جامعة الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع :

اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2004)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير

في العلوم الاقتصادية فرع الاقتصاد الكمي

إعداد الطالبة : **بإشراف الدكتور:**

عائشة مسلم **مولود حشمان**

لجنـــــة المناقشـــــة:

- أ.د. صالح محمد.....رئيساً
- د. حشمان مولود .....مقرراً
- د. رعاد علي.....عضواً
- د. زكان أحمد..... عضواً
- د. مصار منصف..... عضواً

السنة الجامعية

2007-2006

كلمة شكر

بسم الله الرّحمن الرّحيم

« رب أوزعني أن اشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن اعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين »

النمل-19-

بادئاً ببدء أحمد وأشكر المولى جل شأنه بديع السموات والأرض أن شق سمعي وبـــصري بحوله وقوته وفضله وتوفيقه في إخراج هذا الجهد والعمل إلى النور، والذي يعد قطرة من بحر .

كما أتفضل بشكري الخالص وجزيل الامتنان إلى الأستاذ المشرف الدكتور مولود حشمان الذي لم يبخل عليّ بجهده المتواصل وأفكاره النيرة وتوجيهاته وإرشاداته السديدة وآرائه القيمة وطريقته المثلى في إدارة التحفيز المعنوي وذلك بتخصيصه لي الأوقات الثمينة من أجل إثراء هذا العمل، فشكراً لك أيها الأستاذ الرمز.

أشكر كذلك وبشكل خاص الوالدين الكريمين على دعمهم لي المتواصل من أجل تشجيع هذا العمل.

دون أن يفوتني أن أشكر الأستاذ الدكتور طواهر محمد التهامي، الأستاذ لعلالي عـــلاوة، الأستاذة ميغاري كريمة، الأستاذة فضيل نعيمة، والأستاذة موهوبي مليكة علـــى المجهـــودات الجبارة والمعلومات القيمة التي ساهمت في إنجاح هذا العمل وتدعيمه.

أتقدم بشكري أيضا للسيد زيدوني، السيد والسيدة بومغار، السيدة مـــرابط، والـــسيدة حفيظة الذين ساهموا في تزويدي بالمعطيات الإحصائية والمراجع من أجل تدعيم هذا العمل.

وأختم شكري المبجل إلى كل من ساهم فيه من قريب أو من بعيد. لكم جميعا كل شكري .

- بـــارك الله فيكـــم -

الإهداء

قال لقمان لأبنه ناصحاً :

" إن الدنيا بحر عريض، قد هلك فيه الأولون والآخرون، فإن استطعت فاجعل سفينتك تقوى الله وعدّتك التوكل على الله وزادك العمل الصالح، فإن نجوت فبرحمة الله وإن هلكت فبذنوبك... "

أهدي ثمرة جهدي للّذي فطرني ومنّ عليّ بنعمه الجمّة وفضله العظيم الأحد الصمد، له الحمد حمدا كثيرا ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه فله الحمد حتى يرضى.

كما أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين

وإلى الأستاذ المشرف الدكتور مولود حشمان

وإلى كل طلبة العلم

الـفهـرس

الـــفـــهـــرس

كلمة شكر.....2

إهداء.....3

الفهرس.....5

فهرس الأشكال.....12

فهرس الجداول.....12

فهرس المعطيات المستخدمة في الدراسة التطبيقية.....13

المقدمة العامة.....15

الفصل الأول: مدخل إلى النمو الاقتصادي، النظريات والنماذج

تمهيـــد.....21

I. تعريف النمو الاقتصادي.....22

II. محددات النمو الاقتصادي.....23

II .1. الموارد البشرية.....23

II.2. الموارد الطبيعية.....24

II.3. تراكم رأس المال.....24

II.4. التخصص والإنتاج الواسع الكبير.....24

II.5. معدل التقدم التقني.....25

II.6. عوامل بيئية.....25

III. تكاليف النمو الاقتصادي.....25

III.1. التضحية بالراحة الآنية.....25

III.2.التضحية بالاستهلاك.....26

3.III. التضحية بالرغبات الآنية.....26
4.III. تردي البيئة.....26
VI. نظريات ونماذج النمو الاقتصادي.....27
1.VI. النظرية الكلاسيكية.....27
1.1.VI. النمو الاقتصادي عند التقليديين.....27
1. نموذج آدم سميث 27
2. نموذج مالتوس.....29
3. نموذج دافيد ريكاردو.....30
2.1.VI. تقييم النظرية الكلاسيكية.....30
2.VI. نظرة كارل ماركس للنمو (1818-1883) 32
3.VI. النظرية الكينــزية.....32
1.3.VI. التحليل الكينــزي.....32
2.3.VI. نموذجي هارود ودومار.....33
1.2.3.VI. نموذج هارود.....33
2.2.3.VI. نموذج دومار.....36
3.2.3.VI. تقييم نموذجي هارود ودومار.....37
4.VI. النموذج النيوكلاسيكي "صولو".....38
1.4.VI. فرضيات النموذج.....38
2.4.VI. النموذج.....38
3.4.VI. النمط الممكن للنمو.....40
4.4.VI. انتقادات النموذج.....41
5.VI. نظريات النمو الحديثة.....41
1.5.VI. تحليل شومبيتر.....41

IV.1.1.5. النموذج.....42
VI.2.1.5. آلية عملية النمو الاقتصادي.....45
VI.3.1.5. نقد تحليل شومبيتر.....45
VI.2.5. نظرية مراحل النمو" لروستو".....46
VI.6. النظرية الإسلامية للنمو.....48
خاتمة الفصل.....51

الفصل الثاني: عملية النمو الاقتصادي في الجزائر خلال العشرية (1990- 2000)

تمهيـــد.....54
I. النمو والإصلاحات الاقتصادية.....54
I.1. مرحلة التصنيع والنمو الاقتصادي (1967- 1985).....54
I.2. الإصلاحات والتعديل الهيكلي (1986- 1998).....57
I.1.2. الضغوط الاقتصادية.....57
I.2.2. النمو الاقتصادي.....59
I.1.2.2. معدل النمو الاقتصادي.....59
I.2.2.2. النمو الاقتصادي خارج المحروقات.....62
1. القطاع الصناعي.....62
2. القطاع الفلاحي.....64
3. قطاع البناء والأشغال العمومية.....65
4. قطاع الخدمات.....66
I.3.2. التوازنات المالية الكلية.....67
I.4.2. الضغوط المالية والاستقرار.....68
I.5.2. الإصلاحات الاقتصادية.....68
I.3. تطور مستويات المعيشة.....69

II. النمو الاقتصادي والاستثمار.....71
1.II. رفع معدل الاستثمار.....71
2.II. جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.....72
III. أسباب ضعف النمو الاقتصادي.....73
1.III. تعثر الإصلاحات السياسية.....74
2.III. قطاع عام مسيطر.....75
3.III. أسواق مالية متخلفة.....75
4.III. قيود تجارية عالية.....75
5.III. نظم أسعار صرف غير ملائمة.....75
خاتمة الفصل.....76
الفصل الثالث: النمو الاقتصادي وبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)
تمهيـــد.....78
I. نبذة عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.....78
1.I. أهداف البرنامج.....78
2.I. إستراتيجية الإنعاش.....79
3.I. مضمون البرنامج.....80
4.I. مقومات البرنامج.....81
5.I. السياسات المرافقة.....82
II. تقييم البرنامج.....82
1.II. النمو الاقتصادي.....82
1. قطاع الصناعة.....83
2. قطاع الفلاحة.....85
3. قطاع البناء والأشغال العمومية.....86

4. قطاع المحروقات.....87
5. قطاع الخدمات.....88
2.II. التوازنات المالية الكلية.....89
3.II. الجوانب الاجتماعية.....90
1.3.II. البطالة.....90
2.3.II. مستوى الفقر.....90
3.3.II. مناصب الشغل.....93
4.II. الاستثمار.....94
III. آفاق النمو الفعلي والمستديم.....95
1.III. تدعيم سياسات الاقتصاد الكلي.....95
2.III. التعجيل بالإصلاحات الهيكلية.....96
1.2.III. الاستثمار البشري وبناء القدرات.....96
2.2.III. تحسين البنية الأساسية ودفع التنمية الزراعية.....96
3.2.III. تحرير التجارة الخارجية.....96
4.2.III. تحرير الأسعار.....97
5.2.III. إعادة هيكلة وخوصصة المؤسسات العمومية.....98
6.2.III. إصلاح سوق العمل.....100
7.2.III. إصلاح القطاع المالي.....100
8.2.III. اعتبارات أخرى.....100
1.8.2.III. تعزيز القدرات الهندسية.....100
2.8.2.III. تشجيع الاستثمار الخاص.....101
3.III. التعجيل بالإصلاحات المؤسساتية.....101
1.3.III. إعادة تحديد دور الدولة.....101

III.2.3. استغلال فرص التصدير ما بين الدول العربية.....103
خاتمة الفصل.....103

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية

تمهيـــد.....106
I. أثر السياسة الاقتصادية على النمو الاقتصادي، دراسات سابقة.....106
II. النموذج العام للنمو الاقتصادي في الجزائر.....107
III. الصيغة الرياضية للنموذج العام.....109
VI. التنبؤ.....114
خاتمة الفصل.....117
الخـــاتمة العامـــة.....119
قـــائمة المراجـــع.....124
المـــلاحق.....131

فهرس الأشكال والجداول والمعطيات المستخدمة في الدراسة التطبيقية

فهرس الأشكال

الرقم	الأشكال	الصفحة
1	تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي	29
2	نموذج مالتوس في النمو الاقتصادي	30
3	معدلات النمو للناتج المحلي الخام الحقيقي خلال الفترة (1990–2000)	60
4	معدلات النمو القطاعية خلال الفترة (1990–2000)	62
5	تطور الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (1992–2000).	72
6	معدل النمو للناتج المحلي الخام الحقيقي خلال الفترة (2001–2004)	82
7	معدلات النمو القطاعية خلال الفترة (2001–2004)	83
8	مساهمة النشاطات المنتجة في النمو الاقتصادي سنة 2003	89
9	علاقة الاستهلاك النهائي بالنمو الاقتصادي	108
10	علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي	108
11	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1970–2005)	111
12	تطور الواردات خلال الفترة (1970–2005)	112
13	تطور الصادرات من السلع والخدمات خلال الفترة (1970–2005)	115
14	تطور الاستهلاك النهائي خلال الفترة (1970–2005)	115
15	اتجاهات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2006–2009)	116

فهرس الجداول

الرقم	الجداول	الصفحة
1	عرض حجم الاستثمارات العمومية المحققة في مخططات التنمية	55
2	تطور معدل استخدام الطاقات الإنتاجية (سنة 1995)	61
3	تطور الإنتاج الصناعي مقدر بالنسبة المئوية (1989 = الأساس 100)	63
4	تطور إنتاج الحبوب (1991 – 1998)	65
5	عرض مقومات برنامج الإنعاش (2001–2004)	81
6	تطور معدل استخدام الطاقات الإنتاجية (2001–2004)	84
7	التقديرات الوطنية حول الفقر	92
8	العلاقة بين المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع	108
9	معاملات ارتباط المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع	109
10	المتغيرات المستقلة الناقصة المعنوية	112
11	التنبؤ بالنمو الاقتصادي للفترة (2006–2009)	116

فهرس المعطيات المستخدمة في الدراسة التطبيقية ومصادر البيانات:

المتغير	تعريف المتغير	مصدر البيانات
gdp_r	معدل النمو السنوي للناتج الداخلي الخام الحقيقي	بيانات الفترة 1970–2005 مأخوذة من قرص البنك العالمي: world development indicators (WDI) CD - ROM 2006 WORLD BANK
fdi_r	الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي (نسبة مئوية منGDP)	
$fcons_r$	معدل النمو السنوي للاستهلاك النهائي	
l_r	معدل النمو السنوي لليد العاملة النشيطة	
m_r	معدل النمو السنوي للواردات من السلع والخدمات	
x_r	معدل النمو السنوي للصادرات من السلع والخدمات	
i_r	الاستثمار المحلي الخام (نسبة مئوية من GDP)	بيانات الفترة 1970–2005 مأخوذة من الديوان الوطني للإحصائيات (O.N.S)
s_r	المعدل الحقيقي للتمدرس (6 – 15 سنة)	
bir_r	المعدل الخام للولادات (%)	

المقدّمة العامة

لقد أصبح النمو الاقتصادي اليوم جذراً لأهم المصطلحات الاقتصادية التي يتناولها الباحثون الاقتصاديون والسياسيون في شتى المجتمعات. كونه أضحى العامل الأساسي والمعتمد عليه رسمياً في قياس رقي وتقدم الأمم والمجتمعات. فكلما كانت قوتها ونشاطاتها الاقتصادية متطورة والظروف التي تباشر فيها محفزة وشفافة، كلما زادت حظوظها في تولي مرتبات أعلى في سلم الترتيب العالمي. وعلى أساس التغييرات الإيجابية أو السلبية المسجلة، يتقدم البلد أو يتأخر في القائمة.

في نفس السياق كانت المحاولات للتمييز بين كلمتي "نمو" و"تنمية" في أوائل الخمسينات نادرة[1]، بيد أن شومبيتر كان من بين الأوائل الذين ميزوا بين الاصطلاحين وذلك قبيل الحرب العالمية الأولى. وقد أصبح من المسلم به الآن، أن مفهوم "النمو" يقتصر على التغييرات في الناتج الوطني (أو الناتج الوطني للفرد) بالقيم الحقيقية، بالمقابل، فإن كلمة تنمية تعني نمواً ذا حجم وسرعة، وذا محتوى وشمولية، وفي اتجاهات ما كانت جميعها لتتوافر دون حصول تغيرات هامة في المؤسسات الثقافية– الاجتماعية والسياسية والتقنية، وكذلك في البنى والقوى الفاعلة، بالإضافة إلى تغييرات هامة في المجال الاقتصادي نفسه.

ويعتبر النمو الاقتصادي موضوع بالغ الأهمية في الحياة الاقتصادية، إذ أنه هدف من أهم الأهداف السياسية للحكومات، سواء المتقدمة منها أو المتأخرة وذلك لجملة من الأسباب:

- من خلال النمو الاقتصادي فقط يمكن رفع المستوى المادي للمعيشة.
- عن طريق النمو الاقتصادي يمكن ضمان وزيادة العرض لفرص العمل.
- والنمو الاقتصادي ضرورة لتلبية احتياجات الحكومة كي تقوم بواجباتها، وضرورة أيضا لتحقيق الأهداف الاجتماعية بشكل أفضل.

إنّه لمن الجدير بالذكر أن مجمل الدراسات التي تمحورت حول النمو الاقتصادي بانت معالمها عند الدول ذات الاقتصاد النامي مثل الجزائـــر والتي لا يزال نموّها الاقتصادي يتحقق بفضل ارتفاع مداخيل النفط وتحسن الإنتاج الزراعي وكلا القطاعين لا يمكن التحكم فيهما. فلا بد أن تكون مثل هذه الدراسات دائمة ومتواصلة.

[1] صايغ يوسف عبد الله ، مقررات التنمية الاقتصادية العربية، الجزء الثالث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، بيروت 1975، ص 13.

وقد شهد الاقتصاد الجزائري تجربة نمو فريدة خلال عشريتي السبعينات والثمانينات تركزت أساساً على الصناعة القاعدية لتلبية الحاجيات الأساسية للأمة، وعلى قطاع المحروقات لتمويل الاقتصاد الوطني، وكانت هذه التجربة ضمن نظام التخطيط المركزي حيث اعتمدت الجزائر على هذا النظام عقب استقلالها في توجيه دواليب الدولة عموماً والاقتصاد خصوصاً، باعتبار هذا النظام أداة أساسية للتعديل الاقتصادي الكلي.

وبعد أكثر من عقد من النمو السريع، بدأ هبوط أسعار النفط في منتصف الثمانينات معلناً عن قدوم عقد كامل من تراجع الاستثمارات وانخفاض نمو الإنتاج. في هذا الشأن، وأمام التدهور الاقتصادي وتفاقم المشاكل الاجتماعية، اتضح للعيان هشاشة الاقتصاد الجزائري واعتماده الكلي على مورد النفط.

خلال السنوات العديدة الأخيرة، بادرت السلطات العمومية في سعيها إلى استئناف النمو، إلى تغيير إطار السياسة الاقتصادية الأساسية من نموذج حكومي ذي توجه داخلي إلى تبني سياسة الإصلاحات الاقتصادية على المستوى الكلي، والتي حظيت بمساندة صندوق النقد الدولي منذ بداية سنة 1990. لقد سمحت هذه السياسة للجزائر بالدخول في الألفية الجديدة باقتصاد مغاير ألا وهو اقتصاد السوق[1].

وتشير نتائج الدراسة المتعلقة ببرنامج الإصلاحات بصفة عامة، أنها لم تستطع تحقيق نمو كاف ومقبول بالرغم من تمكنها من تحقيق بعض النتائج الإيجابية على مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلي – سيما ذات الطابع المالي والنقدي – وكذلك تغيير وتحويل بنية الاقتصاد الجزائري المعتمد على النفط أساساً. وهو مصدر هشاشته ومنبع تعرضه للتقلبات المختلفة الجوانب والأبعاد التي يمتد تأثيرها في النهاية إلى باقي القطاعات. كما أسفر عن تنفيذها (الإصلاحات) ظهور تكاليف اجتماعية واقتصادية كبيرة[2].

لقد دفعت البطالة العالية، والتوترات الاجتماعية المتزايدة، والضغط المتنامي من أجل استخدام الاحتياطات الكبيرة التي تراكمت منذ عام 2000 لتخفيف الظروف الاقتصادية والاجتماعية الحكومة إلى تغيير موقفها المالي المتشدد. فقد قامت هذه الحكومة بتنفيذ برنامجاً للإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001–2004) مستخدمة عائدات البترول لتعزيز الطلب الإجمالي وخلق وظائف من خلال استثمار الأموال العامة في البنية الأساسية ودعم الإنتاج الزراعي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

---

[1] تومي صالح وشقبقب عيسى، محاولة بناء نموذج قياسي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970–2002)، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد 12، 2005، ص 12، بالتصرف.

[2] قدي عبد المجيد، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: محاولة تقويمية، مجلة CREAD، رقم 61/ الفصل 3، الجزائر، 2002، ص 24، بالتصرف.

ويستهدف هذا البرنامج، وهو برنامج إنفاق رأسمالي، صرف مبلغ إجمالي قيمته 525 مليار دج خلال الفترة (2001-2004).

إن نجاح برنامج الإنعاش الاقتصادي بمضمونه الهادف إلى تحقيق النمو الاقتصادي، مرهون بإمكانية الدولة في التسيير الرشيد والحديث للغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج، وذلك من خلال تحفيز المسئولين والأعوان المعنيين بقيادة المشاريع.

وقراءتنا لحصيلة البرنامج في نهايته توحي بأن أداء النمو الاقتصادي عرف تحسنا مقارنة بالسنوات السابقة. وينـــدرج هذا النمو في حدود تقديرات الحكومة التي توقعت عند تقديم برنامجها، بلوغ نسبة 5 % سنويا خلال الفترة الرباعية للبرنامج[1].

لقد أدى ازدياد معدلات النمو الاقتصادي إلى خلق العديد من فرص العمل الجديدة، وهبوط معدلات البطالة، بالإضافة إلى تقليص عدد السكان الذين يعيشون بدولار واحد في اليوم. كما حقق الاقتصاد الوطني في نهاية سنة 2004 تقدماً في مجال تحسين أهم المؤشرات المالية الكلية.

بيد أن الصحة المالية الحالية ونسب النمو الاقتصادي المسجلة في السنوات القليلة الأخيرة، لا يجب أن تخفي المشاكل التي قد تمنع من الاحتفاظ بنسب نمو اقتصادي معتبرة على الدوام والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

1/ ضعف تنوع الاقتصاد الجزائري، وذلك لاعتماده الدائم على مورد النفط.
2/ قطاعات النشاط الاقتصادي خارج المحروقات تفتقد للنشاط لاسيما قطاع الصناعات المصنعة الذي يشكل هيكل الإنتاج العصري.
3/ التمويل المستمر لعدد كبير من المؤسسات العمومية التي لم تتمكن من هيكلة نفسها، يحرم المؤسسات الخاصة من الحصول على موارد بالإمكان أن تجعلها أكثر مردودية.
4/ المناخ الاستثماري في الجزائر، لا يزال بحاجة ماسة إلى التحسين من أجل جذب الاستثمار المحلي والأجنبي على السواء[2].

[1] مصالح رئيس الحكومة، الجزائر: معطيات حول تطور التنمية سنة 2004، مارس 2005، ص 1.
[2] زعباط عبد الحميد، المناخ الاستثماري في الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد 11، 2004، ص 56.

استناداً إلى ما سبق تبرز ملامح إشكالية البحث والتي يمكن صياغتها على الشكل التالي:

ما هية الاتجاهات العامة للنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2004 ؟

وللإجابة عن هذا السؤال سنحاول الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو مسار النمو الاقتصادي قبل وبعد الإصلاحات الاقتصادية ؟
- ما هي أسباب ضعف النمو الاقتصادي ؟
- ما هي أهداف مشروع دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) ؟ وما مدى مساهمة هذا الإنعاش في دفع عجلة النمو الاقتصادي ؟
- ما هي آفاق النمو الاقتصادي ؟

وتتمثل فرضيات البحث فيما يلي :

- هناك علاقة طردية بين انتعاش الاستثمار وانتعاش النمو،
- يبقى قطاع المحروقات يحتل الصدارة من حيث مساهمته في النمو الاقتصادي،
- إن تحقيق الاستقرار الكلي للاقتصاد الوطني هو شرط ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي ، ولكنه ليس بالشرط الكافي.

وتتمحور أهداف دراستنا في النقاط التالية :

- محاولة توضيح اتجاهات النمو الاقتصادي المستقبلي في الجزائر.
- محاولة فهم تأثير كل من برنامج الإصلاح وبرنامج الإنعاش على النمو الاقتصادي.
- محاولة إبراز المجالات المطلوبة من أجل تحقيق نمو كاف ومستمر.

ومن بين المبررات التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع :

- أهمية النمو الاقتصادي في الحياة الاقتصادية، لكونه أضحى اليوم العامل الأساسي والمعتمد عليه رسميا في قياس رقي وتقدم الأمم والمجتمعات.
- الأزمة النفطية لسنة 1986 والتي بينت هشاشة بنية الاقتصاد الوطني، من أجل ذلك لابد من النهوض بالقطاعات المنتجة بهدف ضمان نمو كاف ومستمر.
- تحسن الظروف الاجتماعية (الشغل، الأجور، السكن...) يتوقف على كفاية النمو الاقتصادي واستمراريته.

المنهج المتبع وخطة البحث :

عند دراستنا لموضوع النمو الاقتصادي، اعتمدنا على المنهج الوصفي الإحصائي التحليلي من أجل الإلمام بالجوانب النظرية للموضوع، ثم استخدمنا المنهج القياسي التجريبي في دراستنا لحالة الجزائر

من خلال محاولة قياس العلاقات السببية السائدة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المفسرة له حسب النظرية الاقتصادية.

وللإجابة على التساؤلات السابقة واختبار صحة الفرضيات، قمنا منهجيّا بتقسيم موضوع الدراسة إلى أربع فصول منها ثلاثة نظرية وفصل تطبيقي حيث:

تناول الفصل الأول: مدخل إلى النمو الاقتصادي، النظريات، والنماذج والذي قسّم بدوره إلى أربع نقاط تمثلت في : تعريف النمو الاقتصادي، محددات النمو الاقتصادي، تكاليف النمو الاقتصادي، نظريات ونماذج النمو الاقتصادي حيث تطرقنا لكل من التحليل الكلاسيكي، الكينزي، النيوكلاسيكي، ثم تلاه التحليل الحديث، وأخيرا التحليل الإسلامي للنمو.

أما الفصل الثاني فقد خصصناه لدراسة عملية النمو الاقتصادي في الجزائر خلال العشرية (1990-2000)، ومن أجل ذلك تطرقنا إلى : النمو والإصلاحات الاقتصادية أين تحدثنا عن وضعية النمو الاقتصادي قبل وبعد أزمة 1986 لنصل إلى قرار الحكومة المتعلق بتطبيق إصلاحات اقتصادية بهدف بعث النمو الاقتصادي؛ وبما أنه أصبح اليوم ينظر إلى الاستثمار المحلي أو الأجنبي كمصدر أساسي لرفع معدلات النمو الاقتصادي كان من المهم التطرق لهذا الجانب. وفي الأخير تطرقنا إلى أسباب ضعف النمو الاقتصادي.

بينما تناولنا في الفصل الثالث دراسة النمو الاقتصادي وبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، حيث قمنا أولا بإعطاء نبذة سريعة عن برنامج الإنعاش، بينما ثانيا فقد تعرضنا إلى تقييم أثر هذا البرنامج على سيرورة النمو الاقتصادي في الجزائر. كما تطرقنا لأهم مؤشرات الاقتصاد الكلي، ثم استعرضنا في الأخير آفاق النمو الفعلي والمستديم.

فيما تناول الفصل التطبيقي عرض بعض الدراسات السابقة التي عالجت موضوع النمو الاقتصادي. ثم حاولنا تصميم نموذج قياسي عام وتقديره مع تفسير العلاقة بين ظاهرة النمو الاقتصادي في الجزائر وتطور المتغيرات المفسرة لها استنادا إلى بعض النظريات الاقتصادية. في هذا السياق واستجابة لمقتضيات تقنية، نستعين بعد عملية تصميم النموذج في تقدير النموذج المقترح المعطيات المتوفرة للفترة 1970-2005 قصد الإلمام بالظروف الكاملة لتحليل النشاط الاقتصادي للفترة المدروسة. ثم حاولنا في الأخير إجراء عملية التنبؤ بالقيم المستقبلية للنمو الاقتصادي للفترة (2006-2009).

كما اتبعت الفصول خاتمة عامة للبحث والتي شملت النتائج والتوصيات.

الفصـــل الأول:
مدخل إلى النمو الاقتصادي، النظريات والنماذج

تمهيـــد:

إن كل مرحلة من تاريخ البشرية تؤسس نظامها المعرفي ونظرياتها بناءً على معطيات الواقع المعاش الذي تتداخل فيه معارف الحقبة السابقة مع مستجدات اللحظة الأخيرة، ولكل مرحلة تاريخية فهم مختلف ومقاييس ومؤشرات مختلفة للظواهر الاقتصادية والاجتماعية ولا يشذ عن ذلك مفهوم النمو الاقتصادي والذي بدأ يأخذ مدلولاً وفهماً مختلفاً خاصة في وقتنا الحاضر.

ولأهمية مفهوم النمو الاقتصادي وأثره على قوة الدول وتقدمها في معترك الحياة الدولية، بدأت جملة من الأسئلة تطرح نفسها بإلحاح: كيف يعّرف النمو الاقتصادي وما هي مؤشرات قياسه ؟ وما هي عوامل وتكاليف النمو الاقتصادي ؟

سنحاول كذلك في هذا الفصل استعراض النظريات التي عالجت قضية النمو الاقتصادي. نبدأ هذا التحليل بفكر التجاريين والطبيعيين وأهم ما تلاه من نظريات النمو الاقتصادي.

كان التجاريون الرواد الأوائل في دراسة ماهية وأسباب نمو ثروة الدولة. ويتحقق النمو الاقتصادي حسب هذا الرأي عن طريق تشجيع وتنمية الصناعات التحويلية وتسجيل فائض في الميزان التجاري وزيادة رصيد الدولة من الذهب والفضة باعتبارهما مصدر الثروة والغنى.

وتعتمد نظرية الطبيعيين في نمو الناتج الوطني أساساً على معدل تكوين رأس المال الذي يأتي من فائض القطاع الزراعي. فإذا حدث وأن تّم توزيع هذا الفائض على الطبقات المستهلكة (طبقة الملاك وطبقة الصناع)، فإن إعادة استثمار هذا الفائض سيقل، ومن ثم سينخفض الناتج الوطني.

وتقوم أطروحة "أدم سميث" الأساسية وهو من أشهر الكلاسيكيين على تحليل أسباب النمو الاقتصادي وثروة الأمم وهو يرى أن ثروة الأمة تعود إلى التراكم في رأس المال الذي ينجم عن رغبة الطبقة الغنية في الادخار. وأن رأس المال يتيح إمكانية زيادة إنتاجية العمل وتوسيع السوق وزيادة الإنتاج الوطني. ويعتبر "سميث" أن الادخار الوفير وحرية المبادلات هما الشرطان الضروريان والكافيان للنمو الاقتصادي.

بالنسبة للاتجاه التحليلي الكينـــزي، فإن كينـــز يرى أن الناتج الوطني يرتبط باستخدام اليد العاملة وهذا الاستخدام يرتبط بالاستثمار، وبرأيه فإن المنظمين يستمرون في الاستثمار طالما كانت الفعالية الحدية لرأس المال أعلى من معدل الفائدة.

وبالتالي فإن نظريته تجعل الاستثمار مرتبطاً بعاملين منفصلين الأول: الإنتاجية الحدية لرأس المال والثاني: معدل الفائدة المعمول به. لذلك أكد كينـــز على ضرورة تخفيض سعر الفائدة بما فيها إصدار النقد. وبما أن كينـــز يعتقد أن أي سوق لا تمتلك القدرة على التصحيح الذاتي فإن تدخل الدولة ضروري لتطوير الاستثمار، وهو يستخدم نظرية " المضاعف" للتأكيد على أهمية الاستثمارات العامة في إيجاد فرص العمل.

في هذا الفصل كذلك، سنتطرق إلى المساهمات ذات الاتجاه النيوكلاسيكي، مركزين على إشكالية: " نظرية النمو الاقتصادي" للمفكر " صولو" (1956) والذي حاول فيه بناء نموذج للنمو على المدى الطويل مع افتراض إمكانية الإحلال بين العمل ورأس المال.

وسنستعرض كذلك نظريات النمو الحديثة بدءً بمساهمة " شومبيتر" حيث أعطى اهتماماً خاصاً للمنظم والدور الذي يقوم به من خلال عملية التجديد. ويبدأ " شومبيتر" تحليله باقتصاد في حالة توازن جامد متميز بنشاط اقتصادي يتدفق تدفقاً دائرياً ويكرر نفسه أبدا. ثم ننتقل إلى تفكير " روستو"، مستعرضين بذلك المراحل الخمس للنمو الاقتصادي.

وفي الأخير سنتطرق إلى رأي النظرية الإسلامية في النمو الاقتصادي.

I . تعريف النمو الاقتصادي:

يعبّر النمو الاقتصادي عن الزيادة في المقدرة الاقتصادية لبلد من البلدان خلال فترة زمنية محددة بالمقارنة بفترة سابقة. ويمكن التعبير عن هذه المقدرة بواسطة الزيادة الحاصلة في الناتج الوطني الحقيقي. ويعرف هذا الأخير على أنه قيمة إجمالي السلع (بضائع وخدمات) المنتجة في الاقتصاد خلال فترة زمنية محددة مطروحاً منها قيمة السلع التي استهلكت كمستلزمات في العملية الإنتاجية.

كما يمكن أن يأخذ النمو الاقتصادي تعاريف أهمها:

- " يقول **كوسوف:** أن النمو هو التغير في حجم النشاط الاقتصادي "[1]
- " أما **بونيه** فيقول: أن النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة و محددة، وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة "[2]
- "و تؤكد **أورسولا هيكس** : على أن مفهوم النمو الاقتصادي ينطبق على البلدان المتقدمة اقتصاديا"والتي تتميز باستغلال مواردها المعروفة استغلالا"شبه كامل، أما مفهوم التنمية فينطبق على البلدان المتخلفة والتي تمتلك إمكانيات التقدم ولكنها لم تقم بعد باستغلال مواردها"[3].

أيضاً ومن بين المفاهيم السائدة، يمكن ذكر ذلك التعريف الذي يعتبر " أنّ النمو الاقتصادي الجيد هو ذلك النمو الذي يراعي كل مجالات التنمية البشرية فهو النمو الذي:

1- يولد التشغيل التام وضمان وسائل العيش؛

2- يشجع حرية ومراقبة الفرد حول مصيره؛

---

[1] محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية الإسكندرية 1999، ص40.

[2] مرجع سابق، ص 39.

[3] مرجع سابق، ص 39.

3- يوزع فوائد بصفة عادلة."[1]

II . محددات النمو الاقتصادي:

وتتمثل فيما يلي[2]:

II .1. الموارد البشرية:

يمكن قياس معدل النمو الاقتصادي بطريقة معدل الدخل الفردي الحقيقي حيث أن:

معدل الدخل الفردي الحقيقي (PIB/par tête)= **الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي**(PIBR)/**عدد السكان** (POP)

ويتم الحصول على الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي **(PIBR)** بقسمة الناتج الداخلي الخام على مستوى الأسعار.

فكلما كان معدل الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان كلما كانت الزيادة في معدل الدخل القومي الحقيقي أكبر، وبالتالي تحقيق زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي.

كما وتؤثر إنتاجية العمل على معدل النمو الاقتصادي حيث تستخدم عادة مؤشرا لقياس الكفاية في تخصيص الموارد الاقتصادية أو لقياس قدرة اقتصاد معين على تحويل الموارد الاقتصادية إلى سلع وخدمات ومن العوامل الرئيسية المحددة لإنتاجية العمل نجد:

أ- مقدار الوقت المبذول في العمل أي معدل ساعات العمل في الأسبوع.

ب- نسبة التعليم، المستوى الصحي، و المهارة الفنية للعمل.

ت- كمية و نوعية التجهيزات الحديثة المستخدمة في الإنتاج والموارد الأولية المتوفرة.

ث- درجة التنظيم، الإدارة و العلاقات الإنسانية في العمل.

إن معدل الدخل الفردي الحقيقي ينمو بنسبة أقل من نمو معدل الطاقة الإنتاجية للفرد، ويرجع السبب إلى أن الأفراد يميلون عادة لاشتغال ساعات عمل أقل مهما تحسن مستواهم المعيشي. أي كلما ارتفع المستوى المعيشي للأفراد كلما قل حجم القوة العاملة الفعالة في سوق العمل، وذلك بسبب زيادة الإقبال على التعليم، تقليل أيام العمل، زيادة الرغبة في التمتع بالعطل، كذلك حجم السكان غير الفعال، وذلك سببه أن نسبة كبيرة من الأفراد تفضل ترك العمل في سن مبكر نسبيا.

---

[1] Problèmes Economiques " la croissance économique ". Pourquoi la croissance ? la croissance pourquoi ? La documentation française, Hebdomadaire 1977, P 69.

[2] كلاوس روزه، (ترجمة: عدنان عباس علي)، الأسس العامة لنظرية النمو الاقتصادي، جامعة قاريونسس، بنغازي 1990، ص 10، بالتصرف.

II .2. الموارد الطبيعية :

من المؤكد أن التمتع بأرض خصبة أو بباطن أرض غني بالمعادن وأشباهها هو رصيد هام. فهناك بلدان تفتقر جداً إلى المواد الأولية ومع ذلك فقد عرفت ازدهاراً اقتصادياً مرموقاً وتوصلت إلى مستوى عال جداً من الحياة. وبالعكس فهناك بلدان غنية بالموارد الطبيعية لم تنطلق اقتصادياً.
فالإنسان يستغل الموارد الطبيعية لتحقيق الأهداف والغايات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. وأنّ كمية ونوعية الموارد الطبيعية لبلد ما ليست بالضرورة ثابتة. فمن الممكن للمجتمع أن يكتشف أو يطور موارد طبيعية جديدة بحيث تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في المستقبل.

II .3. تراكم رأس المال:

لابد للمجتمع أن يضحي بجزء من الاستهلاك المادي لإنتاج السلع الرأسمالية مثل: المعامل، الآلات، طرق المواصلات، الجسور، المدارس، الجامعات، و المستشفيات،... إلخ، فالعوامل المحددة لمعدل التراكم الخاص برأس المال فهي تلك التي تؤثر في الاستثمار وأهمها:

أ- توقعات الأرباح.

ب- السياسة الحكومية اتجاه الاستثمار.

إنّ ازدياد كمية رأس المال يؤدي إلى زيادة الناتج وتحقيق النمو الاقتصادي. حيث تزداد كمية رأس المال عن طريق الاستثمار. لهذا أصبحت دراسة الاستثمار وعوامل زيادته، لاسيما تخفيض سعر الفائدة وتخفيض الضرائب على الأرباح وتحسين مناخ الاستثمار بصورة عامة، من أهم مجالات الدراسات الاقتصادية.

II .4. التخصص والإنتاج الواسع الكبير:

يعتبر"آدم سميث" من أوائل الاقتصاديين الذي أبرز في كتابه المشهور **ثروة الأمم** المنشور سنة (1776) أهمية التخصص أو تقسيم العمل . فقد أوضح أن التحسن في القوى الإنتاجية ومهارة العامل يعزى إلى تقسيم العمل. وأكد " سميث" بأن تقسيم العمل يحدد بحجم السوق. فإذا كان حجم السوق صغيرا كما هو الحال في معظم البلدان النامية فإن تقسيم العمل سيكون أقل وبالتالي يقل حجم العمليات الإنتاجية.

ويكون حجم الإنتاج عادة في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية ضئيلا وكذلك الحال بالنسبة لمستوى التخصص كما أن معظم الإنتاج يكون لأغراض الاستهلاك العائلي وليس من أجل السوق. وبعد أن يتوسع حجم السوق ويزداد التقدم التكنولوجي عندئذ يزداد التخصص في العمليات الإنتاجية الذي يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الإنتاج وتقليل التكاليف.

يتضح إذن بأنه لا يمكن اعتبار أن النمو الاقتصادي مجرد زيادة في كمية عوامل الإنتاج وإنما يتضمنه تغيرات أساسية في تنظيم العمليات الإنتاجية.

II .5. معدل التقدم التقني :

يعتبر هذا العامل، من أهم العوامل التي تسهم أيضا في تحديد النمو الاقتصادي، فالسرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية يؤدي إلى زيادة مستوى المعيشة للسكان.

ولعل المخترعات التي حدثت في القرنين الثامن والتاسع عشر خير دليل على مدى التطور الاقتصادي الذي رافق هذه المخترعات في انجلترا والولايات المتحدة.

لذلك فإن التقدم التكنولوجي يشكل أكثر من مجرد ظهور المخترعات، فإنه يعني الجهود المستمرة التي يبلغها المجتمع كله في زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة.

II .6. عوامل بيئية:

النمو الاقتصادي يتطلب توفير مجموعة من العوامل المشجعة: السياسية، الاجتماعية، الثقافية، والاقتصادية، فوجود استقرار سياسي وقطاع مصرفي متطور تعتبر من متطلبات النمو الاقتصادي مما يدعم التقدم الاقتصادي.

III . تكاليف النمو الاقتصادي:

تعتبر تكاليف النمو الاقتصادي الثمن أو التضحيات التي يتحملها المجتمع مقابل تحقيق معدلات عالية للنمو ولعل أهم هذه التضحيات هي[1]:

III .1. التضحية بالراحة الآنية:

يمكن زيادة معدل النمو الاقتصادي باستغلال الموارد الاقتصادية للمجتمع استغلالا"كاملا. وإذا أمكن تحقيق ذلك بصورة دائمة بزيادة الاستخدام أو بزيادة ساعات العمل فسوف يكون بالإمكان زيادة الإنتاج.

إلا أن كلفة هذه الزيادة في الإنتاج لابد أن تقاس بدرجة التضحية أو المتعة التي كان يمكن لأفراد المجتمع التمتع بها. ولا يقصد بالراحة هنا الكسل وإنما يقصد بها الاختيار بين الاشتغال في أيام الأسبوع كلها أو تفضيل الراحة ليوم أو ليومين مثلا من كل أسبوع. أي قد يرغب بعض الأفراد ممارسة بعض الهوايات بدلا من الاشتغال ساعات إضافية ومهما يكن الأمر فيمكن التعبير عن قيمة الراحة بأنها :

أ- الدخل الذي كان يمكن تحقيقه لو استغل ذلك الوقت في العمل لقاء أجر معين.

[1] حربي موسى محمد عريقات، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الكرمل 1993، ص 70-72، بالتصرف.

ب- الإسهام في إنتاج بعض السلع و الخدمات التي أمكن تحقيقها بفعاليات هوايات معينة (ليس لقاء أجر) والتي كان على أولائك الأفراد شراؤها من السوق و من الأمثلة على هذه الفعاليات التي يقوم بها بعض الأفراد: كالنجارة، التصوير، البستنة، والأعمال البيتية الأخرى.

III .2. التضحية بالاستهلاك:

في حالة عدم إمكانية استغلال الموارد الاقتصادية استغلالا كاملا فهل بالإمكان في هذه الحالة زيادة إنتاج الفرد الواحد أو زيادة معدل النمو الاقتصادي؟

من المحتمل تحقيق ذلك بشرط ترشيد الاستهلاك وعدالة توزيع الدخل لزيادة الاستثمار، والتالي زيادة الإنتاج في المستقبل. لهذا فإن نسبة الاستهلاك المضحى بها (المؤجلة) تصبح مؤشرا لقياس الكلفة الحقيقية للنمو في مجتمع معين. فالمهم ليس كمية الاستثمار من أجل زيادة الإنتاج و إنما المهم هو في نوعية الاستثمار.

III.3. التضحية بالرغبات الآنية:

كلما رغبنا في زيادة معدل النمو الاقتصادي كلما تطلب الأمر زيادة في التضحية سواء بتأجيل الراحة أو بالاستهلاك. فلابد من مقارنة قيمة أو كلفة التضحيات التي يرغب القيام بها اليوم أو غدا لأجل تحقيق معدل معين من النمو الاقتصادي مع قيمة المنافع التي تتحقق في المستقبل.

III .4. تردي البيئة:

يظهر جليا من نتائج القطاعات الواسعة بما فيها التصنيع، الفلاحة، الصيد البحري، النقل والخدمات ناهيك عن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة خاصة والبلدان الأخرى على وجه العموم حدوث مختلف أنواع التلوث في البيئة سواء ما تعلق بالجو أو تلوث المياه، لهذا نجد من الأهمية بما كان الإشارة إلى أن هذه القطاعات تصبح مضّرة إذا فاقت الحد الطبيعي لها، زد على ذلك ارتفاع عدد السيارات الذي يؤدي بدوره إلى تصاعد الغازات والمحروقات في الجو لاسيما في المدن المكتظة بالسكان وهو ما يسفر عنه تشكيل خطر على الصحة العامة جرّاء صعوبة التنفس. كما لظاهرة انتشار طرق المواصلات البرية والجوية بين المدن والريف أثرها على تعكير صفو الراحة العامة بتصعد ضجيج السيارات وأزيز الطائرات المختلفة، إلى جانب انتشار الجرائم والآفات الاجتماعية بأنواعها نتيجة لتعقيد الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

إن ما يمكن استخلاصه، أنه لابد من المحافظة على نوع من التوازن الأمثل بين التكاليف والمنافع المترتبة على النمو الاقتصادي بالنسبة للمجتمع في الوقت الحاضر والمستقبل.

IV. نظريات ونماذج النمو الاقتصادي:

IV .1. النظرية الكلاسيكية:

سوف نحاول فيما يلي استخلاص وجهة نظر كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو، ومالتوس بصفتهم من أهم رواد المدرسة الكلاسيكية.

IV.1.1. النمو الاقتصادي عند التقليديين:

1- نموذج آدم سميث " *Adam Smith* " (1723 -1790):

قبل أن نستعرض نموذج " آدم سميث" علينا أولاً معرفة معنى النموذج.

إن النموذج يقصد به: تعبير عن ظاهرة فعلية كأن تكون نظاماً فعلياً أو طريقة معينة. وغرض التعبير عن الظاهرة الفعلية أو الحقيقية بالنموذج القياسي هو توضيحها والتنبؤ بها والسيطرة عليها ويعد ذلك أحد أغراض النماذج القياسية إلى جانب الأغراض الأخرى مثل التحليل التركيبي للحصول على معلمات تعبر عن العلاقات بين المتغيرات. فضلا عن تقويم السياسات وفن بناء النماذج جزء مكمل لمعظم العلوم بغض النظر عن كونها علوما صرفة أو إنسانية وذلك لأن ظاهرة الواقع أو ظاهرة العالم الحقيقي التي يتعامل معها العلماء ذات طبيعة معقدة ويتطلب التعامل مع تلك الظاهرة تعبيرات مبسطة عن طريق النماذج التي تحاول أن توفق بين الحقيقة أو الواقع شريطة أن يكون التعبير عن ذلك بالنموذج أمراً ممكناً. يضاف إلى هذا أن النموذج يجب أن يكون تعبيراً معقولاً عن الظاهرة. وبهذا المعنى يجب أن يكون واقعياً في جمع العوامل الرئيسة للظاهرة المراد التعبير عنها. ومن ثم فإن التوازن الملائم بين الواقع أو الحقيقة وإمكانية استخدام النموذج يعد جوهر عملية بناء النموذج الجيد[1] .

بالنسبة لـــ " آدم سميث" فهو يرى بأن أساس التنمية الاقتصادية هو تراكم رؤوس الأموال الناتجة عن فائض الإنتاج أي الفارق بين الدخل الناتج والتكاليف الأولية، على أساس أن يستعمل هذا التراكم في استثمارات جديدة. ويعتبر أن سر التقدم الاقتصادي هو ادخار الفائض قصد استثماره بعد ذلك، وهكذا لا ترى النظرية الكلاسيكية بعين الرضا المغالاة في الاستهلاك بل تنادي إلى نوع من التقشف الذاتي واستعمال الأرباح والعوائد في شراء الآلات والمعدات[2].

---

[1] سالم توفيق النجفي ومحمد صالح تركي القريشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1988، ص 51.

[2] فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي: مدخل للدراسات الاقتصادية، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 1981، ص 108.

إن " آدم سميث" يعتقد أن الإنتاج يجب أن يسوق إلى الخارج من أجل توسيع السوق للسلع المحلية ولدى توسع السوق فإن تقسيم العمل سيحصل تلقائياً أيضاً وأن الإنتاجية سوف تزداد، وستؤدي زيادتها إلى زيادة الدخل الوطني وهذا سيؤدي أيضا إلى زيادة السكان. ويشير " آدم سميث" كذلك إلى أن زيادة هذا الأخير مرهونة بزيادة الدخل وهذا الأمر يؤدي إلى توسيع الأسواق وانخفاض معدل كلفة الإنتاج نتيجة للوفورات الخارجية الحاصلة بسبب توسع خدمات النقل وأساليب الإنتاج الجديدة.

وعلى الرغم من أن " آدم سميث" عد العمل المعيار الوحيد للقيمة إلا أنه قد اعترف بأنّ عناصر الإنتاج المهمة الثلاثة موجودة وهي العمل ورأس المال والأرض. لذلك فإنّ دالة الإنتاج في نظامه هي[1]:

$$Y = f(K, L, N).....(1)$$

حيث:

Y : الإنتاج، K : رأس المال، L: العمل، N : الأرض

يرى " آدم سميث" أن معدل النمو السنوي في الإنتاج للاقتصاد الوطني يمكن الوصول إليه بإجراء عملية تفاضل المعادلة (1) وبالشكل الآتي:

$$\frac{dy}{dt} = \frac{\partial f}{\partial L}\frac{dl}{dt} + \frac{\partial f}{\partial K}\frac{dk}{dt} + \frac{\partial f}{\partial N}\frac{dN}{dt}$$

حيث:

$\frac{dy}{dt}$: معدل نمو الإنتاج السنوي، $\frac{\partial f}{\partial L}$: الإنتاجية الحدية للعمل، $\frac{\partial f}{\partial K}$: الإنتاجية الحدية لرأس المال، $\frac{\partial f}{\partial N}$: الإنتاجية الحدية للأرض

واعتقد " آدم سميث" أن مسألة النمو الاقتصادي مسألة تراكمية فحين يبدأ تقسيم العمل يترتب عليه ارتفاع الإنتاجية لاسيما عندما يتوافر قدر من الطلب الفعال والحجم المناسب من رأس المال فيؤدي ذلك إلى ارتفاع الدخل الوطني ومن ثم يؤثر تزايد الدخل في زيادة السكان لأنّه يعد حافزاً ودافعاً له، وما أن تأخذ المعدلات السكانية بالنمو، حتى يزداد الطلب وتتسع السوق وتعقب ذلك زيادة الادخار بوصفه عاملاً يتأثر بزيادة الدخل. ويمكن تلخيص تصورات " آدم سميث" بالشكل الآتي:

[1] سالم النجفي ومحمد القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 59

الشكل رقم (1): تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي

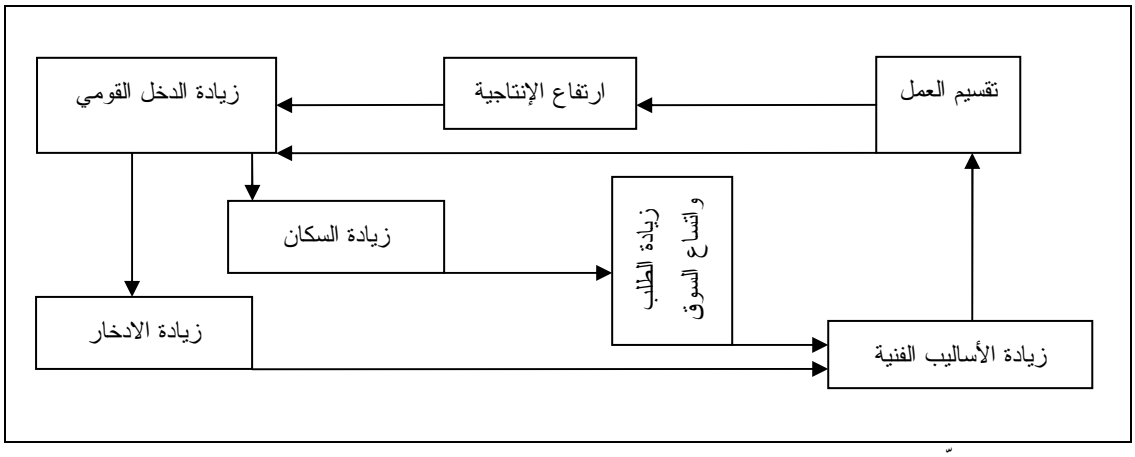

المصدر: سالم النّجفي ومحمد القريشي، مرجع سبق ذكره، ص61.

2- نموذج مالتوس *" Malthus "* (1767- 1832):

يعتبر" مالتوس " أول من أدرج النواحي الأخلاقية و الدينية (التمسك بتعاليم الدين الذي يؤثر في المواطنين تأثير السحر ويدفعهم إلى العمل والجد) ضمن عوامل النمو كما يؤكد على أهمية توفر عامل الاستقرار السياسي في الدولة.

وحين يناقش " مالتوس " العلاقة بين زيادة السكان والنمو الاقتصادي فإنه يرى أن الزيادة في العدد فقط لا تعطي عامل حث للتوسع الاقتصادي وأن نمو السكان يشجع النمو الاقتصادي فقط عندما يصاحب ذلك النمو السكاني زيادة في الطلب الفعال.

وللوصول إلى معدلات عالية من النمو الاقتصادي يقترح "مالتوس" فكرة " الميل الأمثل للادخار " ذلك أن الادخار إلى نقطة معينة مطلوب لتمويل الاستثمار الذي تتوفر له الفرص المربحة. وبعد تلك النقطة فإنّ الادخار سيؤدي إلى تقليل الإنفاق الاستهلاكي مما سيحول دون تطور الاستثمار أيضا أو تشجيعه.

واعتقد " مالتوس " أن الزيادات السكانية الحاصلة ستؤدي إلى زيادة عرض العمل ومن ثم فإن هذه الزيادة في العمل تعد سبباً في خفض الأجور حتى تصل إلى مستوى الكفاف. والمستوى الأخير من الأجور سوف يزيد من معدلات النمو الاقتصادي ويمكن تلخيص هذا النموذج بالشكل الآتي[1]:

[1] سالم النجفي ومحمد القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 62.

الشكل رقم (2): نموذج مالتوس في النمو الاقتصادي

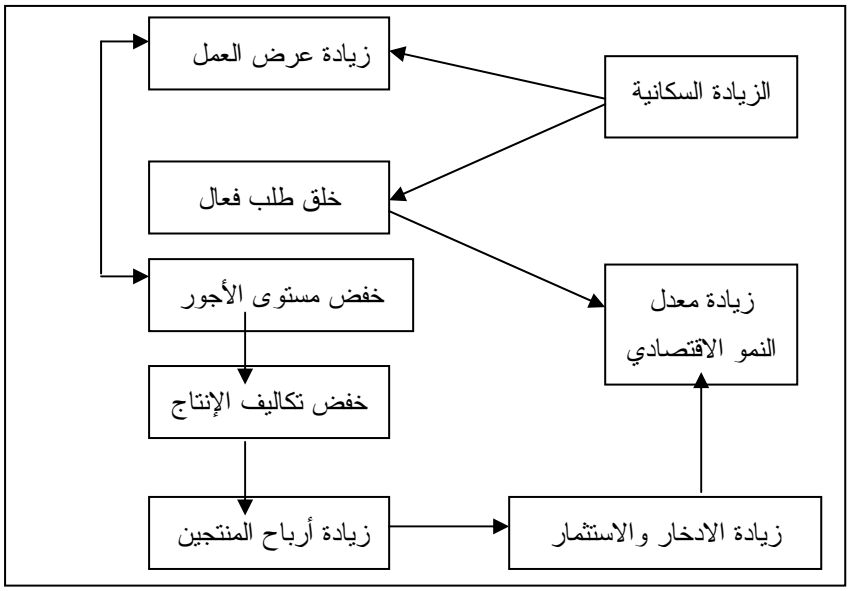

المصدر: سالم النّجفي ومحمد القريشي، مرجع سبق ذكره، ص63.

3- نموذج دافيد ريكاردو *" David Ricardo "* **(1772- 1823):**

في تحليل " ريكاردو" احتل القطاع الزراعي المركز الأول في الأهمية فقد قسم النظام الاقتصادي إلى الرأسماليين وأصحاب الأراضي والعمال. وضمن هذا النظام تعهد الرأسماليون بالقيام بالدور الرئيس في النمو الاقتصادي والقيام بالبحث عن أسواق أوسع وزيادة في الأرباح أما أصحاب الأراضي فإنهم يحكمون السيطرة على الأراضي ويحصل لديهم تراكماً من الريع نتيجة لملكيتهم للأرض. وطالما أن القطاع الزراعي هو القطاع الأساسي ،فقد طور ريكاردو نظرية الريع، التي تنص على أن حجم السكان ينمو فيؤدي إلى دخول الأراضي الرديئة (الأقل خصوبة) إلى الإنتاج ويبدأ تناقص الإيرادات.

IV .1. 2. تقييم النظرية الكلاسيكية:

بعد استعراض آراء كل من آدام سميث، ودافيد ريكاردو ومالتوس حول موضوع النمو، واستنادا لآراء التجاريين حول مصدر الثروة من التجارة الخارجية واختلاف الطبيعيين معهم في ذلك الموضوع بتبنيهم للإنتاج الزراعي، يمكن تصور عناصر النظرية الكلاسيكية في النمو على النحو التالي[1]:

[1] محمد مصطفى وسهير أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 70، بالتصرف.

أ- سياسة الحرية الاقتصادية:

نادى الاقتصاديون الكلاسيك بضرورة الحرية الفردية وأهمية أن تكون التجارة حرة مع سيادة المنافسة الكاملة والبعد عن أي تدخل للدولة في الحياة الاقتصادية وأن اليد الخفية هي التي تدفع بالدخل الوطني نحو القمة.

ب- تراكم رأس المال :

اعتبر الكلاسيك أن تكوين رأس المال هو مفتاح التقدم، لذلك أكدوا على ضرورة تحقيق قدر كاف من المدخرات، كما اعتقدوا أنّ الرأسماليون وملاك الأراضي هم وحدهم القادرون على تحقيق ذلك الادخار عكس العمال الذين تميل أجورهم للاستقرار عند مستوى الكفاف، وبالتالي فإن دخولهم المنخفضة لا تمكنهم من تحقيق نسبة مدخرات ذات أهمية تذكر.

ت- الدافع للاستثمار:

اعتقد الكلاسيك في أن الربح هو الدافع الأساسي للاستثمار، إلا أن هذا الربح لا ينمو بشكل لا نهائي بل إنه يميل نحو الانخفاض على المدى الطويل. ويفسر "سميث" ذلك بارتفاع أجور العمال نتيجة التنافس عليهم بين المستثمرين، بينما يفسره "ريكاردو" بارتفاع قيمة كل من الأجور والريع وأسعار المحاصيل خصما من قيمة الناتج النهائي.

ج- حالة الإتزان:

اعتقد الكلاسيك بحتمية الوصول إلى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي، ذلك أنه ما إن تبدأ الأرباح في التراجع إلى أن تصل إلى معدل الصفر ويتوقف تراكم رأس المال، ويستقر السكان ويصل معدل الأجور إلى مستوى الكفاف، وحسب " آدم سميث " فإن ندرة الموارد الطبيعية توقف النمو الاقتصادي وتقوده إلى حالة السكون.

ورغم أن النظرية الكلاسيكية، قد جاءت بأفكار جديدة كمثال ذلك: العمل، القيمة، التجارة الخارجية، ... إلخ، إلا أنها لم تسلم من النقد ويمكن حصر هذه الإنتقادات في النقاط التالية:

أ- تفترض النظرية بتقسيم المجتمع إلى طبقتين: تضم الأولى كل من الرأسماليين وملاك الأراضي، وتضم الثانية العمال (الصناعيين والزراعيين). وتتجاهل بالتالي دور الطبقة الوسطى في عملية الإنتاج.

ب- اعتمد الكلاسيك على سيادة المنافسة الكاملة، ومؤسسات الملكية الخاصة كقواعد أساسية للنمو الاقتصادي، مع تقليص كامل لدور الدولة في الحياة الاقتصادية.

ت- إعطاء أهمية أقل للتكنولوجيا، ويرجع ذلك إلى الافتراض الكلاسيكي بأن المعارف الفنية من المعطيات وأنها لا تتغير مع الزمن.

ث- إن الإنجازات الهامة والتقدم الهائل والسريع الذي حققته دول أوربا الغربية وأمريكا خيبت التنبؤات التشاؤمية التي نجدها عند بعض التقليدين (أمثال ريكاردو ومالتوس) حول قدرة النظام الرأسمالي على دفع النمو بطريقة مستمرة ومتصاعدة.

IV .2. نظرة كارل ماركس للنمو (1818-1883):

لقد كان تحليل ماركس للرأسمالية مشابها لتحليل الاقتصاديين الكلاسيكيين ولكنه يختلف عنهم في أنه تنبأ بأن الرأسمالية مرحلة ستأتي بعدها مرحلة الاشتراكية. ومن أهم عناصر النظرية الماركسية نظرية القيمة في العمل، فقد اعتقد ماركس أن الطريق الوحيد لأي منتوج أن يكتسب قيمة هي كمية العمل المبذول في إنتاج ذلك المنتوج[1]. وعد ماركس الأرباح فائض القيمة وهي الفرق بين قيمة السلعة المنتجة وأجور حد الكفاف المدفوع للعامل لإنتاج ذلك المنتوج. غير أن الرأسماليين يحققون الأرباح من خلال بيع المنتوجات بأسعار أعلى من أجر حد الكفاف.

وتتركز فكرته في التطور إلى أن أرباح الرأسماليين هي المصدر الرئيسي لتراكم رأس المال، وفي سبيل تحقيق ذلك فإنهم يسعون إلى الإنتاج الكبير لخفض نفقة الإنتاج، كما يسعون إلى الآلات الحديثة الموفرة للعمال. فلا يستطيع صغار المنتجين الصمود أمام هذه المشروعات الضخمة ليتركز بذلك الإنتاج في أيدي عدد قليل من الرأسماليين وهو ما عرف بقانون تركز رأس المال[2]. يؤدي ذلك الوضع إلى زيادة الصراع بين الرأسماليون والعمال خاصة بعد تكون جيش البطالة، بما يدفع المجتمع إلى الدخول في مرحلة جديدة من مراحل التطور.

وقد أعيب على ماركس إهماله لعنصر الطلب (على السلع) ودوره في تحديد القيمة واقتصاره فقط على العمل كمحدد للقيمة. كما أن واقع الدول الرأسمالية اليوم ينافي ما ذهب إليه ماركس من أن أجور العمال سوف تتجه إلى الانخفاض، فنجد أجور العمال تتزايد في الدول المتقدمة وذلك لم يؤثر على الفائض المحقق بها.

IV .3. النظرية الكينــزية:

IV .3. 1. التحليل الكينــزي:

سادت العالم الرأسمالي أزمة حادة أعقبها الركود الاقتصادي خلال السنوات 1929-1933. وتعتبر هذه الفترة الزمنية من الفترات المظلمة في تاريخ الرأسمالية. من خلال معطيات تلك الفترة، وفي عام 1936، وضع "كينــز" نظريته المشهورة في العمالة (النظرية العامة للنقود، الفائدة والاستخدام) لمعالجة أزمة النظام الرأسمالي.

---

[1] سالم النّجفي ومحمد القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 67.

[2] محمد مصطفى وسهير أحمد، مرجع سابق، ص 89.

وقد شكلت هذه النظرية من حيث المفاهيم وأدوات التحليل قاعدة هامة استغلت من طرف العديد من المعاصرين في تحليلهم للنمو.

وبعد دراسته لأراء الاقتصاديين الذين سبقوه تأكد لديه أن المشكلات التي يمر بها النظام الرأسمالي لا تكمن في تحقيق توليفات مرضية تعظم ربحية الموارد المستخدمة أي لا تكمن في جانب عرض السلع والخدمات التي اهتم بها معظم الاقتصاديين. بل تكمن المشكلة في جانب الطلب الفعلي وتصريف تلك السلع والخدمات.

يرى "كينـــز" أن الدخل الكلي دالة في مستوى التشغيل، بالتالي فإنه كلما زاد حجم التشغيل زاد الدخل الكلي، كما يتوقف حجم التشغيل على الطلب الفعلي والذي يتحقق عند تساوي الطلب الكلي والعرض الكلي. وقد عرف "كينـــز" الطلب الفعلي بأنه الجزء الذي ينفق من الدخل الوطني على الاستهلاك والتراكم (الاستثمار).

يعتمد الدخل والتشغيل أساساً على مستوى الاستثمار والذي يتوقف على الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة، وتعني الكفاية الحدية لرأس المال العائد المتوقع من الأصول الرأسمالية الجديدة، وتسمى العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والدخل بالمضاعف الكينزي وتعطى بالصيغة التالية:

التغير في الدخل (ΔY)= المضاعف (M) × الزيادة في الاستثمار (ΔI)

غير أن المشكلة الأساسية عند "كينـــز" تكمن في أنه قد لا يكون مستوى الدخل الوطني مرتفعاً بدرجة تسمح بتوفير عمالة كاملة لقوة العمل المتاحة.

وحسب "كينـــز" يمكن تصحيح الوضع عن طريق قيام الحكومة بالتوسع في عرض النقود بدرجة كافية مما يسمح للمقرضين على الاستعداد للاقتراض بمعدلات فائدة أقل . ويترتب على ذلك توسيع حجم الاستثمار، ومن ثم مستوى الدخل وكذلك العمالة في الاقتصاد الوطني.

في هذا المجال، يرى "كينـــز" أن السياسة النقدية تكون عديمة التأثير في حالة ظهور البطالة حين تكون معدلات الفائدة منخفضة. وهذا راجع ربما لتفضيل المقرضون اكتناز العائد المنخفض الذي يمكن الحصول عليه من الإقراض الإضافي وذلك من أجل تغطية المخاطر التي ينطوي عليها الإقراض.

واعتقد "كينـــز" – وتبعه العديد من اقتصاديي ثلاثينات القرن العشرين– أنّ البطالة سوف تبقى كمشكلة في الأجل الطويل ما لم تلعب الحكومة دورا أكبر في الاقتصاد الوطني.

IV .3. 2. نموذجي هارود ودومار (*Roy HARROD- Evsey DOMAR*) :

IV .3. 1.2. نموذج هارود[1]:

[1] محمد مصطفى وسهير أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 132–137.

انشغل هارود بكيفية تحقيق النمو المتوازن في مجتمع حركي يصعب تحقيق مثل هذا النمو فيه. وقد وضع هارود مجموعة الفرضيات التالية:

* الادخار الصافي يمثل نسبة ثابتة من الدخل، وأن هذا الادخار الذي يطلق عليه الادخار الفعلي يعادل الاستثمار الفعلي عند وضع التوازن. وعلى ذلك إذا زاد الادخار الفعلي يزيد الاستثمار الفعلي في صورة تراكم في مخزون رأس المال.

* أن نسبة الدخل المستثمر تتأثر بمعدل الزيادة في الناتج خلال الفترة الماضية وهذا يعني أن الاستثمار يتوقف على معدل الزيادة في الدخل، أو السرعة التي ينمو بها الناتج.

* على ذلك تكون المدخرات دالة للدخل، ويكون الطلب على المدخرات دالة لمعدل الزيادة في الدخل، وأن الطلب يساوي العرض $(O = \mathrm{D})$.

يطرح هارود النموذج من خلال ثلاث تصورات لمعدل النمو هي :

* معدل النمو الفعلي G.
* معدل النمو المضمون أو المرغوب فيه G_w.
* معدل النمو الطبيعي G_n.

ثم يقوم بدراسة العلاقة بين هذه المعدلات الثلاث.

أ- <u>معدل النمو الفعلي :</u>

ويسمى أيضا معدل النمو الاقتصادي الذي يساوي $\frac{\Delta \mathrm{Y}}{\mathrm{Y}}$ هذا المقياس يساعد في التعرف على مدى التغير في معدلات النمو على المدى القصير. والمعادلة الأساسية له هي :

$$G = \frac{s}{C} \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث:

G : معدل النمو الفعلي للناتج خلال فترة زمنية محددة و تعادل $\frac{\Delta \mathrm{Y}}{\mathrm{Y}}$

Y : الدخل أو الناتج الصافي.

$\Delta \mathrm{Y}$: التغير في الدخل أو الناتج الصافي خلال الفترة المحددة.

s : الميل المتوسط للادخار، و يعادل $\frac{S}{\mathrm{Y}}$

C : معامل رأس المال الحدي، و يعادل $\frac{\mathrm{I}}{\Delta \mathrm{Y}}$

S : حجم الادخار الكلي.

I : حجم الاستثمارات المنفذة.

وبالإحلال في المعادلة (2) :

$$G\ .C\ =\ s\ \Rightarrow \frac{\Delta Y}{Y}.\frac{I}{\Delta Y}=\frac{S}{Y}\Rightarrow \frac{I}{Y}=\frac{S}{Y}$$

عند وضع التوازن $I=S$

مما يعني تساوي الادخار الكلي مع الاستثمار الكلي، كما أن تحديد حجم كل من الادخار S والاستثمار I يعتمد على الزيادة في الدخل ΔY.

ب- معدل النمو المضمون :

يقصد بمعدل النمو المضمون، معدل النمو المرغوب فيه والمستخدم لكامل مخزون رأس المال، والذي يحقق توفير الاستثمارات اللازمة لضمان معدل النمو المستهدف أو المرغوب فيه. هذا المعدل يفترض بقاء الطلب الإجمالي مرتفع بدرجة تمكن المنتجون من بيع منتجاتهم، وبالتالي يشعر المنتجون بالرضا لكونهم أنتجوا المقدار الصحيح تماما لا أكثر ولا أقل مما يدفع بهم لاتخاذ القرارات التي تحافظ على نفس معدل النمو. والمعادلة الأساسية له هي :

$$G_w=\frac{s}{C^2}.....(3)$$

G_w : معدل النمو المضمون خلال الفترة الزمنية المحددة و تعادل $\frac{\Delta Y}{Y}$

s : الميل المتوسط للادخار، و يعادل $\frac{S}{Y}$

ت- معدل النمو الطبيعي : يعرفه هارود بأنه أقصى معدل نمو تسمح به التطورات الفنية، وحجم السكان، والتراكم الرأسمالي، ودرجة التفضيل بين العمل ووقت الفراغ. وبافتراض أن هناك دائما عمالة كاملة تصبح المعادلة الأساسية له :

$$Cr\times Gn=or.....(4)$$

or : الميل الحدي للادخار

Cr : تمثل الحاجة الإضافية للرأسمال الضروري، حتى يقابل الناتج تلك الزيادة الحدية للدخل في فترة النظام المتزايد.

*** النمو المتوازن حسب هارود:**

يتحقق النمو المتوازن عندما يتساوى معدل النمو الفعلي G مع معدل النمو المضمون أو المرغوب فيه : G_w

- فإذا كان معدل النمو الفعلي G أكبر من معدل النمو المضمون G_w فإن ذلك يعني أن المجتمع يعاني من حالة تضخم، لأن الدخل الحقيقي يتزايد بمعدل أسرع من معدل تزايد الطاقة الإنتاجية

للمقتصد. وتصبح كمية السلع المعروضة أقل من كمية السلع المطلوبة. وفي هذه الحالة تكون الاستثمارات المرغوبة أكبر من الاستثمارات الفعلية، ومن ثم يعجز الإنتاج عن تلبية الطلب الإجمالي مما يقود إلى تضخم مرضي.

– وإذا كان معدل النمو الفعلي G أقل من معدل النمو المضمون G_w فإن ذلك يعني أن المجتمع يعاني من حالة كساد، لأن الدخل الحقيقي يتزايد بمعدل أقل من معدل تزايد الطاقة الإنتاجية للمقتصد. وتصبح كمية السلع المعروضة أكبر من كمية السلع المطلوبة. وفي هذه الحالة تكون الاستثمارات المرغوبة أقل من الاستثمارات الفعلية، ومن ثم يزيد حجم الإنتاج ويفيض عن حجم الطلب الإجمالي مما يقود إلى كساد مرضي.

ث– العلاقة بين G، G_w، G_n:

1– $G_n > G_w < G$:

إذا افترضنا أن معدل النمو الطبيعي أكبر من معدل النمو المضمون $G_w < G_n$، مما يعني ظهور تضخم متتالي حيث سيكون معدل النمو المضمون أقل من معدل النمو الفعلي $G > G_w$. وبالتالي ستعجز السلع الرأسمالية عن مواجهة الطلب مما يؤدي إلى أن تكون الاستثمارات المطلوبة أكبر من الاستثمارات الفعلية ويدخل المجتمع في حالة التضخم المرضي. وتحت هذه الظروف فإن نقطة البدء تكون في البحث عن كيفية زيادة حجم المدخرات الموجهة للاستثمار.

2– $G_n < G_w > G$:

في حالة ما افترضنا أن معدل النمو المضمون أكبر من معدل النمو الطبيعي $G_n < G_w$ مما يعني ظهور انكماش متتالي حيث سيكون معدل النمو المضمون أكبر أيضا من معدل النمو الفعلي $G < G_w$. وبالتالي سيكون هناك فائض في السلع الرأسمالية مما يؤدي إلى خفض الطلب على الاستثمارات الجديدة، ويدخل المجتمع في حالة الكساد المرضي. وتحت هذه الظروف فإن نقطة البدء تكون في البحث عن كيفية تحويل جزء من المدخرات نحو طلب المنتجات.

IV .3. 2.2. نموذج دومار[1]:

انشغل دومار بكيفية الوصول إلى معدل نمو للدخل القومي يحافظ على مستوى العمالة الكاملة. وقد وضع المشكلة أمامه على النحو التالي[1]: «**إذا كان الاستثمار يولد الدخل من ناحية، ويزيد الطاقة الإنتاجية من ناحية أخرى، فما هي الزيادة في الاستثمارات المطلوبة التي يمكن أن تجعل الزيادة في الدخل تتساوى مع الزيادة في الطاقة الإنتاجية، وبالتالي تحقيق التشغيل الكامل.** »

[1] محمد مصطفى وسهير أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 139–144.

ولحل هذه المسألة يضع دومار المعادلة الأساسية أي معادلة نمو الدخل(جانب الطلب) ونمو الطاقات الإنتاجية(جانب العرض). وافترض دومار أن :

* جميع مفاهيم الدخل و الاستثمار و الادخار المستخدمة في النموذج تمثل قيم صافية أي بعد خصم الاستقطاعات الخاصة بكل منهم.

* جميع القرارات الاقتصادية تتم لحظيا و بدون فواصل زمنية مما يعطي إيحاء باستمراريتها.

* ثبات المستوى العام للأسعار خلال فترة التحليل.

لدينا:

$$\Delta Y = \Delta I.\frac{1}{\alpha} \text{.....(5)}$$

ΔY : الزيادة السنوية في الدخل.

ΔI : الزيادة السنوية في الاستثمار.

α : الميل الحدي للادخار.

$\frac{1}{\alpha}$: مضاعف الاستثمار

σ : الزيادة في الطاقة الإنتاجية الكامنة لكل وحدة من النقد المستثمر. أو الإنتاجية المتوسطة للاستثمارات، و تعادل $\frac{\Delta Y}{Y}$.

ولتحقيق التوازن مع ضمان التشغيل الكامل لا بد من تساوي إجمالي العرض مع إجمالي الطلب. وعلى ذلك تصبح المعادلة الأساسية للنموذج :

$$\Delta I.\frac{1}{\alpha} = I\sigma \text{.....(6)}$$

وبقسمة كل من الطرفين على I ثم الضرب في α نحصل على :

$$\frac{\Delta I}{I} = \alpha.\sigma \text{.....(7)}$$

يتضح من ذلك أنه للمحافظة على حالة مستمرة من العمالة الكاملة يلزم أن ينمو الاستثمار والدخل بمعدل سنوي ثابت يساوي حاصل ضرب الميل الحدي للادخار α في الإنتاجية المتوسطة للاستثمار σ.

IV .3. 3.2. تقييم نموذجي هارود ودومار:

قام كل من هارود ودومار ببناء نموذجيهما على عدة افتراضات بعيدة عن الواقع مما جعل النموذج أكثر محدودية. كافتراض مثلا:

* عدم تأثير التجارة الخارجية على النموذج افتراض غير صحيح خاصة للبلدان المتخلفة التي تعتمد أساسا على تصدير المواد الخام واستيراد الاحتياجات الاستهلاكية والاستثمارية من الخارج.

* و لقد كان افتراض ثبات المستوى العام للأسعار من الانتقادات الهامة التي وجهها كل من ماير وبلدوين الذين اعتقدا أن الاقتصاد يكتسب قوة أكبر إذا ما واكب الإنتاج معدلات التغير في الأسعار.

لكن على الرغم من كل هذه الانتقادات فإن نموذج هارود- دومار لا يزال من أكثر النماذج استخداما، حيث أن المسؤولين في التخطيط الاقتصادي يعتمدون على هذا النموذج لتقدير حجم الاستثمارات اللازمة لتنفيذ الخطة الاقتصادية.

IV .4. النموذج النيوكلاسيكي " صولو":

لقد وجد هذا النموذج كرد فعل نتيجة الاستنتاجات التي توصل إليها هارود. حيث قام **صولو** بنشر بحثه(مساهمة في نظرية النمو الاقتصادي) عام 1956، و الذي حاول فيه بناء نموذج للنمو على المدى الطويل مع افتراض إمكانية الإحلال بين العمل و رأس المال.

IV.4 .1. فرضيات النموذج[1]:

* الاقتصاد يتكون من قطاع واحد، و يقوم بإنتاج منتوج مركب واحد.
* الاقتصاد مغلق وتسود المنافسة الكاملة جميع أسواقه.
* أن هناك تشغيل كامل للعمالة ومخزون رأس المال.
* سريان مفعول كل من قانون تناقص الغلة، وقانون تناقص المعدل الحدي للإحلال.
* دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى، وبالتالي يكون هناك ثبات في عوائد السعة.
* هناك مرونة في الأسعار والأجور، وأن مدفوعات كل من العمل ورأس المال تقدر بناء" على الإنتاجية الحدية لهما.
* إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج، وخاصة العمل ورأس المال.

IV.4 .2. النموذج:

انطلاقا من أن هناك منتوج مركب واحد Y باستخدام عنصرين فقط للإنتاج هما العمل L ورأس المال K فإن الناتج الإجمالي للفترة t يتعادل مع الدخل الإجمالي لنفس الفترة. وبافتراض ثبات الميل المتوسط للادخار s وثبات معدل نمو العمل n يمكن توصيف النموذج على النحو التالي[2] :

إذا كان مخزون رأس المال في الفترة t يرمز له بالرمز K_t فإن معدل الاستثمار الصافي K^* يعادل:

$$K^* = \frac{dK}{dt} \quad \text{.....(8)}$$

[1] محمد مصطفى وسهير أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 189.

[2] محمد مصطفى وسهير أحمد، مرجع سابق، ص 190-192.

تصبح المعادلة الأساسية للنموذج :

$$K^* = s.Y \quad \text{.....(9)}$$

ونظرا لأن الناتج الإجمالي تم باستخدام كل من العمل و رأس المال فقط فإن دالة الناتج تصبح:

$$Y = f(K, L) \quad \text{.....(10)}$$

وبالتعويض بقيمة Y من المعادلة (10) في المعادلة (9):

$$K^* = s.f(K, L) \quad \text{.....(11)}$$

وهي معادلة تفاضلية في متغيرين هما K، L وكلاهما دالة للزمن t.

ونظرا لاعتبار أن معدل نمو السكان متغير خارجي يتزايد بمعدل نمو نسبي ثابت n فإن معادلة العمل تصبح :

$$L_{(t)} = L_{(0)}.e^{nt} \quad \text{.....(12)}$$

أي أن عرض العمل المتاح $L_{(t)}$ يعادل معدل نمو قوة العمل من الفترة (0) إلى الفترة (t) بمعنى أن **صولو** هنا يستخدم كامل العمل المعروض، أي أن هناك عمالة كاملة.

وبالتعويض بقيمة $L_{(t)}$ من المعادلة (12) في المعادلة (11) :

$$K^* = s.f(K, L_{(0)}.e^{nt}) \quad \text{.....(13)}$$

وبحل هذه المعادلة التفاضلية يمكن تحديد مخزون رأس المال، أي معدل الاستثمار الصافي. وبمعلومية كل من $L_{(t)}$، K_t يمكن حساب ممر الإنتاج عبر الزمن Y_t. وبالتفاضل الجزئي لدالة الإنتاج (10) نحصل على عائد العمل(الأجور)، وعائد رأس المال (الأرباح). وعلى ذلك يصبح:

* عائد العمل w :

$$w = \frac{\partial(K, L)}{L} \quad \text{.....(14)}$$

* عائد رأس المال P :

$$P = \frac{\partial(K, L)}{K} \quad \text{.....(15)}$$

ويشرح **صولو** فكرته على النحو التالي:

حيث أن مخزون رأس المال الأولي معطى من خارج النموذج، وعرض العمل معطى من المعادلة (12)، وحيث أن العوائد الحقيقية لعناصر الإنتاج سوف تتكيف بحيث تحقق التشغيل الكامل لكل من رأس المال والعمل فإنه يمكن تحديد مسار الإنتاج عبر الزمن أي معدل الإنتاج الجاري باستخدام دالة الإنتاج (10). ومن ناحية أخرى فإن الميل للادخار يوضح القدر من المنتج الصافي الذي يمكن أن يدخر ويستثمر من المعادلة (8). وبذلك يتحدد التراكم الصافي لرأس المال خلال الفترة الجارية،

وبإضافة هذا التراكم الصافي إلى الرصيد المتراكم سابقا يتحدد رأس المال المتاح للفترة التالية، و هكذا تتكرر العملية.

IV.4. 3. النمط الممكن للنمو[1]:

لتحديد النمط الممكن للنمو يدخل صولو في معادلاته نسبة رأس المال إلى العمل ويرمز إليها بالرمز r وتساوي :

$$r = \frac{\mathrm{K}t}{Lt}$$

واسترشادا بالمعادلة (12) الخاصة بقوة العمل يمكن أن نقوم ببناء معادلة مماثلة لرأس المال

$$\mathrm{K} = rL_{(0)}.e^{nt} \quad \text{.....(16)}$$

وبمفاضلة هذه المعادلة بالنسبة للزمن:

$$\mathrm{K}^* = r^*.L_{(0)}.e^{nt} + nr.L_{(0)}.e^{nt} \quad \text{.....(17)}$$

وحيث أن r^* تمثل معدل رأس المال إلى العمل

$$r^* = \frac{dr}{dt}$$

وبالتعويض في المعادلة (13):

$$r^*.L_{(0)}.e^{nt} + nr.L_{(0)}.e^{nt} = s.f(\mathrm{K}, L_{(0)}.e^{nt})$$

وبالتعويض بقيمة K من المعادلة (13):

$$r^*.L_{(0)}.e^{nt} + nr.L_{(0)}.e^{nt} = s.f(r.L_{(0)}.e^{nt}, L_{(0)}.e^{nt})$$
$$L_{(0)}.e^{nt}(r^* + nr) = s.f(r.L_{(0)}.e^{nt}, L_{(0)}.e^{nt})$$

وبقسمة الطرفين على $L_{(0)}.e^{nt}$

$$r^* + nr = s.f(r,1)$$

$$r^* = s.f(r,1) - nr \quad \text{.....(18)}$$

وتعد المعادلة رقم (18) هي المعادلة الأساسية لتحقيق النمط الممكن للنمو في نموذج **صولو** حيث:

r : نسبة رأس المال إلى العمل، وتعادل $r = \frac{\mathrm{K}}{L}$

r^* : معدل رأس المال إلى العمل (تفاضل r بالنسبة للزمن)، ويعادل $r^* = \frac{dr}{dt}$

n : المعدل النسبي للتغير في قوة العمل، وتعادل $n = \frac{L^*}{L}$

s : الميل المتوسط للادخار

[1] محمد مصطفى وسهير أحمد، مرجع سابق، ص 192-194.

nr : قوة العمل المتحققة أو المستخدمة.

$f(r,1)$: تمثل الناتج الإجمالي عند قيم متزايدة لمخزون رأس المال تعبر عنه r، وعند عمالة قدرها وحدة واحدة من العمل. وبالتالي فإن هذا الشق من المعادلة يعبر أيضا عن رأس المال المتحقق أو المنفذ.

IV.4 .4. انتقادات النموذج:

من أهم الانتقادات التي وجهت لهذا النموذج هي :

* إهمال النموذج لمدى تأثير الاستثمار على النمو، مع تركيزه على مدى تأثير نسبة الإحلال بين رأس المال والعمل.
* أهمل صولو مدى تأثير التغير التكنولوجي وأبقاه خارج النموذج رغم أهميته الكبيرة.
* افتراض الاقتصاد مغلق وسيادة المنافسة الكاملة أمر بعيد عن الواقع.

IV .5. نظريات النمو الحديثة :

IV .5. 1. تحليل شومبيتر:

يرى شومبيتر أن محور عملية التنمية يقوم على أمرين متصلين هما[1]: قوة الجذب (المنظم) وعملية الاختراعات أو التجديدات التي يقوم بها المنظم والهدف هو الربح. والمنظم في نظره هو لولب عملية التنمية، إذ يلعب الدور الرئيسي فيها لأنه المجدد المبتكر الذي يعمل على جمع عناصر الإنتاج ليحصل المشروع على أفضل النتائج.

وتأخذ هذه الاختراعات أو التجديدات التي يقوم بها المنظم عدة صور مثل:

1- إدخال و إنتاج بضائع جديدة لم يتعود عليها المستهلكون.
2- إدخال طرق إنتاج جديدة.
3- فتح أسواق جديدة للمواد الخام.
4- اكتشاف مصادر جديدة للمواد الخام.
5- إعادة تنظيم الصناعة، بطريقة إيجاد تنظيمات إدارية جيدة.

ولتنفيذ هذه التجديدات، يقوم المنظمون بالاقتراض من البنوك لتمويل الاستثمارات الجديدة. ويتضح من ذلك أنه ليس من الضروري أن يكون المنظم مالكا لرأس المال أو لأي عنصر إنتاجي آخر وذلك لأن العبرة بالقيادة وليست بالتملك[2]، ومن ناحية أخرى لا يقتصر دور المنظم على الإدارة، ذلك لأن وظيفة المنظم الرئيسية هي الابتكار والتجديد لا الإدارة.

[1] Philippe Hugon, économie du développement, édition Dalloz, Paris, 1989, p 22.
[2] B. Higgins, economic development, problems and polices, 1959, p 87.

IV .5. 1.1. النموذج:

يقوم هذا النموذج على عدة افتراضات هي :

1- دالة الإنتاج :

وهي نفس دالة الإنتاج الكلاسيكية والماركسية، ونلخصها في الآتي:

$$Y = f\ (\mathrm{L, K, N, T})\ .....(19)$$

حيث L ، K ، N ، T تمثل عنصر العمل، عنصر رأس المال، عنصر الطبيعة، التكنولوجيا على التوالي.

2- محددات الادخار:

عرف شومبيتر الادخار بأنه اقتصاد جزء من الدخل بغرض الاستهلاك في المستقبل أو بغرض الاستثمار، ومن ثم فإنه سيكون في مقدور العمال ادخار جزء من أجورهم (W)، كما وسيدخر أصحاب رأس المال جزء من أرباحهم (R)، وسيزيد ادخارهم (أي العمال وأصحاب رأس المال) كلما زادت دخولهم. ومن ناحية أخرى، فإن شومبيتر يبقى على الافتراض النيوكلاسيكي القائل بأن زيادة المدخرات تعتمد على ارتفاع سعر الفائدة (r) وبذلك تصبح المعادلة كالآتي :

$$S = f\ (\mathrm{W, R, r})\ .....(20)$$

3- مكونات الاستثمار الكلي:

لقد فرق شومبيتر بين نوعين من الاستثمار، استثمار محفز (Ii)، ويتم نتيجة الزيادة في الإنتاج أو الدخل أو المبيعات أو الأرباح، واستثمار تلقائي (IA)، ويتولد نتيجة اعتبارات طويلة الأجل (من أهمها التطور التكنولوجي...) وهكذا يكون لدينا المتطابقة الآتية:

$$I = \mathrm{Ii} + \mathrm{IA}\ .....(21)$$

4- محددات الاستثمار المحفز:

يزيد الاستثمار المحفز كلما زادت الأرباح الجارية من ناحية، وكلما انخفضت أسعار الفائدة من ناحية أخرى (وذلك لأن المنظم يقتطع من أرباحه الإجمالية الفائدة على القروض التي حصل عليها من البنوك، وهنا يهمنا أن يكون الفرق بين الأرباح والفائدة كبيرا). ومن ناحية أخرى فهناك علاقة بين هذه المتغيرات وبين رأس المال المتراكم K. ويمكن توضيح ذلك كالآتي:

$$Ii = f\ (\mathrm{R, r}, K)\ .....(22)$$

5- محددات الاستثمار التلقائي:

لقد أولى شومبيتر اهتماما خاصا لما يطلق عليه الابتكار أو التجديد *(Innovation)* كباعث على الاستثمار التلقائي، ويعني بالتجديد للتقدم التكنولوجي و/أو اكتشاف الموارد.

ويمكن التعبير عن هذه العلاقة في الآتي:

$$IA = f\,(K_r, T_r)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(23)$$

حيث ترمز:

K_r : إلى معدل اكتشاف الموارد على مر الزمن : $\frac{dK}{dt}$

T_r : إلى معدل التقدم التكنولوجي على مر الزمن: $\frac{dT}{dt}$

ومن الملاحظ أن هذه العلاقة في نموذج شومبيتر لم تتضمن نمو السكان على أساس أنه لم يعر اهتماما كبيرا لنمو السكان كقوة اقتصادية، فقد اعتبر نمو السكان بمثابة عامل خارجي.

6 و7- محددات التقدم التكنولوجي و معدل اكتشاف الموارد:

و هكذا يمكن التعبير عنهما كالآتي:

$$T_r = f\,(\mathrm{E})\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(24)$$
$$K_r = f\,(\mathrm{E})\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(25)$$

حيث ترمز ″E″ إلى معدل زيادة عرض المنظمين على مر الزمن : $\frac{dE}{dt}$

وطالما أن عرض المنظمين في نموذج شومبيتر هو العامل النهائي الذي يقرر معدل النمو الاقتصادي فإن هذا يتطلب أن نوليه عناية خاصة هنا. ويتضح ذلك في الافتراض التالي:

8- محددات عرض المنظمين:

من البديهي القول باعتماد عرض المنظمين على معدل الأرباح. ومن ناحية أخرى نجد أن عرضهم يعتمد على البيئة الاجتماعية، أو الجو الاجتماعي الذي يتواجد فيه المنظمون، ويمكن التعبير عن هذه العلاقة كما يلي:

$$E = f\,(\mathrm{R}, \mathrm{X})\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(26)$$

حيث ترمز″X″ إلى البيئة الاجتماعية أو الجو الاجتماعي للمنظمين.

9- محددات الناتج الوطني الإجمالي (GNP):

إن الفجوة بين الاستثمار والادخار (الناشئة عن زيادة الاستثمار عن الادخار الاختياري) والتي تمول عن طريق الائتمان المصرفي ستعمل على زيادة الناتج الوطني (النقدي) بعدة أضعاف الفجوة الأصلية (التي بين الاستثمار والادخار الاختياري). وهذا يرجع إلى المفعول المضاعف، وهكذا فإن :

$$Y = \mathrm{M}(\mathrm{I}-\mathrm{S}) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (27)$$

حيث ترمز: "Y" إلى الناتج الوطني الإجمالي (النقدي)، و "M" إلى المضاعف.

10- محددات الأجور:

أبقى شومبيتر على الافتراض الذي أثارته المدرستان الكلاسيكية والماركسية والقائل بأنه كلما زاد الاستثمار، زادت الأجور (والعكس بالعكس). ويمكن توضيح هذا الافتراض كالآتي:

$$W = f(\mathrm{I}) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (28)$$

11- المحددات الإقتصادية الاجتماعية:

يعتبر شومبيتر توزيع الدخل بمثابة ترمومتر جيد لقياس الجو أو المجال الاجتماعي العام للمجتمع. فأي ضغط على الأرباح كفيل بدفع الجو الاجتماعي للتدهور. وعلى ذلك فإن النسبة بين الأرباح والأجور تكون بمثابة تعبير مختزل يشير إلى العوامل التي تؤثر في الجو الاجتماعي.

أي أن :

$$X = f(\mathrm{R}/\mathrm{W}) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (29)$$

12- الناتج الوطني الإجمالي:

$$Y = \mathrm{R} + \mathrm{W} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (30)$$

وبهذه المتطابقة الأخيرة يمكن تلخيص نموذج شومبيتر كما يلي :

$$Y = f(\mathrm{L}, \mathrm{K}, \mathrm{N}, \mathrm{T}) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (19)$$
$$S = f(\mathrm{W}, \mathrm{R}, \mathrm{r}) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (20)$$
$$I = \mathrm{Ii} + \mathrm{IA} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (21)$$
$$Ii = f(\mathrm{R}, \mathrm{r}, K) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (22)$$
$$IA = f(K_r, T_r) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (23)$$
$$T_r = f(\mathrm{E}) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (24)$$
$$K_r = f(\mathrm{E}) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (25)$$
$$E = f(\mathrm{R}, \mathrm{X}) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (26)$$
$$Y = \mathrm{M}(\mathrm{I}-\mathrm{S}) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (27)$$
$$W = f(\mathrm{I}) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (28)$$
$$X = f(\mathrm{R}/\mathrm{W}) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (29)$$
$$Y = \mathrm{R} + \mathrm{W} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (30)$$

IV.5. 2.1. آلية عملية النمو الاقتصادي:

يبدأ شومبيتر تحليله باقتصاد في حالة توازن ساكن تسوده المنافسة والعمالة الكاملة ويكرر نفسه دائما دون وجود استثمار صافي أو زيادة في السكان. وينعكس هذا على الحياة الاقتصادية التي تأخذ شكل تدفق دوري يكرر نفسه وينحصر دور المنظم هنا في إحداث تغييرات في مجرى هذا التدفق، نتيجة الابتكارات (الصور الخمس التي سبق الإشارة إليها)، مما يؤدي إلى إحداث اضطراب في التوازن السابق، فيتحقق توازن آخر. ويغتنم المنظم مثل هذه الفرصة المربحة فيبحث عن تمويل الاستثمارات الجديدة، وبذلك تتولد موجة ضخمة من الاستثمارات الجديدة نتيجة الابتكارات و يتسع النشاط الاقتصادي.

وعند الانتهاء من إنشاء المصانع الجديدة ويتم تشغيلها، تجد السلع الاستهلاكية طريقها إلى الأسواق وتبدأ موجة من الازدهار نتيجة زيادة الائتمان المصرفي الذي يمول التوسع العام في النشاط الاقتصادي ويعمل هذا على زيادة الموجة الاستثمارية وزيادة السلع المتدفقة على الأسواق، فيزداد الإنتاج والدخل (الوطني أو الفردي) وبالتالي، يستفيد جميع أعضاء فئات الدخل بما في ذلك أصحاب رأس المال والعمال، ويعم الرواج.

غير أن زيادة السلع المتدفقة إلى الأسواق تعمل على انخفاض الأسعار مما يؤدي إلى انكماش عرض النقود. وتصبح المنشآت القديمة غير قادرة على منافسة الصناعات الجديدة المبتكرة ذات التكاليف المنخفضة، فتلحق بالأولى (القديمة) خسائر فادحة وبذلك تحدث عملية تعديل تضر ببعض المصانع والمنشآت مما يضطرها في نهاية الأمر إلى تصفيتها وإغلاق أبوابها.

ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل تستمر موجة تدهور الأسعار، مما يجعل توقعات المنظمين عن المستقبل متشائمة، فتتعثر حركة التجديد، وما يلبث أن يسود الكساد على نطاق واسع. وبهذا يتحول الرواج إلى كساد.

غير أنه بعد فترة وجيزة، تتحسن توقعات المنظمين بالنسبة للمستقبل ويبدأ بعضهم في إحداث ابتكارات جديدة، فيعيدون توليفة عناصر الإنتاج، ويستحدثون أساليب جديدة للإنتاج... وتبدأ موجة الاستثمار تعكس توسع النشاط الاقتصادي من جديد، ويزداد الإنتاج... وهكذا تبدأ دورة جديدة من الرواج.

IV .5. 3.1. نقد تحليل شومبيتر:

* لقد تمثلت مساهمة شومبيتر الأساسية في نظرية التنمية في تأكيده على أهمية دور المنظم، إذ جعله بمثابة القوة المحركة للتطور. إلا أن بالمنظم وحده لا يمكن أن تدور عجلة التطور، بل لا بد لها من عناصر أخرى مكملة.

* لم يتعرض شومبيتر كثيرا لأسباب توفر القدرات التنظيمية في بعض البلاد على حين تفتقر بلاد أخرى إلى حد كبير لهذه القدرات.

IV .5. 2. نظرية مراحل النمو لروستو:

لا يمكن اعتبار **روستو** أول من طرح نظرية النمو الاقتصادي إذ أنّ ما طرحه **روستو** تناولته من قبل نظريات أخرى مثل: كارل ماركس والمدرسة التاريخية الألمانية. لكن المكانة الخاصة التي يحتلها **روستو** ترجع إلى أنه قام بتزويد نظرية النمو بإضافات حديثة.

كما أن كتابه الأساسي (حول مراحل النمو) يحمل في الواقع عنوانا فرعيا هو بيان غير شرعي وقد قدم للقادة السياسيين والمثقفين والعلماء في الدول النامية والدول المتقدمة على السواء.

وتوجد طبقا لروستو مراحل خمس للنمو الاقتصادي هي[1] :

* المجتمع التقليدي.
* المجتمع الذي تحققت له الشروط المؤهلة للانطلاق.
* المجتمع المنطلق .
* المجتمع السائر نحو النضوج.
* المجتمع الذي دخل عصر الاستهلاك الشعبي العالي.

1- المجتمع التقليدي :

يتميز بإنتاج محدود نتيجة الاعتماد على وسائل بدائية تضع حدود للإنتاج الفردي، والمجتمع التقليدي ككل مجتمع يعتمد على نظام زراعي وعلى نظام اجتماعي هرمي أين تلعب العلاقات العائلية والقبلية دورا كبيرا في التنظيم الاجتماعي. وتتركز القوة السياسية في أيدي ملاك الأراضي وتكون هذه الطبقة مدعمة من السلطة المركزية (مثلا تدعيمهم بالجيش).

2- الشروط المؤهلة للانطلاق:

في مرحلة انتقالية تظهر فيها تغييرات عميقة في القطاعات غير الصناعية كالقطاع الزراعي خاصة وقطاع النقل وقطاع التجارة خاصة التجارة الخارجية. كما تنشأ في هذه المرحلة مشروعات صناعية تستخدم وسائل حديثة في الإنتاج نتيجة تطور المعرفة العلمية. وليس معنى ذلك أن الظروف المهيأة للانطلاقة ينبغي أن تنبعث كلية من الداخل و إنما قد تأتي من دول أكثر تقدما و يختم **روستو** قائلا: « التقدم الاقتصادي في هذه المرحلة شرط ضروري من أجل غرض آخر يعتبر هدفا جليلا. كالكرامة الوطنية»

[1] و.و.روستو، (ترجمة برهان دجاني)، مراحل النمو الاقتصادي، منشورات المكتبة الأهلية، بيروت، 1960، ص8-17، بالتصرف.

3- مرحلة الانطلاق:

بعد زوال العقبات التي تعترض سبيل النمو المستمر، تصبح مرحلة الانطلاق ذات أهمية كبيرة بالنسبة للتقدم الاقتصادي. لأنها تحمل معها تغييرات جذرية في تقنيات الإنتاج، كما تتميز هذه المرحلة بروح الابتكار والتجديد. ويرى **روستو** (3) شروط لنقل المجتمع إلى مرحلة الانطلاق وهي:

أ- ارتفاع معدل الاستثمار من 5 % من الدخل القومي إلى أكثر من 10 %.

ب- يجب أن يحدث تطور كبير في الصناعات الجديدة (أي تنمو بمعدلات مرتفعة).

ت- لا بد من وجود ظروف سياسية و اجتماعية ملائمة لضمان استمرارية النمو بمعدل منظم وثابت، بالإضافة إلى هذا يرى **روستو** أن التغييرات في الإنتاج الزراعي شرطا أساسيا للانطلاق الناجح.

4- المجتمع السائر نحو النضج:

في هذه المرحلة تظهر تكنولوجيات حديثة ومعقدة وتظهر هذه المرحلة بعد 60 عاما تقريبا من ابتداء مرحلة الانطلاق، وفيها ترتفع معدلات الاستثمار لتتراوح ما بين 10 إلى 20 % من الدخل القومي، فينمو الإنتاج بأسرع من زيادة السكان. ونجد هذا الانتقـــال في كل من ألمانيا وبريطانيا، وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، أين ركزت هذه المجتمعات اهتمامها على الصناعات الكيماوية، والتجهيزات الكهربائية، الآلات والأدوات.

وحسب **روستو** يمكن أن نعرف النضوج: بأنه المرحلة التي يظهر الاقتصاد فيها مقدرته على تجاوز الصناعات الأصلية (الفحم، الحديد، ...) التي حركت مرحلته الانطلاقية، وعلى تمثل أحدث الاكتشافات المعاصرة في الحقل التقني، وتطبيقها على جانب كبير من موارده.

5- عصر الاستهلاك الشعبي العالي:

وهو الفترة التي تتجه فيها قطاعات الاقتصاد الرئيسية مع الوقت إلى إنتاج البضائع والخدمات الاستهلاكية الثابتة. فعندما توصلت بعض المجتمعات إلى النضوج في القرن العشرين حصل أمران:

* ارتفاع دخل الفرد إلى مستوى عال، بحيث أصبح الكثير من الناس قادرين على استهلاك يتجاوز الطعام الأساسي والسكن والكساء وذلك من خلال شراء مثلا : السيارات، أجهزة التلفزيون، ومختلف الأدوات المنزلية التي تدار بالكهرباء... إلخ.

* تغير لتركيب القوة العاملة حيث ارتفعت نسبة الموظفين العاملين في المكاتب، أو في الوظائف التي تتطلب المهارة في المصانع ذاتها. ومن أمثلة المجتمعات التي دخلت هذه المرحلة حسب **روستو**: الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا الغربية واليابان.

*** تقييم نظرية روستو :**

إن جوهر نظرية المراحل تتمثل فيما يلي :

أ- أن النمو الاقتصادي لا بد وأن يسير في سلسلة معينة ذات خطوات محددة ومعرفة بوضوح.
ب- أن العلاقات التحليلية القائمة فيما بين مرحلة معينة وتلك السابقة عليها واللاحقة لها لا بد وأن تكون محددة بصورة مفصلة لدرجة كافية بحيث يوافق الجميع على متى تكون هذه العلاقات قد تحققت حتى ينتقل المجتمع إلى المرحلة التالية. وتؤكد التجارب التاريخية أن التعميم في ظل هذين الشرطين يتنافى مع الواقع.

ويرى معظم الاقتصاديين أن تحليل روستو قد فشل بسبب[1]:
1- أن هناك نوع من الغموض في التفرقة ما بين مرحلة التمهيد للانطلاق ومرحلة الانطلاق. ففي مرحلة التمهيد للانطلاق يؤكد روستو على التحول الزراعي والاستثمار الضخم على رأس المال الاجتماعي، ثم يشير في مرحلة الانطلاق إلى محفز هام مثل ابتكار صناعي ضخم يتمخض عن خلق سلسلة من التوسعات الجانبية.
2- نظرية روستو تغفل التفاوتات الأساسية مابين الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

IV .6. النظرية الإسلامية للنمو:

يقسم العالم اقتصاديا- كما هو معروف- إلى مجاميع دولية بعدة أساليب أو طرق، أشهرها تلك التي تقسم العالم إلى ثلاث مجموعات دولية: الدول الصناعية المتقدمة، الدول في مرحلة التحول الاقتصادي (دول التخطيط المركزي سابقا)، والدول النامية. وهناك نموذج آخر يرى أن العالم ينقسم إلى قسمين: الشمال الغني، والجنوب الفقير. وهناك أساليب أخرى للتقسيم، لكن جميع الأساليب لا تضع الدول الإسلامية في قائمة الدول المتقدمة، بل تصنفها ضمن لائحة البلدان النامية.

تجدر الإشارة هنا إلى أن اصطلاح الدول النامية بدأ تداوله، للمرة الأولى، في بداية الستينيات، لتمييز (دول العالم الثالث) عن دول الكتلتين الأخريين، ولقي قبولاً من قبل شعوب هذه البلدان، ذلك لأنه لا ينطوي على معنى يمس كبرياءها القومي، خصوصاً إذا ما قورن بالألفاظ التي استخدمت قبله، كالدول المتخلفة، غير المتحضرة، الملونة، السوداء، وغيرها من التعابير النابية[2].

ولأهمية مفهوم النمو الاقتصادي وأثره في قوة الدول وتقدمها في معترك الحياة الدولية، كان لا بد من وضع تعريف دقيق له، كي يجري بناء الأبحاث الاقتصادية عليه.

في هذا السياق لا بد علينا أن ندرك أن ثمة فارقاً بين مفهوم النمو في الاقتصاد الرأسمالي، ومفهومه في الاقتصاد الإسلامي نظراً لاختلاف القاعدة الفكرية التي يبنى عليها كلا المفهومين.

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية -مفهومها- نظرياتها- سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 162.

[2] الحسيني محمد علي، التنمية الاقتصادية في العالم الإسلامي رؤية لمفهومها وعناصرها ومقوماتها، الموقع: www.e-resanch.com

ففي الاقتصاد الرأسمالي ينظر إلى النمو والتنمية على أنها هي حل المشكلة الاقتصادية الرئيسية، وهي مشكلة الندرة النسبية للسلع والخدمات بإزاء حاجات الإنسان المتجددة.

ومن ثمّ يكون تعريف النمو الاقتصادي عند الرأسماليين هو: الزيادة في إنتاج السلع والخدمات لتكفي الحاجات الكلية في المجتمع وتفيض عنها، كي تحقق مستوى أعلى من الرفاهية. والاقتصاد الرأسمالي ينظر إلى النمو على مستوى المجتمع، لا على مستوى الأفراد ويعالج الزيادة في الإنتاج الكلي ، لا في إنتاج فرد ومقدار دخله.

أما هدف "النمو"، أو"التنمية" بناء على القاعدة الفكرية الإسلامية هو تحقيق الكفاية الإشباعية من الحاجات الضرورية لدى جميع أفراد الرعية بغض النظر عن وفرة الموارد أو ندرتها. والكفاية لا ينظر إليها باعتبار المجموع أو باعتبار متوسط الدخل، وإنما ينظر فيها إلى الأفراد فرداً فرداً.

قال النووي في تحديد الكفاية: قال أصحابنا:« المعتبر .. المطعم، والملبس، والمسكن، وسائر ما لا بد له منه، على ما يليق بحاله، بغير إسراف ولا إقتار، لنفس الشخص ولمن هو في نفقته »[1].

وإذا كان الإمام النووي قد اعتبر مستوى الكفاية على ما يليق بحال كل فرد بالمعروف، فإن المؤلف يضيف هنا عنصراً جديداً، وهو: ما يليق بزمانه وبيئته، فإن الحاجات تتطور بتطور الأزمنة، وتتغير بتغير البيئات. وكم من أشياء كانت كمالية أو ترفيّة في زمن ما، غدت اليوم حاجيه أساسية، وكم من أشياء تعد في بعض البيئات تحسينية تعتبر في بيئة أخرى وكأنها من الضرورات، فلا جمود في تقدير الحاجات والمطالب الاقتصادية للإنسان.

فالإسلام لا يرضى لأبنائه المستوى الدون من المعيشة، بل لا بد أن يكون هذا المستوى على نسبة معقولة من الارتفاع، بحيث يتوافر فيها العناصر التالية[2]: قدر من الغذاء الكافي، قدر من الماء يكفيه للشرب والري، لباس يحقق ستر العورة، مسكن صحي، قدر من المال يدخره لوقت الحاجة، قدر من المال يعينه على طلب العلم، العلاج إذا مرض، فضل من مال يدخره أيضا ليحج به بيت الله الحرام.

والسؤال المطروح هو: كيف نحقق الكفاية للفرد ؟

إن تحقيق تمام الكفاية للفرد، لا يتم اعتباطاً، ولا ينزل رزق الله من السماء في علب.

وقد قال عمر رضي الله عنه: لا يقعدنّ أحدكم عن طلب الرزق، ويقول: اللّهم ارزقني، وقد علم أن السماء لا تمطر ذهباً ولا فضة ![3]

ولهذا لا بد – على المستوى الفردي– أن يبحث كل إنسان عن العمل الذي يلائمه، ليكفي نفسه بنفسه، ولا يعيش كلا على غيره، ولا يستنكف من أي عمل حلال شريف، وإن كان إيراده قليلاً في

---

[1] يوسف القرضاوى، دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة وهبة، القاهرة 1995، ص 170.

[2] يوسف القرضاوي، مرجع سابق، ص 171.

[3] مرجع سابق، ص180.

أول الأمر، فإن القليل يكثر، والصغير يكبر، ودوام الحال من المحال، وسيجعل الله من بعد عسر يسراً، وعلى المجتمع والدولة أن يعين الفرد حتى يجد العمل الذي يغنيه، فالمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض، والمؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً، وكلكم راع ومسؤول عن رعيته.

ولا يحل للمسلم أن يعتمد على سؤال الآخرين، أو قبول الصدقات منهم، وهو قوي سوي قادر على الكسب والعمل، فهذا ما حذّر منه رسول الله صلى الله عليه وسلم.

يقول: « من سأل الناس أموالهم تكثراً، فإنما يسأل جمراً، فليستقل أو ليستكثر»، فصوّر المال الذي يأخذه بغير حق في صورة الجمر الذي يكوى به[1].

وفي الحديث الآخر: « لا تحل الصدقة لغنى ولا لذى مرّة سوى »[2].

ذو مرة: أي ذو قوة. وسوي: أي سليم الأعضاء من الآفات والعاهات المانعة من العمل. وفي عصرنا أمكن التغلب بواسطة العلم على أكثر عاهات المعوّقين، وأمكن تعليمهم وتدريبهم على أعمال مناسبة لهم، فالواجب على المجتمع المسلم تيسير ذلك للمعوّقين من أبنائه.

أما الأمر الثاني فيتمثل في العلم: فكل كسب وعمل يتطلب العلم الكافي ليكون الفرد على بينة أنه من أمره في الأخذ والرد، لأن طلب العلم فريضة على كل مسلم. وقد روي عن عمر رضي اللّه عنه: كان يطوف السوق ويضرب بعض التجار ويقول: لا بيع في سوقنا إلا من يفقه وإلا أكل الربا شاء أم أبي[3].

والمعرفة المطلوبة للكسب والعمل نوعان: إما أن تكون معرفة شرعية أو معرفة فنية، فالمعرفة الشرعية تعطي التمييز بين الحلال والحرام والإباحة والكراهة والمعرفة الفنية تشمل المعلومات الكافية عن كيفية العمل والتحسين فيه.

والعلاقة بين المعرفة الشرعية والفنية قوية جدا حتى لا يشوب العمل بما يعارض ومقاصد الشريعة الغراء فينبغي للمكلف أن لا يدنس ما هو فيه من الطاعة بشيء مما يشينها أو يذهب بثوابها وذلك لا يحصل إلا بالعلم، والعلم لا يحصل إلا بالتعليم أو السؤال[4].

فإذا كان الاقتصاد الرأسمالي ــ كما ألمحنا ــ يعرّف "النمو" بأنه: زيادة الإنتاج للرفاهية ولرفع مستوى المعيشة عند مجموع الأفراد. فإن الاقتصاد الإسلامي يعرفه بأنه زيادة دخل الدولة لتحقيق القوة اللازمة لنشر الدعوة ورد العدوان، أما رفاهية الفرد وتنمية ملكه فإن الإسلام يشجعه عليها من

---

[1] القرضاوى، مرجع سابق، ص 180.

[2] القرضاوي، مرجع سابق، ص 181.

[3] منظور أحمد الأزهري، ترشيد الاستهلاك الفردي في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 2002، ص40.

[4] منظور أحمد، مرجع سابق، ص 42.

خلال الحث على العمل والعلم وتحبيب الغنى وترشيد الاستهلاك الفردي والنهي عن المسألة، وينحصر دور الدولة في الإشراف لتحقيق العدل والتنمية الشاملة.

خاتمـــة الفصـــل:

على الرغم من وجود اختلاف في تعاريف النمو الاقتصادي إلا أن الكتاب يتفقون على أنه يعني النمو الكمي في الناتج الوطني. وهو يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من هذا الناتج.

ورغم أن معيار متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني هو من أكثر المعايير استخداما وصدقا عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم، إلا أنه لا يخلو من القصور:

* إذ أنه لا يعكس نمط توزيع الدخل الوطني بين السكان؛

* كما أن هذا المعيار يعتبر مضللا"في المقارنات بين الدول المتخلفة نظرا لاختلاف الأسس والطرق.

ومن هنا يعمد الكتاب إلى استكمال دلالة مستوى الدخل الفردي الحقيقي بدلالة عدد آخر من البيانات التي يجب اعتبارها مقاييس أيضا للتقدم وهي: توقع الحياة عند الولادة، نسبة الأمية، متوسط الدخل الزراعي، الغذاء اليومي للفرد، السعرات الحرارية للفرد، نصيب الفرد من المنسوجات،... إلخ.

إن النمو الاقتصادي هو ثمرة تعاون لجملة من العوامل والمتمثلة أساساً في الموارد البشرية، الموارد الطبيعية، تراكم رأس المال، التخصص والإنتاج الواسع الكبير، معدل التقدم التقني، وعوامل بيئية. وكلما رغبنا في زيادة معدل النمو الاقتصادي كلما تطلب الأمر زيادة في التضحية سواء بتأجيل الراحة أو بالاستهلاك. فلا بد من مقارنة قيمة أو كلفة التضحيات التي يرغب القيام بها اليوم لأجل تحقيق معدل معين من النمو الاقتصادي مع قيمة المنافع التي تتحقق في المستقبل.

وقد تضمنت نظرية النمو الاقتصادي عند الكلاسيك آراء كل من "آدام سميث ودافيد ريكاردو، والتجاريين، بالإضافة إلى رأي كل من جون ستيوارت ميل، روبيرت مالتوس". وقد ركزوا اهتمامهم على تراكم رأس المال باعتباره المحدد الرئيسي لمعدل النمو الاقتصادي. أما "كينـــز" فيرى أن الناتج الوطني يرتبط باستخدام اليد العاملة وهذا الاستخدام يرتبط بالاستثمار، وهو يستعمل نظرية "المضاعف" للتأكيد على أهمية الاستثمارات العامة في إيجاد فرص العمل. ويعتبر نموذج "هارود–دومار" من أكثر النماذج استخداما لتقدير حجم الاستثمارات اللازمة لتنفيذ الخطة الاقتصادية. وفيما يتعلق بتحليل "صولو" فهو نظري بالدرجة الأولى، أكثر منه واقعي. وقد تكون تلك الافتراضات السابقة الذكر (كسيادة قوة المنافسة، ومسألة الإحلال بين عناصر الإنتاج) ملائمة لأوضاع البلدان المتقدمة، أما في الأقطار النامية فمازالت في الحقيقة موضع التساؤل. في حين ركزّ "شومبيتر" على دور المنظم في دفع عجلة النمو الاقتصادي عن طريق تقديمه لابتكارات جديدة. بينما يرى معظم

الاقتصاديين أن تحليل "روستو" أقرب إلى التفسير الانطباعي لتعميمات واسعة لتجربة تاريخية منه إلى التحليل العلمي الدقيق.

ويكمن هدف النمو الاقتصادي في الإسلام في تحقيق الكفاية الإشباعية من الحاجات الضرورية لدى جميع أفراد الرعية فرداً فرداً. أما رفاهية الفرد وتنمية ملكه فإن الإسلام يشجعه عليها من خلال الحث على العمل والعلم وتحبيب الغنى وترشيد الاستهلاك الفردي والنهي عن المسألة، وينحصر دور الدولة في الإشراف لتحقيق العدل والتنمية الشاملة.

الفصـل الثـاني:
عملية النمو الاقتصادي في الجزائر خلال العشرية (1990- 2000)

تمهيـــد:

خلال العشريات الثلاث الأخيرة، مرّ الاقتصاد الجزائري بمرحلتين هامتين، تميزت أولاها والتي امتدت من نهاية الستينات إلى أواسط الثمانينات بانتهاج سياسة جد نشيطة للاستثمار العمومي ترتب عنها تطور كبير في الهياكل القاعدية الصناعية والاجتماعية(مؤسسات صحية وتربوية)، وتلك المتعلقة بشبكات النقل[1] إذ في خضّم هذه المرحلة عرف النمو الاقتصادي انتعاشا في معدلاته، عزّي بشكل كبير إلى زيادة الإيرادات النفطية. في حين بدأت المرحلة الثانية بانهيار سعر المحروقات إذ تميزت بإجراء إصلاحات عميقة بقصد التغيير الجذري لنمط تسيير الاقتصاد، من أجل إيقاف تراجع النمو الاقتصادي.

I. النمو والإصلاحات الاقتصادية:

1.I. مرحلة التصنيع والنمو الاقتصادي (1967-1985):

إن مشروع التنمية الذي انطلق في نهاية الستينيات كان يهدف إلى التغيير الجذري لهياكل البلاد الاقتصادية والاجتماعية من حيث اعتماد نمط تعميم التعليم وتعميم الاستفادة من العلاج المجاني من طرف كل فئات السكان، والعمل على تسهيل الحصول على منصب عمل ذو دخل وإضافة إلى تغيير الهياكل الزراعية وخلق قدرات صناعية.

وكان لسياسة الدولة المنتهجة لتحقيق هذا المشروع من جانب البعد الاقتصادي ثلاث أولويات، تمثلت الأولى في تخصيص جزء هام من الدخل الوطني للاستثمارات، بالنظر إلى الاستهلاك. أما الثانية فتضمنت توزيع قروض الاستثمارات ليستفيد منها القطاع الصناعي بالدرجة الأولى. وأخيرا، إعطاء الأولوية في توزيع الموارد الوسيطة والتجهيز داخل القطاع الصناعي نفسه، والمتعلقة بفروع مواد الاستهلاك[2].

إنّه من الأهمية بما كان التنويه إلى أن الاقتصاد الوطني تميز بمخططات التنمية الأولى والتي تمثلت في المخطط الثلاثي والمخططان الرباعيان، والمخطط الخماسي الأوّل والتي نوجزها في الجدول الموالي والذي يبرز ارتفاع حجم الاستثمارات العمومية المحققة والتي اعتبرت أساس جهاز الإنتاج الوطني.

---

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية 1998، الدورة العامة الثالثة عشرة، ماي 1999، ص97، بالتصرف.

[2] المرجع نفسه، ص97، بالتصرف.

الجدول رقم (1) – عرض حجم الاستثمارات العمومية المحققة في مخططات التنمية

المخطط	الفترة	النسبة
الثلاثي	1967-1969	%26,4
الرباعي الأول	1970-1973	%33,5
الرباعي الثاني	1974-1977	%46,8
الخماسي الأول	1980-1984	%44,6

المصدر: بتصرف من معطيات التقرير الوطني حول التنمية البشرية 1998، المرجع نفسه، ص 98.

كان الهدف من السياسة الاقتصادية المطبقة خلال الثلث الأخير من الستينيات وبداية السبعينيات هو الاتجاه نحو التصنيع ، وقد لعبت الدولة بواسطة الشركات الوطنية التي شكلت هياكل الاقتصاد دور العامل الأساسي إن لم نقل المطلق في هذه العملية. وكان للصناعة الأولوية في تخصيص الموارد، حيث استحوذت على60% من مجمل الاستثمارات المنجزة في الفترة الممتدة بين 1967 و1978[1]. إلا أنه سرعان ما تبين أن سياسة الاستثمار العمومي هذه قد تركزت على الصناعات الإستخراجية (وأساسا المحروقات) من جهة، وصناعات مواد الإنتاج من جهة أخرى، حيث استهلكت الأولى نصف الاستثمارات الصناعية العمومية تقريبا (55% و48% لقطاع المحروقات فقط)، أما الثانية فقد استفادت من نسبة تفوق 30%، في حين لم يبق لصناعات المواد الاستهلاكية سوى حصة ضئيلة تقل عن 20% من مجموع الاستثمارات[2].

تندرج النسبة الكبيرة من الاستثمارات المخصصة لتنمية قطاع المحروقات ضمن مسعى يرمي إلى تحقيق أكبر قدر من الموارد الخارجية (إيرادات الطاقة)، وذلك قصد إيجاد موارد لتمويل الاستثمارات. ولوحظ أن الاستثمار خارج المحروقات، اتجه في المقام الأول نحو صناعات المواد الوسيطة، وفي الدرجة الثانية نحو صناعات مواد التجهيز. وبالنسبة للاستثمارات المخصصة لمواد الإنتاج، استفادت صناعة الحديد من 40% تقريبا من الاستثمارات المخصصة لها. في حين استفادت مواد البناء من خمسها، أما الصناعات الميكانيكية والكهرباء فتحصلت على 30% من الاستثمارات[3].

وبناء على هذه النتائج، ترتب عن السياسة الاقتصادية المتبعة خلال السبعينيات نمو كبير (تراوح بين6 و7% سنويا) وانخفاض مستمر لنسبة البطالة (31% سنة 1966 و18% سنة 1980)، ونسبة ضئيلة للتضخم، وذلك في ظل تسيير إداري للأسعار، مع تسجيل مظاهر قوية ومستدامة لندرة المواد الاستهلاكية. إن هذه النتائج المعتبرة المسجلة في مجال التنمية قد تحققت بفضل ارتفاع أسعار

[1] المرجع نفسه، ص 99.

[2] التقرير الوطني حول التنمية البشرية 1998،المرجع نفسه، ص 99.

[3] المرجع نفسه، ص 99.

المحروقات في السوق العالمية ابتداء من سنة 1973[1]، نجم عنها زيادة حصة هذا القطاع في إجمالي الإنتاج الداخلي، إضافة إلى بعث قطاع البناء والأشغال العمومية الذي استفاد من مضاعفة عدد الورشات الخاصة بإنشاء الوحدات الصناعية.

وخلال هذه المرحلة، فإن الوظائف المأجورة التي وفرها قطاع الصناعة وكذا البناء والأشغال العمومية والخدمات - بالإضافة إلى انخفاض أسعار المواد الاستهلاكية- قد ساهمت في فتح سوق داخلية واسعة عجز الإنتاج الوطني عن تلبية حاجاتها كليا. وأدى ذلك إلى تبعية غذائية متزايدة في ظروف طبعها ركود الإنتاج الفلاحي أو تراجعه مع ارتفاع معدل النمو الديمغرافي (3,2% سنويا)[2]. كما سجلت حصة المنتجات الفلاحية من الصادرات انخفاضا ملموسا (50% سنة 1962 و20% سنة 1970 و0,8% في سنة 1980)، عرفت الواردات من المواد الغذائية ارتفاعا سريعا رغم القيود المفروضة، حيث انتقلت من 12,7% من مجموع الواردات سنة 1970 إلى 21% سنة 1980[3].

فضلا عن ذلك، فإنّ الارتفاع المذهل في المديونية الخارجية في القطاع الصناعي كان نتيجة للاستثمارات الضخمة حيث ارتفع مبلغها من أقل من مليار دولار سنة 1970 إلى 18 مليار سنة 1979، فاستلزم الأمر تخصيص 26% من عائدات الصادرات لخدمة الديون خلال هذه السنة[4]. ومن جهة أخرى، فإن الأساليب والمسالك المكلفة جدّا والتي تستورد بها التكنولوجيا الصناعية دفعت بفريق العمل المكون من المسيرين والتقنيين والعمال بغض النظر عن جهلهم وضعفهم الكبيران إلى صعوبة التحكم التقني في وسائل الإنتاج، رغم ما بذلوه من جهود جبارة في مجال التكوين والتدريب، مما أدى إلى تبعية تكنولوجية مكلفة. بيد أنه بطريقة أكثر جوهرية، فإنّ الاقتصاد بدوره خضع لضغوط ناجمة عن طريقة التنظيم الإداري، التي تخضع إدارة المؤسسات العمومية لمنطق سلطة البيروقراطية المركزية.

وابتداء من سنة 1980، شرع في تطبيق سياسة اقتصادية جديدة قصد تدارك الإختلالات الاقتصادية التي أفرزتها التغيرات الهيكلية الناجمة عن السياسة المنتهجة سابقا. وكان الهدف من الإجراءات الجديدة المتخذة هو إعادة التوازن للاستثمارات لصالح القطاعات غير الصناعية التي سجلت تأخرا ألحق أضرارا بالاقتصاد في مجمله، وحظيت ضمن هذه السياسة الجديدة قطاعات الفلاحة والري والهياكل القاعدية الاقتصادية والاجتماعية بالأولوية. وبالمقابل، تم التخلي عن العديد من المشاريع الصناعية. وسمحت هذه السياسة الاقتصادية الجديدة، في ظل محيط دولي ملائم(ارتفاع أسعار المحروقات بأكثر من مرتين في سنتي 1979 و1980)، بتحقيق نسب عالية من النمو (بمعدل

---

[1] المرجع نفسه، ص 100.

[2] المرجع نفسه، ص 100، بالتصرف.

[3] نفس المرجع، ص 100، بالتصرف.

[4] التقرير الوطني حول التنمية البشرية 1998، نفس المرجع، ص 100، بالتصرف.

5% خلال النصف الأول من الثمانينيات)، وانخفاض نسبة البطالة بواسطة إنشاء مناصب عمل لاسيما في قطاع البناء، والتحكم في التضخم بالإبقاء على سياسة الأسعار المحددة إداريا (باستثناء الخضر والفواكه التي حررت أسعارها ابتداء من سنة 1982)[1]. هذا وإن الرخاء المالي الناجم عن ارتفاع أسعار المحروقات في السوق الدولية، تزامن مع التخلي عن الاستثمار في القطاع الصناعي، حيث ساهم كل منهما في تسديد جزء من الديون الخارجية، والتي انخفض مخزونها من 19,2 مليار دولار سنة 1980 إلى 16,5 مليار دولار سنة 1985[2].

ومع حلول سنة 1986، عرفت أسعار المحروقات التي كانت تمثل حينذاك نسبة 98,5 % من الصادرات في الجزائر، انهيارا في السوق العالمية، حيث تراجعت الاستثمارات منذ ذلك التاريخ ليظهر مؤشر النمو سالباً، كما ارتفعت نسبة البطالة ومعدل التضخم ولم تعد طاقة تشغيل الجهاز الصناعي تتعدى 50 % من قدرات الإنتاج (سيما بسبب نقص التموين الكافي بالمدخلات). كما ارتفع بشكل مفرط حجم المديونية الخارجية، بفعل تعبئة قروض لتمويل الواردات من المواد الاستهلاكية الأساسية. إضافة إلى ارتفاع مخزون المديونية الخارجية من 22,6 مليار دولار سنة 1986 إلى 28,4 مليار دولار سنة 1990، وانتقلت نسبة خدمة الديون من 56,2 % إلى66,4 %[3].

2.I. الإصلاحات و التعديل الهيكلي (1986- 1998):

1.2.I. الضغوط الاقتصادية:

يساهم قطاع المحروقات، منذ أواسط الثمانينيات بنسبة 30% من إجمالي الناتج الداخلي ويضمن نسبة 77% من إيرادات ميزانية الدولة، كما يساهم بنسبة 97 % من إيرادات صادرات السلع[4]. وفي ظل هذه الظروف، يتأثر الاقتصاد تأثرا كبيرا بالوضع الذي يعيشه هذا القطاع، وبالضبط من تغيرات أسعار النفط التي تحدد خارج ميكانيزمات الاقتصاد الجزائري الذي تعود هشاشته إلى متغير آخر خارجي يتمثل في تغير قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الصعبة الرئيسية لاسيما الأوروبية منها. ويتم تصدير المحروقات بالدولار، فيما تسدد الواردات بمختلف العملات الأوروبية بنسبة تفوق ثلاثة أرباع[5]. وعليه، فإن أي تغير في قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الصعبة الأخرى يؤثر مباشرة على قدرات الاستيراد التي تتمتع بها البلاد. وبعبارة أخرى، فإن ارتفاع قيمة الدولار في أسواق الصرف يعني ارتفاع قدرات استيراد الاقتصاد الوطني، إلا أن العكس يؤدي بالمقابل إلى

---

[1] المرجع نفسه، ص 101.

[2] نفس المرجع، ص 101، بالتصرف.

[3] التقرير الوطني حول التنمية البشرية 1998، نفس المرجع، ص 102، بالتصرف.

[4] ALGEROSCOPE, L'Algérie en chiffres: annuaires économique et social 2004, édition ACOM, EL-WATAN, P31.

[5] تقرير حول التنمية البشرية 1998، المرجع نفسه، ص 102.

انهيار هذه القدرات. كما أن ارتفاع أسعار صرف العملات الصعبة الرئيسية الدولية له نفس الآثار على خدمة الديون الخارجية، خاصة وأنها مسعرة بعملات غير العملة الأمريكية وذلك بنسبة 55 %[1]. وتمثل الديون الخارجية العقبة الثانية التي يواجهها الاقتصاد الوطني، ومنذ سنة 1986 التي شهدت انهيارا شديدا في أسعار المحروقات في السوق العالمية، أصبحت تمثل الديون الخارجية عبئا ثقيلا على التوازنات الخارجية، إلى حد توقف الاقتصاد عن الدفع سنة 1994. وامتصت خدمة الديون خلال تلك السنة 93,4 % من عائدات الصادرات من السلع والخدمات[2]. وقد دفع هذا الاختناق المالي الحكومة إلى طلب إعادة جدولة الديون الخارجية، مقابل تطبيق برنامجي الاستقرار والتعديل الهيكلي اللذين تم إعدادهما بدعم من صندوق النقد الدولي(اتفاق ستاندباي لمدة سنة، ثم اتفاق تسهيل التمويل الموسع لمدة ثلاث سنوات). وقد سمحت إعادة جدولة الديون الخارجية نوعا ما بتخفيف الضغط المالي الخارجي خلال المرحلة التي شملها برنامجا التعديل.

وهكذا فقد انتقلت نسبة المديونية بالنسبة إلى إجمالي الناتج الوطني من 70% سنة1994 إلى 66,5% سنة 1997. وعلى إثر إعادة الجدولة، سجلت نسبة خدمة المديونية تراجعا طفيفا، حيث انتقلت من 47 إلى 30 % خلال المرحلة الممتدة بين التاريخين[3].

وكان بالإمكان التحكم جيدا في تسيير الديون لو تم تدعيم تسديد خدمات الديون بواسطة موارد أخرى غير المحروقات وذلك بتفعيل قطاع الصناعة، غير أن الأزمة التي كان يعاني منها القطاع خلال فترة الثمانينيات حالت دون تحقيق فائض قابل للتصدير. حيث تميز القطاع الصناعي بضعف الإنتاج وتبعية مطلقة للخارج فيما يخص تمويناته من السلع.

ومنذ سنة 1990 أو بالأحرى سنة 1986، سجل النشاط الصناعي انخفاضا منتظما في مستوى الإنتاج. وترجع هذه الوضعية إلى سلسلة من العوامل نذكر منها[4]:

* الشروط الأمنية الصعبة التي زادت في تعقيد إشكالية الإنعاش الاقتصادي، وذلك بسبب تأثيرها السلبي على بعض الفروع خاصة منها التي تقع في المناطق النائية. كما تسببت أيضا في تخريب وغلق لبعض المؤسسات الإنتاجية وكذلك في صعوبة استغلال المساعدات التقنية الخارجية[5]؛

---

[1] نفس المرجع، ص 103.

[2] نفس المرجع، ص 103.

[3] تقرير حول التنمية البشرية 1998، المرجع نفسه، ص 104.

[4] بدعيدة عبد الله، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط(C.E .N .E .A .P)، الجزائر، الطبعة الأولى، بيروت1999، ص 358، بالتصرف.

[5] C.N.E.S , Rapport sur la conjoncture du 2eme semèstre 1994 , P12.

* الاستعمال المحدود والمزمن لقدرات الإنتاج (بمعدل50%) بسبب الصعوبات التي تواجهها المؤسسات في التموين بالمدخلات المستوردة، وكذا قدم تجهيزات المؤسسات العمومية على وجه الخصوص[1]؛

* تأخر هام في الشروع في تطبيق التدابير الخارجية المدرجة في مخططات إعادة النهوض الداخلية المصادق عليها شرعا من طرف الجهات المؤهلة. وهذه الوضعية كان لها أثر سلبي مباشر على استراتيجيات التنمية وتحسين مردودية المؤسسات المعنية[2]؛

* ضعف الطلب الوطني الناجم عن انخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين إلى جانب منافسة المنتجات الأجنبية، لاسيما فيما يتعلق بالمواد الاستهلاكية الغذائية، والمنتجات النسيجية ومواد التجهيز المنزلي في سياق تحرير التجارة الخارجية خلال التسعينيات؛

* الاختلال المزمن والدائم في مالية المؤسسات العمومية وذلك بسبب ارتفاع الأعباء المختلفة، وارتفاع مصاريف المستخدمين التي تمتص من 40%-90% من نفقات الاستغلال، وهذا ما أدى إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج، بالإضافة إلى ارتفاع التكاليف الإضافية للاستثمارات والناتجة من التأخر في الإنجاز[3]؛

* إهمال القطاع الفلاحي وتخصيص كل التمويلات للقطاع الصناعي، الأمر الذي جعل الجزائر تعرف تبعية غذائية خطيرة، فعدم الاهتمام بهذا القطاع جعل الجزائر تدفع سنويا أكثر من 2,5 مليار من أجل استيراد المواد الغذائية فقط[4].

2.2.I. النمو الاقتصادي:

1.2.2.I. معدل النمو الاقتصادي :

ليكن الشكل رقم(3) أدناه المتعلق بمعدلات النمو الاقتصادي:

[1] تقرير حول التنمية البشرية 1998، المرجع نفسه، ص 104.

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1995، ص 14.

[3] بدعيدة عبد الله، المرجع نفسه، ص 358.

[4] المرجع نفسه، ص 359.

الشكل رقم (3): معدل النمو للناتج المحلي الخام الحقيقي خلال الفترة (1990-2000)

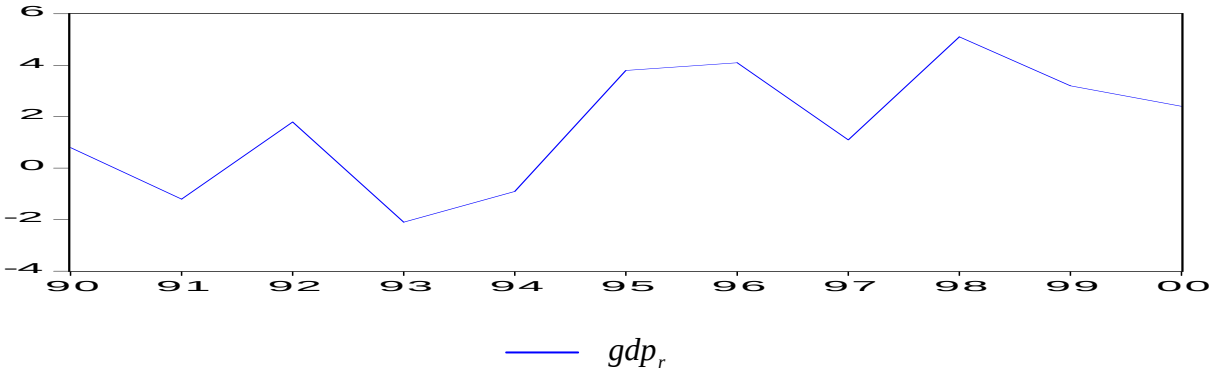

المصدر : بتصرف من معطيات البنك العالمي، 2006.

نلاحظ من الشكل رقم(3) أن معدلات النمو الاقتصادي قد عرفت انتعاشا ابتداءً من سنة 1995 بعد ما كان ضعيفاً أو سالباً منذ مطلع التسعينات، وبعد أن سجل معدل النمو الاقتصادي في المتوسط نسبة -0,6 %[1] خلال الفترة (1990-1994)، ارتفعت النسبة إلى 3,8% سنة 1995. إلا أنه رغم النتائج الإيجابية نسبيا، فإنّ هذه المعدلات تبقى غير كافية، بالنظر لتذبذب النتائج المسجلة من عام إلى آخر ويعود ذلك إلى التأثر الشديد بعوامل الطبيعة (كمية تساقط الأمطار) والبيئة الخارجية (أسعار البترول)، وكلاهما لا يمكن التحكم فيهما .

كما أن تحقيق هذه المعدلات الإيجابية، لا يعني أن الفضل يعود لنجاح برامج التصحيح الهيكلي. بقدر ما تعود إلى التسهيلات المالية الممنوحة في شكل قروض جديدة، وإعادة جدولة الديون الخارجية، مما زاد في رصيد الدين الخارجي (حيث قدر في سنة 1987 بـــ 23,095 مليار دولار لترتفع القيمة إلى 28,103 مليار دولار سنة 1994)، مما يتيح المجال لاستيراد السلع الوسيطة والمواد الأولية اللازمة لتشغيل المؤسسات القائمة، وبهذا تصبح هذه الأخيرة تابعة للخارج. وقدرت نسبة استيراد هذه السلع بالنسبة للقيمة المضافة المتولدة بـــ 58 % سنة 1994[2]. وبالتالي فإن معدلات النمو الإيجابية المسجلة ليست نتيجة للزيادة في الاستثمار أو تحسين حقيقي في الأداء الاقتصادي[3].

تعتبر سنة 1997، سنة سيئة بالنسبة للنمو الاقتصادي وأكثر تحديدا بالنسبة لسياسات الاستثمار والتشغيل. ويمكن تفسير ذلك، في أن برنامج الاستقرار الكلي للاقتصاد الوطني الذي جاءت به

---

[1] بتصرف من معطيات البنك العالمي، 2006.

[2] ABDOUN Rabah , un bilan du programme de stabilisation économique en Algérie (1994- 1998), les cahiers de CREAD, N° 46/ 4eme trimestre, 1998, Alger, p34.

[3] شرابي عبد العزيز، برامج التصحيح الهيكلي و إشكالية التشغيل في البلدان المغاربية، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط (C.E.N.E.A.P) الجزائر، الطبعة الأولى، بيروت، 1994، ص76.

الحكومة لإنعاش الإنتاج والشغل، والذي تم تطبيقه تدريجيا بعد أن نال موافقة الشركاء الاجتماعيين قد انحرف عن مساره سنة 1996.[1]

ويعود السبب الأول للسياسة النقدية المجحفة التي طبقتها الحكومة، إضافة إلى ذلك كان الدين الخارجي والداخلي أعلى من أمر النمو الاقتصادي. كذلك عند تحليل نتائج الاقتصاد الكلي المتحصل عليها سنة 1997 مقارنة بالنتائج المتوقعة على مستوى اتفاق تسهيل التمويل الموسع[2]، تبين وبوضوح بأن هذه الحكومة قد نفذت سياسة اقتصادية جد قاسية عن تلك التي تفاوضت بشأنها و بكل صعوبة مع خبراء صندوق النقد الدولي. والدليل على ذلك، أنه في سنة 1997 حقق الحساب الجاري فائضا قدر بـــ 7 % من الناتج الداخلي الخام. وإن دل هذا على شيء، فإنما يدل على أن البلد لم يستثمر موارده في إنعاش النمو الاقتصادي، بل بالعكس فضل ادخار ذلك الفائض[3].

وثاني سبب في تعثر النمو الاقتصادي يعود من جهة إلى النظام الإنتاجي الذي عرف بنظام مقيد، لأن تمويناته تتأتى من الخارج. حيث كانت مرونة الإنتاج مقارنة بالاستيراد تقدر بـــ 1,9. هذا ما يعني أنه لرفع الإنتاج بنقطة واحدة يجب رفع الاستيراد بـــ 1,9 نقطة. وقد حدد اتفاق تسهيل التمويل الموسع الحجم الإجمالي للاستيراد بـــ 10,2 مليار دولار الضروري لتحقيق معدل نمو للناتج الداخلي الخام بـــ 4,5 %. ولكن ما استورده فعلا البلد في سنة 1997 قدر بقيمة 8,5 مليار دولار لنحقق بذلك نموا في الناتج الداخلي الخام قدر معدله فقط بـــ 1,10 % (-0,9 % خارج المحروقات، في حين توقع اتفاق تسهيل التمويل الموسع في هذا الجانب تحقيق معدل 3 %)[4].

ومن جهة أخرى، أدى قدم الجهاز الإنتاجي الوطني وطابعه المتأخر وكذلك مشكل الصيانة إلى تقليص في معدل استغلال الطاقات الإنتاجية وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (2): تطور معدل استخدام الطاقات الإنتاجية (سنة 1995)

المؤشر % / السنة	المجموع العام	المجموع خارج المحروقات	الصناعات الورشية	الصناعات الحديدية والميكانيكية والإلكترونية	الكيمياء والبلاستيك	صناعة الجلود	صناعة الورق والخشب
1995	47,8	46,0	46,7	40,0	39,7	33,5	27,5

المصدر: بتصرف اعتماداً على المرجع: أحمين شفير، التحولات الاقتصادية والاجتماعية وآثارها على البطالة والتشغيل في بلدان المغرب العربي، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر، مطبعة النور، القليعة 1999، ص 151.

[1] Abdelmadjid BOUZIDI, les années 90 de l'économie algérienne : les limites des politiques conjoncturelles, Alger 1999, éditions ENAG, P 61.

[2] تسهيل التمويل الموسع (Facilité de Financement Elargie) يقصد به: الإجراء المالي الذي يهدف إلى تدعيم النمو الاقتصادي بقوة كي يحقق التشغيل المرغوب.

– في الحقيقة أن تسهيل التمويل الموسع، هو اتفاق ثان تلا مباشرة الإتفاق الأول، المتمثل في اتفاق "Standby" مع صندوق النقد الدولي.

[3] Abdelmadjid BOUZIDI, op. cit, P 63.

[4] Idem, P 63.

من خلال الجدول المبيّن أعلاه يبرز لنا أن أكثر القطاعات تضررا هي قطاع الورق والخشب الذي لا يشتغل سوى بـــ 27,5 % من طاقاته، ثم يليه قطاع الجلود بـــ 33,5 %، ثم قطاع الكيمياء والبلاستيك بـــ 39,7 %، وأخيرا قطاع الصناعات الحديدية والميكانيكية والإلكترونية بـــ 40 %. وقد تسبب هذا الوضع في تراجع العرض الكلي للإنتاج الوطني.

I.2.2.2. النمو الاقتصادي خارج المحروقات:

إضافة إلى ما سبق، تصبح معدلات النمو الاقتصادي المحققة أكثر تواضعا إذا ما استعملنا مؤشر الناتج المحلي الخام خارج المحروقات. ما عدا سنة 1998 أين سجل هذا المؤشر تفوقا. ويمكن تفسير ذلك بواسطة الشكل أدناه والمتعلق بمعدلات النمو القطاعية :

الشكل رقم (4): معدلات النمو القطاعية (بالحجم) (1990-2000)

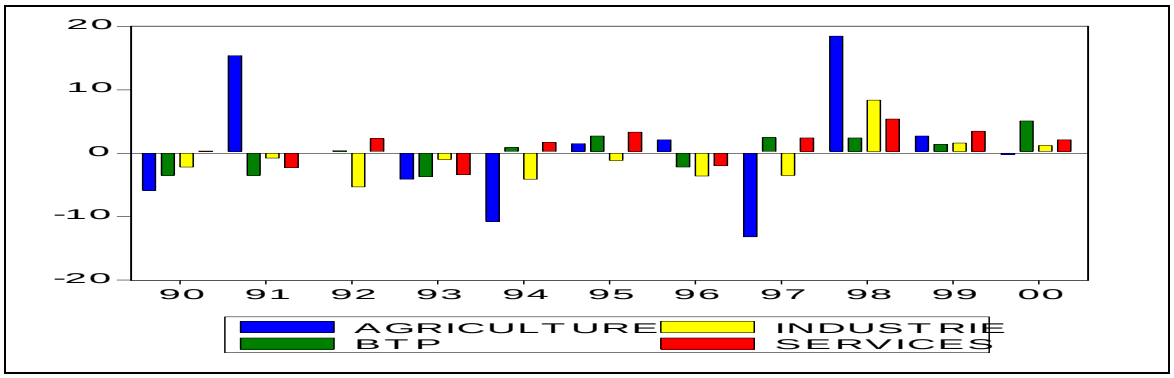

المصدر : بتصرف من معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

1- القطاع الصناعي:

أصاب الركود مختلف القطاعات الاقتصادية، لكن بدرجات متفاوتة. والقطاع المتضرر أكثر من غيره هو القطاع الصناعي، حيث سجل إنتاجه انخفاضا متواصلا، وظلت معدلات استغلال قدراته متدنية للغاية. كما تدهورت مالية المؤسسات، وتم حل العديد منها.

يتضح من الشكل أعلاه أن مؤشر الإنتاج الصناعي انخفض بما يقارب 10 نقاط بين 1994 و1997. وهذا ما يفسّر بأن أكثر المؤسسات الصناعية تضررا بالانكماش هي الصناعات المصنعة التي تشكل هيكل الإنتاج العصري، إذ أن إنتاجها انخفض بما يقارب 17 نقطة بين التاريخين المذكورين. وبالمقابل، فإن الصناعات الوحيدة التي سجلت نموا مطردا هي فرعا الطاقة و المحروقات (أنظر الجدول رقم (03)). كما أن فرع مواد البناء سجل نموا في الإنتاج ولو بدرجة أقل من الفرعين السابق ذكرهما.

الجدول رقم (03) : تطور الإنتاج الصناعي مقدر بالنسبة المئوية (1989 = الأساس 100)

	1989	1994	1995	1996	1997	1998	98/89	97/94	98/94
المؤشر العام	100	88,4	87,6	81,5	78,5	81,6	18,4-	9,9-	6,8-
المؤشر خارج المحروقات	100	84,2	82,9	74,1	69,3	73,3	26,7-	14,9-	10,9-
مؤشر الصناعات المصنعة	100	80,1	79,9	68,7	63,4	67,4	32,6-	16,7-	12,7-
الطاقة	100	133,1	132,4	132,4	138	144	44	4,9	10,9
المحروقات	100	106,1	107,6	113	118	118,5	18,5	11,9	12,4
المناجم و المحاجر	100	82,4	81,1	78,1	71,1	73	27-	11,3-	9,4-
الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والإلكترونية	100	68,2	74,5	59,6	47,9	49,9	50,1-	20,3-	18,3-
مواد البناء والخزف والزجاج	100	86,2	89,7	93,7	88,8	91,7	8,3-	2,6	5,5
الكيمياء والمطاط والبلاستيك	100	94,3	86,2	75	78,8	89,2	10,8-	15,5-	5,1-
الصناعات الغذائية والتبغ والكبريت	100	96,4	89,0	85,5	83,1	90,8	9,2-	13,3-	5,6-
المنسوجات والألبسة والخياطة	100	82,5	73,1	53,1	49,1	53,4	46,6-	33,4-	29,1-
صناعة الجلود والأحذية	100	53,5	42,6	29,3	23,7	24,3	75,7-	29,8-	29,2-
صناعة الخشب والفلين والورق والطباعة	100	67,1	60,1	48,5	47,3	47,2	52,8-	19,8-	19,9-

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، نوفمبر 1998، ص78.

من خلال الجدول المبيّن أعلاه يبرز لنا أنّ أكثر الصناعات تضررا بالركود هي صناعة الجلود والمنسوجات، وربما كان السبب في ذلك هو ما تواجهه هذه الصناعات من منافسة منذ عدة سنوات، من خلال انفتاح أكثر للسوق على رؤوس الأموال الخاصة الوطنية ونشاط القطاع غير الرسمي وتوسعه. واستنادا إلى سنة 1989، انخفض مؤشر إنتاج الجلود والأحذية بما يقارب 30 نقطة خلال الفترة (97/94)، ولم يبلغ هذا المؤشر في سنة 1997 سوى 23,7 %. أما فيما يتعلق بالمنسوجات وصناعة الخشب، فإن تراجع إنتاجهما خلال فترة برنامج التعديل كان حديث النشأة لكنه بالضخامة نفسها، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الفترة الممتدة بين 1994 و1997.

ويبدو أن الصناعات الغذائية كانت أكثر مقاومة للأزمة على الرغم من أن تراجع إنتاجها كان أهم نسبيا بين 1994 وسنة 1997، إذ أن مؤشر إنتاجها انخفض بثلاث عشرة (13) نقطة. وشهدت الصناعات الكيماوية تطورا مماثلا نسبيا.

كما أن الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والإلكترونية التي تشكل العناصر الأساسية للجهاز الصناعي تضررت كثيرا من جراء الأزمة، و كان الانهيار كبيرا بين سنة 1994 و1997، وهي الفترة التي شملها التعديل الهيكلي.

وتعتبر سنة 1998 السنة الوحيدة التي سجل فيها القطاع تفوقا في نموه نسبته 8,4 %[1]، والذي تحقق للمرة الأولى منذ عشر سنوات يعود أساسا إلى فرع الصناعات الغذائية، بينما واصل فرع الصناعات الأساسية (الحديد والصلب والميكانيك والإلكترونيك) تراجعه.

هذا وأشار تقرير "CNES"[2]، أن الصعوبات التي عانت منها المؤسسات ازدادت حدة بتطبيق تدابير برامج التعديل الهيكلي، مما تسببت هذه الأخيرة في حل عدد كبير من المؤسسات، وتسريح العمال. وتشير الحصيلة التي تم إعدادها في السداسي الأول لسنة 1998، أن هذه الإجراءات شملت أكثر من 800 مؤسسة منذ 1994. وانجر عن ذلك تسريح 212.960 عاملا، ويضاف إلى هذا العدد العمال الذين غادروا مؤسساتهم طوعا 50700 عامل. والعمال الذين أحيلوا على البطالة التقنية 100.840 عامل[3].

2- القطاع الفلاحي:

تشكل الفلاحة قطاعا جوهريا في الاقتصاد الوطني، ويشغل هذا القطاع قرابة 25% من إجمالي عدد العمال. ويحقق ما يقارب 15% من القيمة المضافة الإجمالية[4].

ورغم معدلات النمو المحصل عليها (حسب الشكل رقم(4)) نلاحظ أن الإنتاج الفلاحي هو الآخر عرف تذبذبا كبيرا. فبعد أن سجل هذا القطاع تراجعا في الإنتاج منذ بداية التسعينيات نتيجة لسوء الأحوال الجوية أساسا، ارتفع الإنتاج سنة 1995 ليحقق نموا بالحجم قدره 15% مقارنة بسنة 1994، ثم تحسن أكثر سنة 1996 بمعدل 21 %، إلا أنه تراجع سنة 1997 ليسجل نسبة -13,5 %، وليعاود الارتفاع إلى نسبة 18,5 % سنة 1998، ثم ينخفض مرة أخرى خلال السنتين 1999 و2000 على التوالي (2,7%) و(-5%). هذا التذبذب يظهر جليا في إنتاج الحبوب منذ سنة1991[5]. فقد تضاعفت الواردات من الحبوب عشرات المرات خلال الفترة، وهو ما جعل معدل التبعية بالنسبة للواردات ينتقل من أقل من 20 % إلى 70 % سنة 1998[6].

---

[1] بتصرف من معطيات الديوان الوطني للإحصائيات (O.N.S).

[2] تقرير حول آثار التعديل الهيكلي، المرجع نفسه، ص91.

[3] المرجع نفسه، ص91.

[4] CNES, projet de rapport sur la conjoncture du second semestre 1998, 13eme session, Mai 1999, P 25.

[5] أحمين شفير، مرجع سبق ذكره، ص151، بالتصرف.

[6] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 1998، الدورة الثانية عشرة، نوفمبر 1998، ص33.

الجدول رقم (04): تطور إنتاج الحبوب (1991 – 1998) الوحدة : ألف قنطار

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998[1]
الكمية	38.083	33.289	14.521	9.634	21.385	49.005	8.696	30.256

المصدر: أحمين شفير، مرجع سبق ذكره، ص152.

من خلال الجدول المبيّن أعلاه يتضح أنّ التذبذب في الإنتاج الذي يمكن تعميمه على كل منتجات القطاع، هو ناتج عن سوء الأحوال الجوية، وهذا يعكس درجة تخلف هذا القطاع الذي مازال يعتمد بدرجة كبيرة على الظروف المناخية. كما هو ناتج عن عدم استقرار هذا القطاع الذي عرف عمليات عديدة لإعادة تنظيمه وهيكلته العقارية دون أن يؤدي ذلك لتحسين وضعه، نظرا لغياب إستراتيجية واضحة في هذا المجال.

هذا القطاع عانى كذلك من تراجع الاستثمارات، وهو الشيء الذي يظهر في نقص المكننة وأساليب التكثيف التي ترفع من الإنتاجية. هذا النقص هو ناتج عن ارتفاع أسعار مدخلات القطاع (الآلات والمعدات، والأسمدة والمبيدات، ومواد تغذية الأنعام... إلخ) التي ارتفعت بأكثر من 10 مرات سنة 1990 إلى 1996، نتيجة تحرير الأسعار وتخفيض قيمة العملة الوطنية. وعانى أيضا القطاع من مشاكل التمويل، نظرا لارتفاع أسعار الفائدة على القروض، وللشروط الصعبة التي تحددها البنوك[2].

3- قطاع البناء والأشغال العمومية:

بالإضافة إلى القطاع الصناعي يشكل قطاع البناء والأشغال العمومية عمود الاقتصاد. حيث سجل القطاع انتعاشا في نموه امتد على طول فترة (1994- 2000). ويعود التراجع المسجل بين سنة 1996 و1999 إلى حد كبير إلى انخفاض الاستثمارات العمومية لاسيما في قطاع البناء والأشغال الكبرى. إن برامج إنجاز السكنات التي تمثل القسط الأكبر من مخططات المؤسسات، بقيت غير كافية لإنعاش القطاع الذي كان يعاني من ضعف في وسائل التمويل وتكاليف الإنجاز المفرطة نتيجة لضعف المردودية[3].

إلا أنه لوحظ تحسن طفيف للعرض وارتفاع في عدد السكنات الاجتماعية الجديدة التي تم إنجازها (97583 في سنة 1998). ورغم ذلك لم يتحقق الهدف المتمثل في تدارك العجز بإنجاز 800.000 مسكن جديد. وسجل نفس المستوى من السكنات المسلمة في سنة 1999[4].

---

[1] الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، رقم 31، نشرة 2002، ص26.

[2] أحمين شفير، المرجع نفسه، ص 152.

[3] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000، الدورة العامة التاسعة عشرة، ص 22، بالتصرف.

[4] نفس المرجع، ص 23.

وبخصوص نسبة مشاركة القطاع في تكوين الناتج الداخلي الإجمالي، فقد انخفضت من 12% إلى 10 % خلال الفترة (1993- 1999). وتعكس هذه النسبة حالة تفكك القطاع الذي سجل أكبر عدد من المؤسسات التي تم حلها وأكبر عدد من العمال المسرحين لأسباب اقتصادية[1].

على العموم فإن النتائج المسجلة كانت بسيطة جدا بالنظر إلى الأهداف المحددة والإرادة الواضحة لجعل من مؤسسات هذا القطاع أكثر نجاعة. كما أن الإجراءات المتخذة لتطبيق سياسة النهوض بهذا القطاع بقيت دون الأهداف المنتظرة.

4- قطاع الخدمات:

يعتبر هذا القطاع أداة دعم للإنعاش، وهو يعزز نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 29%[2]. وقد عرف هذا القطاع، كغيره من القطاعات المنتجة في النمو تذبذباً في معدلاته. وذلك راجع ربما لنقص الطلب النهائي للأسر والمؤسسات.

بصفة عامة، فإن متوسط النمو السنوي للناتج الداخلي الخام الحقيقي والمقدر بنسبة 3,2%[3] للفترة (1995-2000) تحقق أساسا بفضل القطاعين الفلاحي والمحروقات حيث سجلت قيّمهما المضافة نمو سنوي في المتوسط قدره 10,4 % و6,3 %[4] على التوالي. إلا أن نسبة النمو المتوسط تصبح ضعيفة عند مقارنتها بأداء النمو الاقتصادي خارج المحروقات، حيث قدرت نسبة هذا الأخير بـــ 2,1 %[5] في المتوسط لنفس الفترة، وهي لا تكفي لتحسين المؤشرات الاجتماعية خاصة البطالة، ومستوى معيشة السكان. وكذا مواجهة اقتصاد السوق.

وعليه، يجب أن يرتكز إنعاش النمو أساسا على نظام إنتاجي وطني تنافسي، وهو شرط ضروري للالتحاق بالعصرنة.

وفي الختام لا بد من الإشارة إلى أن النمو المستديم يجب أن يرتكز على قطاع إنتاجي خارج المحروقات موصول بالقطاعات الكبرى المحركة للنمو في العالم المعاصر. ويكون ذلك " بإنعاش كل من قطاع الفلاحة، قطاع البناء والأشغال العمومية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"[6].

---

[1] نفس المرجع، ص 23.

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني الرابع حول التنمية البشرية لسنة 2002، ص 29.

[3] بتصرف من معطيات البنك العالمي، 2006.

[4] و [5] بتصرف من معطيات الديوان الوطني للإحصائيات (O.N.S).

[6] BENBITOUR Ahmed, l'Algérie au troisième millénaire : défis et potentialités, Alger, 1998, éditions MARINOOR, p94.

I.3.2. التوازنات المالية الكلية:

منذ سنة 1992، سجل ارتفاع كبير في مستوى التضخم وهو ما يصادف تاريخ إلغاء دعم ميزانية الدولة للأسعار، ليعرف انخفاضا تدريجيا ابتداء من سنة 1996، حيث انتقل من 30 إلى أقل من20 % سنة 1996، لينخفض إلى ما يقل عن نسبة 10 % سنة 1997 (قدرت نسبة التضخم لتلك السنة بـــ 5,7 %)، حيث كان سبب التقلص الكبير في الطلب حصول هذا الانخفاض في معدل التضخم في ظرف تميز بتفاقم مشكلة البطالة والزيادة المتباطئة في الأجور، على حساب التدهور المستمر والمحسوس للقدرة الشرائية لفئات السكان ذات الدخل المحدد لاسيما الأجراء[1].

ومن آثار تقلص الطلب أيضا الركود النسبي بالقيم الاسمية للواردات من السلع، وانخفاضها بالقيم الحقيقية. ومس هذا الركود المواد الاستهلاكية الجاهزة للاستهلاك وكذلك المواد الوسيطة ومواد التجهيز. وقد سمح ارتفاع قيمة الصادرات سنة 1995 وخاصة في سنتي 1996 و1997 بتحقيق رصيد إيجابي في الميزان التجاري لاسيما في سنة 1996، بعد الارتفاع الكبير لسعر المحروقات في السوق العالمية (بنسبة 23 % مقارنة بسنة 1995). وفيما يتعلق بميزان المدفوعات، لم يتم تخفيض نسبة عجزه إلا بفضل الموارد التي وفرتها إعادة جدولة الديون (4,5 مليار دولار في سنة 1994 و4,8 مليار دولار في سنة 1995)[2].

هناك أثر آخر لإعادة جدولة الديون، تضخم بسبب الفائض في الصادرات يتمثل في إعادة تشكيل احتياطي الصرف، وسمحت هذه الوضعية الجديدة بالتحكم النسبي في العملة الوطنية، علما أن احتياطي الصرف قد انتقل في السنوات الأخيرة من 1,5 مليار دولار سنة 1993 إلى 4,2 مليار دولار سنة 1996 ثم إلى 8 مليار دولار في نهاية سنة 1997. وسمح هذا المستوى من الاحتياطي بتجنب اللجوء بشكل مفرط إلى الموارد الخارجية لتمويل الواردات وحماية العملة الوطنية من تدن شديد لقيمتها، ثم التحكم في انخفاض قيمة الدينار مقابل الدولار في مستوى أقل من 6 % في سنة 1997، مقابل 15 % في السنة التي سبقتها و36 % في سنة 1995[3].

لقد رافق إعادة التوازنات المالية الخارجية انخفاض تدريجي في عجز الميزانية، من جراء الشروط المرتبطة بإعادة جدولة الديون. وسجل عجز الميزانية انخفاضا تدريجيا، حيث انتقل من −1,8 % من إجمالي الناتج الداخلي في سنة 1993 (أي قبل إعادة الجدولة) إلى −6,5 % في سنة 1994. وابتداء من سنة 1995، أصبح رصيد الميزانية موجبا، حيث بلغ 0,6 % و3,9 % و2,9 % من إجمالي الناتج الداخلي في سنوات 1995 و1996 و1997 على التوالي. ويعود هذا التحسن في توازنات

---

[1] التقرير الوطني حول التنمية البشرية 1998، مرجع سبق ذكره، ص 107، بالتصرف.

[2] نفس المرجع، ص 107.

[3] نفس المرجع، ص 108.

الميزانية إلى التخفيض الصارم لنفقات الدولة لاسيما في التجهيز، مما ترتب عنه انخفاض نسبة التغطية ونوعية الخدمات العمومية، لاسيما في مجالات التربية والصحة والمرافق العامة[1].

I.4.2. الضغوط المالية والاستقرار:

ترتب عن تطبيق برنامج الاستقرار والتعديل الاقتصادي، على مستوى الميزانية، تخفيض القيمة الحقيقية للنفقات الاجتماعية، لاسيما نفقات التربية والصحة. وإذا كان حجم الاعتمادات الموجهة لقطاعي الصحة والتربية قد ارتفع بقيمتها الجارية في الفترة الممتدة بين 1994 و1997، فإن حصة كل من هذين القطاعين قد تراجعت بالقيمة النسبية. أما فيما يخص قطاع الصحة، فقد ارتفع مبلغ نفقات التسيير بدوره بقيمته الجارية من 19,8 إلى 31,1 مليار دج بين الفترتين. غير أن حصة هذا القطاع في النفقات انخفضت من 5,6 إلى 4,7 %. ومقارنة بعدد السكان، فإن النفقات الحقيقية لكل ساكن، أي النفقات المعدلة بفعل التضخم، انتقلت من 736 دج لكل شخص إلى 658 دج، أي بانخفاض قدره 10,6 % في الفترة الممتدة بين 1994 و1997[2].

كما عرفت نفقات الدولة الموجهة للتربية (التعليم الأساسي والثانوي)، ارتفاعا مماثلا. فإذا كان مجموع المبالغ المخصصة لهذا القطاع بالقيمة الجارية (اعتمادات للتسيير والتجهيز) قد ارتفع من 90,8 (منها 74,1 للتسيير) إلى 146,9 مليار دج (منها 118,2 للتجهيز). فعلى العكس، انخفضت حصة هذه المبالغ بالقيمة النسبية من 18,5 إلى 17,3 %، وبالمقارنة مع عدد الأطفال المتمدرسين، فإن نفقات الدولة الموجهة للتربية انخفضت بالقيمة الحقيقية بنسبة 5,6 % بين الفترتين، حيث انتقلت من 13.108 دج إلى 12.370 دج عن كل تلميذ متمدرس[3].

I.5.2. الإصلاحات الاقتصادية:

يرى حنفي أن "عملية الإصلاح الاقتصادي تحتوي على تغييرات جذرية في منهج الدولة السياسي والاقتصادي والاجتماعي بحيث تشتمل هذه السياسة على ديمقراطية سياسية وحرية اقتصادية تؤدي إلى تغيير في سلوك الأفراد ووحدات الإنتاج والخدمات "[4].

ويكمن الهدف الرئيسي من هذه الإصلاحات التي شرع البلد في تطبيقها فعليا ابتداءً من أواخر سنة 1987، في إدخال ميكانيزمات اقتصاد السوق في تسيير الاقتصاد. وقد فتحت هذه الإصلاحات المجال

---

[1] نفس المرجع، ص 109.

[2] التقرير الوطني حول التنمية البشرية 1998، المرجع نفسه، ص 110، بالتصرف.

[3] نفس المرجع، ص 111.

[4] قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 5.

لنشاط تشريعي مكثف وصدرت النصوص الأساسية في سنتي 1988 و1990. وابتداء من سنة 1994، اتخذت إجراءات أخرى أي غداة إعادة جدولة الديون الخارجية[1].

وتتمثل هذه الإجراءات فيما يلي[2] :

– إعطاء استقلالية أكبر للمؤسسات العمومية في التمويل والتسيير، والانسحاب التدريجي للدولة، وكذلك إخضاعها في عملها لقواعد السوق والمنافسة والمردودية المالية.

– تحرير الأسعار والإلغاء التدريجي للدعم على أسعار المواد الأساسية.

– إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، وكذا إلغاء احتكارها للأنشطة الاقتصادية، بغرض تشجيع المنافسة وتوسيع نطاق تدخل القطاع الخاص.

– إصلاح النظام الجبائي وإدخال الضريبة على القيمة المضافة.

– وضع قانون للاستثمار من شأنه أن يجذب الاستثمار المحلي والأجنبي، ويضمن ترحيل رؤوس أموال وأرباح المستثمرين، وكذلك يسمح بإنشاء مناطق حرة.

– إصلاح النظام المصرفي والمالي بشكل يؤدي إلى صرامة في الإصدار النقدي، وتخلي الخزينة العمومية عن تمويل المؤسسات الوطنية، كما يسمح بإنشاء بنوك خاصة، وكذلك تخفيض قيمة العملة الوطنية.

– إصلاح القطاع الفلاحي العمومي، بشكل يسمح بإدخال التسيير الخاص في هذا القطاع، ويحرر أسعار المنتجات الزراعية.

– إصلاح قوانين العمل باتجاه إدخال مرونة أكبر في عقود العمل، وإلغاء القانون العام للعامل، والسماح بالطرد لأسباب اقتصادية، وتكريس التعددية النقابية ومنح فرصة الحق في الإضراب، وحرية التعبير عن حقوق العمال.

I.3. تطور مستويات المعيشة:

لقد أدى تحرير الأسعار إلى تسارع وتيرة التضخم، لاسيما منذ اتخاذ تدابير إلغاء الدعم المالي الموجه لمعظم المواد الأساسية التي كانت تستفيد من دعم من الميزانية إلى غاية سنة 1992. وكنتيجة لتقلص الطلب المتولد عن السياسة الرامية إلى تحقيق الاستقرار، فإن التضخم تباطأت نسبته فيما بعد، قبل أن تتجه نحو الانخفاض ابتداء من سنة 1996[3].

وفي الوقت ذاته، وبوتيرة أقل من ذي قبل للمستوى العام لأسعار ارتفعت مداخيل الأسر، سيما أسعار الاستهلاك.

---

[1] تقرير حول التنمية البشرية 1998، المرجع نفسه، ص 111.

[2] أحمين شفير، مرجع سبق ذكره، ص139، بالتصرف.

[3] تقرير حول آثار برنامج التعديل الهيكلي، مرجع سبق ذكره، ص 115، بالتصرف.

الأسعار:

شهد المؤشر العام للأسعار عند الاستهلاك خلال فترة الإصلاحات، فترتين تميزتا بارتفاع كبير للأسعار: الأولى امتدت من سنة 1990 إلى 1991 (25 % و32 % من الزيادة السنوية على التوالي) والثانية شملت سنتي 1994 و1995 (29 % و30 % من الزيادة السنوية على التوالي)[1].

ومنذ 1996، صار ارتفاع مؤشر الأسعار أقل بكثير مما كان عليه (18,7 % في 1996 و5,7 % في 1997). وهذا التطور لا يوافق سوى جزئيا تطور مؤشر أسعار المواد الغذائية (التي تمثل في المعدل 60 % من نفقات الأسر). فإذا كان ارتفاع مؤشر أسعار المواد الغذائية قويا منذ 1990(23%) فإنه ازداد سرعة خلال سنتي 1992 و1993 (25%) ليبلغ أعلى مستوياته في سنة 1994(41,3%) وظل الارتفاع قويا جدا كذلك في 1995 (31%) ولم تتراجع النسبة إلا في السنة الموالية (18,7 % في 1996 و5,7 % في 1997)[2].

ويستخلص مما سبق ما يلي:

– من جهة، أن ما سجل من ارتفاع في مؤشر الأسعار عند الاستهلاك ومؤشر أسعار المواد الغذائية كان جد كبير خلال السنتين اللتين شملتهما اتفاقيات إعادة الجدولة (1994 و1995) ليسجل تراجعا فيما بعد خلال السنتين الموليتين.

– ومن جهة أخرى، إن مؤشر أسعار المواد الغذائية كان دوما أعلى من مؤشر الأسعار عند الاستهلاك، وذلك منذ بداية فترة إعادة الجدولة.

المداخيل:

يمكن الإشارة هنا إلى أن إجمالي دخل الأسر ارتفع بنسبة 19 % في 1994 و28,3 % في 1995 وفي 1996 و1997 كانت الزيادة بنسبة 24,6 % و8,4 % على التوالي. ولكن هذه الزيادة ليست موحدة فيما يخص أصحاب المهن الحرة أو الأجراء، حيث كانت الزيادة أكثر سرعة عند أصحاب المهن الحرة مقارنة بالأجراء، وهذا ما أدى إلى زيادة حصتهم في بنية مداخيل الأسر (33,8 % في 1993 و39 % في 1997) على حساب حصة الأجراء التي انخفضت من 45,5 % إلى 43,2 % في الفترة الممتدة بين التاريخين[3].

كما انخفضت نسبة مداخيل التحويلات (منح التقاعد والضمان الاجتماعي ... إلخ)، حيث انتقلت من 19,5 % في 1994 إلى 17,8 % في 1997. لهذا نجد أن تطور المداخيل من الأجور لا يعكس فقط ضعف ديناميكية الشغل وإنما أيضا الارتفاع المحدود خلال هذه الفترة[4].

---

[1] نفس المرجع، ص 115، بالتصرف.

[2] تقرير حول آثار برنامج التعديل الهيكلي، المرجع نفسه، ص 115، بالتصرف.

[3] نفس المرجع، ص 116، بالتصرف.

[4] المرجع نفسه، ص 117.

هذا وسجلت الفترة (1993–1996) تفاوت في متوسط الأجور حسب المؤهلات. حيث كان تطور أجور أعوان التنفيذ أسرع من تطور أجور الإطارات والأعوان الماهرة. وعلى أساس الرقم الاستدلالي 100 في 1988، فإن متوسط أجرة أعوان التنفيذ بلغت الرقم الاستدلالي 386,4 في 1996. وعلى عكس ذلك، فإن الرقم الاستدلالي لأجور الإطارات والأعوان الماهرة لم يبلغ سوى 312,6 و326 على التوالي[1].

تطور القدرة الشرائية للأجراء:

لقد انخفضت القدرة الشرائية للأجراء عموما طوال الفترة التي شملها برنامج التعديل الهيكلي. حيث اعتبر المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي أن القدرة الشرائية للأجراء بصفة عامة، قد استقرت نوعا ما في سنة 1997، وذلك بعد أن سجلت انخفاضا حادا في السابق (–7 % في سنة 1995 و–3,5 % سنة 1996). غير أنه، كما أضاف تقرير المجلس، بمقارنة تطور مداخيل الأجور باستهلاك الأسر الذي انخفض من 9.600 دج للفرد الواحد إلى 9.400 دج بالأسعار الثابتة، سجل انخفاض في القدرة الشرائية يفوق 2 % (في الفترة الممتدة بين 1996 و1997)[2].

إن تحليل التطور المتباين للأسعار عند الاستهلاك ومداخيل الأجور، منذ الشروع في تطبيق برنامج الاستقرار والتعديل الاقتصادي، يكشف انهيار القدرة الشرائية عند الأجراء. كما أن ارتفاع أجور الإطارات والأعوان الماهرة بصورة أقل قد انعكس سلبا على هاتين الفئتين من العمال. ففي سنة 1996، فقدت كلا الفئتين من الأجراء، في المعدل، حوالي ثلث القدرة الشرائية التي كانت بحوزتهما عدّة سنوات من قبل. وبالرغم من فقدان أعوان التنفيذ نسبة معتبرة من القدرة الشرائية، إلا أنها لم تكن بحجم ما فقدته الفئتان المذكورتان آنفا[3].

II. النمو الاقتصادي والاستثمار:

1.II. رفع معدل الاستثمار:

تنص النظرية الاقتصادية على أن معدل النمو مرتبط أساسا بمستويات الاستثمار المسجلة. فالاستثمار بدوره يتحدد بحجم الادخار المحلي. ومن ثم معدلا″ أعلى لنمو الناتج يتم عن طريق إجراءات الرفع من القدرة الادخارية.

إنّ تحسين الادخار العمومي يتوقف على تحسين الوضعية الميزانية، أما تحسين الادخار الخاص فيتوقف على مدى تأثير أسعار الفائدة. وإلى جانب ذلك، توجد عناصر أخرى تؤثر في الادخار كدرجة الثقة في الاقتصاد، ودرجة التطور المالي.

---

[1] المرجع نفسه، ص 118.

[2] تقرير حول آثار برنامج التعديل الهيكلي، المرجع نفسه، ص 120، بالتصرف.

[3] نفس المرجع، ص 121.

وبناءا على هذا كان لزاما علينا أن يجدر الطرح بالصّيغة الآتية: ما هو مستوى الاستثمار اللازم لتحقيق النمو الاقتصادي المرتقب؟

لتحقيق معدل نمو اقتصادي بـــ 7 % سنويا الضروري لتقليص معدل البطالة تدريجيا، لا بد من الوصول إلى معدل استثمار قدره 30 %، وزيادة فعالية رأس المال بـــ 40 %[1].

الشكل رقم (5): تطور الاستثمار[2] والنمو الاقتصادي خلال الفترة (1992-2000).

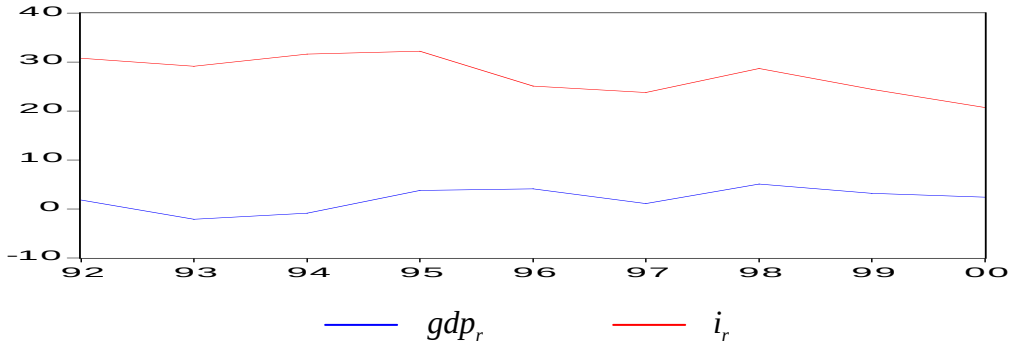

المصدر: بتصرف من معطيات البنك العالمي (gdp_r)، 2006. والديوان الوطني للإحصائيات (i_r).

يتضح من الشكل رقم (5) المبيّن أعلاه أن معدل الاستثمار أثناء برنامج الإصلاح، لم يبلغ سنة 1998 سوى نسبة 28,7%. وهو يقل عن سنة 1992 بأكثر من نقطتين، ثم تنخفض النسبة إلى 20,7% سنة 2000. ويعود سبب أزمة الاستثمار بشكل أكبر إلى مسألة الثقة ونجاعة توظيف الأموال، ومسألة استقرار الإطار المؤسساتي وانسجام ترتيبات حماية السوق الوطنية.

وفي نفس الوقت، فإن ركود الاستثمار الناجم عن تقليص النفقات العمومية لم يسمح بإنشاء العدد المطلوب من مناصب الشغل. مما أدى إلى تفاقم سريع لنسبة البطالة، وأثر هذا بالدرجة الأولى على أصحاب المناصب الجديدة. وعليه، فقد أصبح العمل غير مستقر بشكل متزايد حيث تقلص تدريجيا عدد مناصب العمل الدائمة.

2.II. جذب الإستثمار الأجنبي المباشر:

إن المكاسب التي يحققها الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة تتمحور فيما يلي[3]:

* يتيح الاستثمار الأجنبي المباشر نقل التكنولوجيات- وبخاصة في شكل تنويعات جديدة من مدخلات رأس المال- كذلك يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يحفز المنافسة في السوق المحلية لمستلزمات الإنتاج.

---

[1] Dossier investissement, conjoncture, N° 57, Août 1999, PP 3-4.

[2] يمثل الاستثمار المحلي الخام (% من الناتج الداخلي الخام).

[3] براكش لونجاني وعساف رزين، ما مدى فائدة الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية؟، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، يونيه 2001، المجلد38، العدد 2، ص7.

* وعادة ما يحصل مستقبلو الاستثمار الأجنبي المباشر على تدريب للموظفين على تشغيل مشروعات الأعمال الجديدة، مما يسهم في تنمية رأس المال البشري في الدول المضيفة.

* وتسهم الأرباح التي يحققها الاستثمار الأجنبي المباشر في إيرادات ضرائب الشركات في البلد المضيف.

وقد وجد **بورشتاين** و**دي جورجيو** (1998) "أن الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد النمو الاقتصادي عندما يكون مستوى التعليم في البلد المضيف- وهو مقياس لقدرته الاستيعابية- مرتفعا"[1]. فمن غير المنطقي توقع أن مردودية رؤوس الأموال تكون ثابتة في البلدان المتخلفة والمتطورة، فمعروف أن مردودية هذه الأموال تكون مرتفعة جداً في اليابان ومنخفضة في النيجر.

الواقع أن الجزائر، ورغم مختلف التدابير والإجراءات والسياسات الرامية إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تظل من الدول الأقل جذبا لها، بل إن الخبراء الاقتصاديين الدوليين يتوقعون استمرار هذا الوضع لسنوات، بالنظر إلى البطء المسجل في تغيير المحيط الاقتصادي، القانوني، الإداري والسياسي كما أشار إليه تقرير صدر عن صندوق النقد الدولي حول الجزائر لعام 2003.[2]

وفي هذا الإطار لابد من الإشارة إلى أن ارتباط معدلات النمو الاقتصادي بالبترول والغاز وكذا التذبذبات التي يشهدها من شأنها أن ترسم بيئة استثمارية غير مواتية لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل مطرد. وللتغلب على هذه المشاكل يصبح من الضروري تعزيز مصادر النمو في الاقتصاد، بحيث يصل إلى معدلات تصل إلى 7 % - 8 % بما تمتلكه البلاد من زراعة متنوعة قادرة على تأمين حاجات البلاد الاستهلاكية والصناعية وأن تكون مجال رحب للاستثمار، وتضاريس متمايزة صالحة لإقامة وبناء سياحة متعددة ومتنوعة وما يمكن أن تحققه من كسب خاصة إذا ما استقطبت المستثمر الأجنبي[3].

III. أسباب ضعف النمو الاقتصادي:

لقد تميز الاقتصاد الوطني بعد فترة الإصلاحات بالخصائص التالية[4]:

- نمو ضعيف مع تبعية كبيرة لأسعار البترول.
- نمو خارج المحروقات غير كاف للحفاظ على التوازنات الاقتصادية ويعود إلى:

---

[1] براكش لونجاني وعساف رزين، المرجع نفسه، ص7.

[2] عماري عمار وبوسعدة سعيدة، معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر وسبل تفعيله في الجزائر، قرص الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة (الجزائر)، 14-2005/11/15، ص 215.

[3] نفس المرجع، ص 235.

[4] تقرير حول التنمية البشرية لسنة 2000، مرجع سبق ذكره، ص 18، بالتصرف.

– ضعف الطلب الخارجي على المنتجات المحلية.
– عدم وجود استثمارات مهمة بما فيه الكفاية لدفع النمو.
– إصلاحات تنظيم الاقتصاد التي لم يسمح تطبيقها التدريجي بإنعاش النمو.
– تحرير المبادلات التي أضعفت أكثر فأكثر الإنتاج الوطني الهش أصلا.
– استمرار التدهور الاجتماعي. حيث ارتفعت معدلات البطالة من 23,2 % سنة 1993 إلى 33,9 % سنة 1998[1]. إلى جانب تفاقم البطالة، نتج عن التفاوت بين أسعار الاستهلاك والدخول الأجرية إلى إفقار الأجراء، حيث انخفضت قدرتهم الشرائية لسنة 1996 بما يقارب الثلث ومست خاصة الطبقات المتوسطة[2].

ولعل السؤال الأساسي الذي يتكرر طرحه في ظل تلك النتائج يكون على النحو التالي:
ما هو السبب الجذري لذلك التوعك الاقتصادي؟ لاشك أن بطء الإصلاح الاقتصادي عامل أساسي.

وبوجه عام، فإن المشاكل التي توقف تقدم البلد يمكن أن تعزى إلى خمسة عوامل رئيسية[3]:

1.III. تعثر الإصلاحات السياسية:

لقد تمخض من التقرير الصادر عن التنمية البشرية العربية الذي أصدره البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، أن أداء البلد يتسم بالضعف فيما يتعلق بالحريات المدنية والسياسية، والمساواة بين الجنسين، وبصفة عامة كل ما يتصل بفرص التنمية الكاملة للقدرات والمعارف البشرية. والمؤسسات الحديثة المطلوبة للتغلب على هذه العقبات– مثل الانتخاب الحر للمجالس التشريعية، وكفاءة واستقلال القضاء، والمؤسسات التي تحمي الحقوق المدنية وحقوق الإنسان– ضعيفة وهزيلة التطور. والخطوط الفاصلة بين القطاعين العام والخاص غير واضحة عادة، مما يشجع على تضارب المصالح، والسعي إلى الربح المتراكم وانتشار الفساد. وأن درجة الشفافية لا تزال ضعيفة في الحكومة إلى جانب ندرة الخضوع للمساءلة. كذلك فإن منظمات المجتمع المدني، مثل الجمعيات المهنية، ووسائل الإعلام الحرة والمستقلة، والكيانات غير الحكومية المستقلة، ضعيفة وغالبا ما تروضها الحكومات. ونتيجة لذلك، فإن مشاركة المواطنين، ومبادرات القطاع الخاص مازالت مقيدة.

---

[1] معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

[2] Ministère de l'action sociale et de la solidarité nationale, carte de la pauvreté en Algérie: programme des nations unies pour le développement, Mai 2001, p8.

[3] جورج . ت. عابد، "وعد ... لم يتحقق: لماذا تخلفت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في النمو والعولمة؟"، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2003، المجلد 40، العدد 1، ص 12–14، بالتصرف.

III.2. قطاع عام مسيطر:

على الرغم من تحقيق شيء من التقدم في مجال الخصخصة (كقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية)، فإن الاقتصاد الوطني لا يزال يخضع لسيطرة المؤسسات الضخمة للدولة، ولمنشآت القطاع العام الكبيرة. وفي مواجهة تصاعد البطالة، تزايد استخدام القطاع العام باعتباره رب عمل الملجأ الأخير، مما أدى إلى تضخم عبء فواتير الأجور والمرتبات العامة. كما لا يزال البلد متخلفا وفقا للمعايير الدولية، في مجال تطوير بيئة اقتصادية ومالية ملائمة لتنظيم المشروعات وتحمل المخاطر وقيام القطاع الخاص بقيادة النمو والاستثمار.

III.3. أسواق مالية متخلفة:

لقد شهد البلد في السنوات الأخيرة تباطؤ في تطور قطاعه المالي، ورغم الجهود التي بذلت لإصلاح هذا القطاع، إلا أن الأسواق المالية في البلد لا تزال ضحلة ومجزأة، فالبنوك تسيطر عليها الملكية العامة والرقابة العامة أو تتعرض بشكل كبير لمخاطر الدين الحكومي، واللوائح متقادمة والإدارة سيئة، والروابط مع أسواق المال الدولية ضعيفة. ونتيجة لذلك، لم تقم القطاعات المالية في البلد بدور الوساطة المنوط بها في دعم الاستثمار والنمو.

III.4. قيود تجارية عالية:

إن أحد الحقائق التجريبية في العقدين الأخيرين، هو أن الانفتاح التجاري- والذي يعرف بأنه الدرجة التي يمكن بها للأجانب والمواطنين القيام بإجراء المعاملات بدون أي تكلفة مفروضة من جانب الحكومة (من الرسوم الجمركية، والحواجز غير الجمركية مثلا)- يسهم بدرجة كبيرة في ارتفاع الإنتاجية وزيادة نمو دخل الفرد. كما أن ازدياد التجارة يعزز الإنتاجية عن طريق استيراد المعرفة والمبتكرات.

ومنذ سنة 1995، عملت الجزائر على تحرير نظمها التجارية لكن بدرجة أقل مقارنة بالدول النامية[1]. وقد شمل هذا الانفتاح كل المواد (باستثناء القمح) وكل المتعاملين. مهما كان وضعهم، سواء من القطاع الخاص أو من القطاع العام.

III.5. نظم أسعار صرف غير ملائمة:

إن الاحتفاظ بنظم غير مرنة لأسعار الصرف، بما في ذلك نظام الارتباط بعملة أخرى، يشكل عائقا أمام تحقيق النمو الاقتصادي. وبينما يمكن أن يكون الربط بعملة أخرى نظاما مفيدا في بعض الأحيان، فقد عرف البلد تأخير في إجراء التصحيح في ظل وجود ارتفاع حقيقي في تقدير قيمة العملة. ومن المعتقد أن نظم أسعار الصرف غير الملائمة كانت عاملا أساسيا في النمو البطيء للصادرات غير

[1] الدول الأسيوية، وأمريكا اللاتينية.

النفطية. وقد تكون أيضا السبب في تأخير تطوير أطر السياسات النقدية (مثل استهداف التضخم) التي يعتقد أنها أكثر ملائمة للاقتصادات الصاعدة والتي تسعى للتكامل بدرجة أكبر مع الاقتصاد العالمي.

خاتمة الفصل:

على الرغم من التقدم الملموس الذي حققه البلد نحو تحقيق الاستقرار المالي بموجب البرامج التي دعمها صندوق النقد الدولي في فترة نهاية الثمانينيات وأوائل التسعينيات، فإن النمو الاقتصادي كان وما يزال أقل من الإمكانات المتاحة. في هذا الشأن، سجل متوسط النمو السنوي للناتج المحلي الخام الحقيقي نسبة 3,2 %[1] خلال الفترة (1995–2000). بينما سجل مؤشر النمو السنوي في المتوسط للناتج المحلي الخام خارج المحروقات نسبة 2,1 %[2] لنفس الفترة، وذلك بفضل قطاع الفلاحة. بيد أن باقي القطاعات الاقتصادية المتمثلة في القطاع الصناعي، البناء والأشغال العمومية، والخدمات عرفت نموا ضعيفا في قيّمها المضافة، لاسيما قطاع الصناعات المصنعة الذي يشكل هيكل الإنتاج العصري. وقد أدى النمو الاقتصادي المحدود إلى تزايد معدلات البطالة من 19 % سنة 1989 إلى 33,9 % سنة 1998، وتدهورت القدرة الشرائية للسكان. وكان الفقر واسع الانتشار في خلال التسعينات، كما سبق ورأينا آنفا.

إن ضعف أداء النمو الاقتصادي يمكن إرجاعه بالدرجة الأولى إلى الوتيرة المتواضعة للإصلاحات الاقتصادية وضعف سياسات الاقتصاد الكلي. ومن العوامل الرئيسية التي أسهمت في ذلك وأخرت الانطلاق الاقتصادي نجد: تعثر البلد في تحقيق الإصلاحات السياسية، سيادة القطاع العام، عدم شفافية مسار الخوصصة، ضعف مشاركة القطاع الخاص في قيادة النمو والاستثمار، ضعف القطاع المالي، بالإضافة إلى بطء البلد في تحقيق تقدم نحو فتح اقتصاداته أمام التجارة والاستثمار. وكذلك لضعف تنوع صادرات الاقتصاد الجزائري.

[1] بتصرف من معطيات البنك العالمي، 2006.

[2] بتصرف من معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

الفصـل الثالـث:
النمو الاقتصادي وبرنـامج دعم الإنـعاش الاقتصادي
(2001- 2004)

تمهيـــد:

إنّ المتأمّل لنتائج التقديرات يجد أن نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي الخام في المتوسط قد بلغت 3,2% خلال الفترة (1995-2000). وهي نسبة تبقى غير كافية لتلبية حاجات السكان المستعجلة لاسيما في مجال الشغل والسكن والمرافق الاجتماعية وظروف المعيشة. ولقد تزامن هذا الوضع وبهذا الشكل مع الارتفاع المعتبر في أسعار البترول سنة 2000 إلى مستويات لم يسبق لها مثيل (28,60 دولار للبرميل).

وقد سمح هذا الانفراج المالي للجزائر من المباشرة في تنفيذ برنامج لدعم النمو الاقتصادي على فترة تمتد من سنة 2001 إلى 2004[1].

إن هذا البرنامج قد جاء في سياق اجتماعي متدهور، مما يشكل أداة فعالة لتحسين المداخيل وظروف المعيشة والشغل.

غير أن نجاعة برنامج الإنعاش تتوقف على القدرات التسييرية لدى مختلف الجهات المعنية بتنفيذه، لاسيما الجماعات المحلية.

ولتحقيق ذلك، يجب تحديد الأولويات بدقة والتنسيق فيما بينها دون التغاضي عن غاية هذا البرنامج، والمتمثلة في إنعاش النمو المستديم.

وللمزيد من التفصيل في هذا الفصل سنقوم أولاً، بإعطاء لمحة سريعة عن برنامج الإنعاش؛ ثم نتطرق إلى تقييم هذا البرنامج من خلال انعكاساته على النمو الاقتصادي بصفة خاصة وعلى أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية بصفة عامة؛ وأخيراً، سنستعرض كيفية عودة الجزائر إلى مسار النمو المرتفع من خلال التطرق إلى آفاق النمو الفعلي والمستديم.

I. نبذة عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

يعتبر هذا البرنامج من منظور متخذ القرار في الجزائر، أداة من أدوات السياسات الاقتصادية المعروفة والمتمثلة في سياسة الإنفاق العام. وهو متمثل أساساً في دفع عجلة النمو في الجزائر مركزين على المشاريع القاعدية والداعمة للعمليات الإنتاجية والخدماتية.

1.I. أهداف البرنامج:

سطر برنامج الإنعاش أربعة أهداف عملية وثلاثة نوعية. فأما الأهداف العملية، فتنطلق من إعادة تنشيط الطلب، التي يجب أن يسايرها دعم للنشاطات المنشئة للقيمة المضافة ومناصب الشغل، عن طريق ترقية المستثمرة الفلاحية ومؤسسة الإنتاج الصغيرة والمتوسطة، لاسيما المحلية منها، ورد

[1] KADA AKACEM, croissance et réformes économiques dans les pays du MENA,CD-ROM deuxième colloque scientifique international sur la problématique de la croissance économique dans les pays du MENA, 14 – 15/11/2005, Université d'Alger, p141.

الاعتبار للمنشآت القاعدية خاصة تلك التي تسمح بإعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية وتحسين تغطية حاجات السكان في مجال تنمية الموارد البشرية[1].

وترمي هذه الأهداف العملية إلى ثلاث أهداف نوعية هي:

* مكافحة الفقر؛
* إنشاء مناصب الشغل؛
* تحقيق التوازن الجهوي وإنعاش الاقتصاد الجزائري.

2.I. إستراتيجية الإنعاش:

إن برامج التعديل المطبقة من أجل استرجاع التوازنات الاقتصادية الكبرى، أدت إلى تقليص معدل مستوى معيشة السكان. ومن ثم كان تركيز عمل الحكومة على تكثيف مسار الإصلاح ليشمل جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية وتحرير الاقتصاد الوطني من أجل تمكين المؤسسة الجزائرية من أن تصبح المصدر الرئيسي للثروة.

وهكذا، فإن الحكومة توصلت إلى نتيجة تقضي بأنه بدون تحضير فضاء اقتصادي ودون تعزيز قدرات الإنتاج المحلية وإنعاشها، ودون تعبئة الادخار المحلي، ودون إنشاء القدرة الشرائية، فإن إقامة إستراتيجية للإنعاش، القائمة على الإصلاحات الهامة لإطار التسيير وإصلاح هياكل الاقتصاد الوطني، قد تصطدم بعراقيل سريعة في التطبيق بل تزيد من حدة تفكك اقتصادنا على المستوى الجغرافي والاجتماعي. وعليه، فمن الضروري القيام بعمل واسع النطاق لتصحيح آثار التفكيك وتهيئة بلادنا إلى إنعاش أفضل[2].

ومن هنا، يجب أن تسمح الإستراتيجية المعتمدة بانطلاق النمو والحفاظ عليه بصفة مستديمة. حيث عمدت الحكومة على تحقيق النمو للناتج الداخلي الخام الحقيقي وبوتيرة سنوية بأكثر من 5 %، من أجل تقليص البطالة والفقر، وخلق ما يقارب 850.000 منصب شغل[3] خلال الفترة 2001-2004.

وتقوم هذه الإستراتيجية على تحفيز كبير من طرف الدولة التي ستجند مداخيل المحروقات لإنعاش الاقتصاد وتقليص نسبة البطالة ودعم الإنتاج الوطني عن طريق إنعاش الطلب[4].

ويرتكز برنامج الإنعاش على المحاور الآتية[5]:

* إعادة تنشيط الجهاز الوطني للإنتاج الذي يعد أساس إنشاء الثروات.

---

[1] Le plan de relance économique : http : // membres.lycos.fr/ algo/ down load/ Plan de Relance.doc, P 4. (Alger, le 07.02.2005).

[2] Le plan de relance économique, op.cit, P 2.

[3] Groupe de la banque mondiale, rapport sur la stratégie de coopération avec l'Algérie 2003- 2006, juin 2003, p5.

[4] التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000، مرجع سبق ذكره، ص 260.

[5] نفس المرجع، ص 260.

* تطهير محيط المؤسسة وإعادة تنشيطها.

* سياسة للنفقات العمومية تسمح بتحسين القدرة الشرائية.

ويقوم منهج الحكومة على الفرضية القائلة بأنه:

"بعد استرجاع التوازنات الاقتصادية الكبرى وتجميع الموارد الكافية، يتعين على الجزائر الشروع في انتهاج سياسة للنفقات تسمح بدعم النمو الاقتصادي عبر كامل التراب الوطني والحصول على طلب كاف على المستوى الوطني"[1].

وعندئذ، تجدر الإشارة إلى الأخطار المترتبة عن مثل هذا الخيار المتعلق بالنمو والناجمة عن الطلب الذي قد تكون له عواقب وخيمة، تتمثل أخطرها في اللجوء إلى الاستيراد لتلبية الطلب. وبالتالي، فإن المشاريع الواجب إدراجها في البرنامج عليها أن تشجع قدر الإمكان، استعمال المنتجات المحلية وتشغيل اليد العاملة المحلية.

3.I. مضمون البرنامج:

إن المصادقة على برنامج دعم الإنعاش الذي خصص له مبلغ 525 مليار دج، منها ما يفوق نسبة 74% تندرج في إطار اعتمادات الدفع للسنتين الأولتين من تطبيق البرنامج، حيث تستند إلى التشخيص الذي عرضته الحكومة والذي يسجل التناقض الذي عرفته وضعية البلاد والتي تميزت بما يلي[2]:

* مؤشرات جيدة في مجال الاقتصاد الكلي.

* نسبة نمو غير كافية.

* ظروف اجتماعية صعبة بالنسبة للسكان.

إن نسبة 3,2 % من معدل النمو للناتج المحلي الخام الحقيقي خلال الفترة (1995-2000)، تبقى غير كافية لتلبية حاجات السكان المستعجلة لاسيما في مجال الشغل والسكن والمرافق الاجتماعية وظروف المعيشة[3].

وقد واكب ضعف نسبة النمو الناجم أساسا عن ركود الاستثمارات وضعف إنتاجية جهاز الإنتاج، انتشار النشاطات غير الرسمية ونشاطات المضاربة بشكل أوسع ومتزايد.

---

[1] نفس المرجع، ص 261.

[2] التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000، المرجع نفسه، ص 259.

[3] نفس المرجع، ص 259.

إن النتائج التي حققها الاقتصاد الكلي لم تسمح بالاستجابة للتطلعات الشرعية للمواطنين الجزائريين التي تتمثل في رفع مستوى المعيشة وشغل منصب عمل دائم والأمن الاقتصادي، ولا بتوفير كافة الظروف لوضع منهج للاستثمار وإنشاء ثروات.

فقد بات لهذا الركود تأثير سلبي على دخل الأسر، أدى إلى تدهور قدرتها الشرائية وظروف معيشتها، مما فتح المجال إلى انتشار الفقر واتساع الفوارق الاجتماعية[1].

I.4. مقومات البرنامج:

يمتد برنامج الإنعاش على فترة تنطلق من سنة 2001 إلى سنة2004، ويتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها وإلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية. وستجد هذه الأعمال دعمها في جملة من التدابير الخاصة بإصلاح الهيئات ودعم المؤسسات[2].

إن هذا البرنامج الذي يتضمن غلافا ماليا قدره 525 مليار دج يتوزع حسب المقومات الآتية والمدرجة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (5): عرض مقومات برنامج الإنعاش (2001-2004)

طبيعة الأعمال	رخص البرامج بمليار دج					مجموع رخص البرامج (%)
	2001	2002	2003	2004	2004/2001	
دعم الإصلاحات	30,0	15,0	-	-	45,0	8,6
الدعم المباشر للفلاحة والصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12,0	65,4 [55,9 للفلاحة و9,5 للصيد البحري]	12,4
التنمية المحلية	32,4	42,9	35,7	3,0	114,0	21,7
الأشغال الكبرى	93,0	77,8	37,6	2,0	210,4	40,1
الموارد البشرية	39,4	29,9	17,4	3,5	90,2	17,2
المجموع	205,4	185,9	113,2	20,5	525,0	100

المصدر: تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، المرجع نفسه، ص123.

[1] نفس المرجع، ص 259.

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، الدورة العامة التاسعة عشرة، نوفمبر 2001، ص 122، بالتصرف.

وتهدف العمليات التي يجب تنفيذها إلى ضمان انطلاق النمو الاقتصادي من جهة، والتنمية الاجتماعية من جهة أخرى.

I.5. السياسات المرافقة: تهدف سياسات الدعم المعتمدة في إطار برنامج الإنعاش إلى تحسين محيط المؤسسات وتوفير الشروط اللازمة لإنجاز الاستثمارات المبرمجة بنجاعة[1] (أنظر الملحق رقم (1)، ص 126) .

II. تقييم البرنامج:

II.1. النمو الاقتصادي:

يوضح الشكل أدناه، معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004 كما يلي:

الشكل رقم (6): معدل النمو للناتج المحلي الخام الحقيقي خلال الفترة (2001-2004).

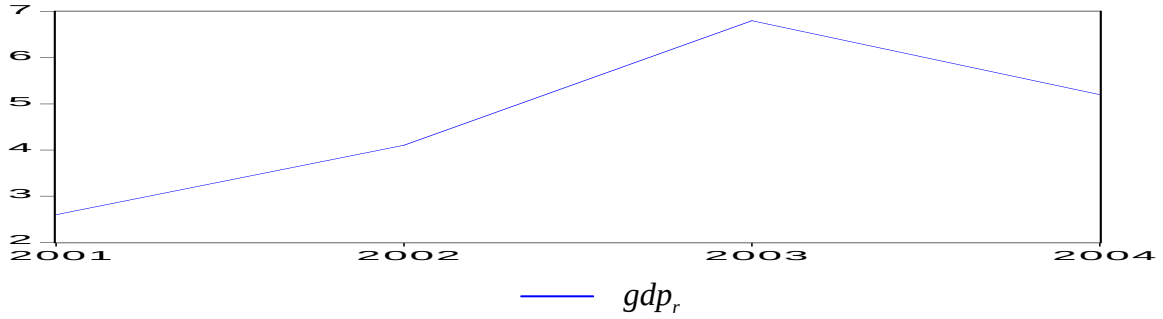

المصدر : بتصرف من معطيات من البنك العالمي، 2006 .

ما نلاحظه من الشكل رقم (6) أن مستوى النمو لسنة 2004 أقل من ذلك المسجل سنة 2003 (6,8 %) والذي كان استثنائيا على مدى فترة تزيد عن عشرين سنة[2]. لكن في الوقت ذاته، يندرج هذا النمو في حدود تقديرات الحكومة التي توقعت عند تقديم برنامجها، بلوغ نسبة 5 % سنويا خلال الفترة الرباعية.

غير أنه توجد ظاهرة هامة يجب تسجيلها أيضا وهي أنه خلافا لما حدث منذ أكثر من خمسة عشر سنة سالفة والتي كان النمو الاقتصادي يتأتى خلالها من المحروقات والفلاحة، فإن النمو سنة 2004 انخفض بسبب هذين القطاعين. وبالفعل، فقد بلغ النمو خارج المحروقات نسبة 5,5 %. وبلغ خارج المحروقات وخارج الفلاحة نسبة 6,2 % سنة 2004[3].

ويمكن توضيح ذلك من خلال معدلات النمو القطاعية والتي يبرزها الشكل الموالي:

---

[1] التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000، المرجع نفسه، ص 262.

[2] مصالح رئيس الحكومة، المرجع سبق ذكره، ص 1 .

[3] معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

الشكل رقم (7): معدلات النمو القطاعية (بالحجم) للفترة (2001-2004)

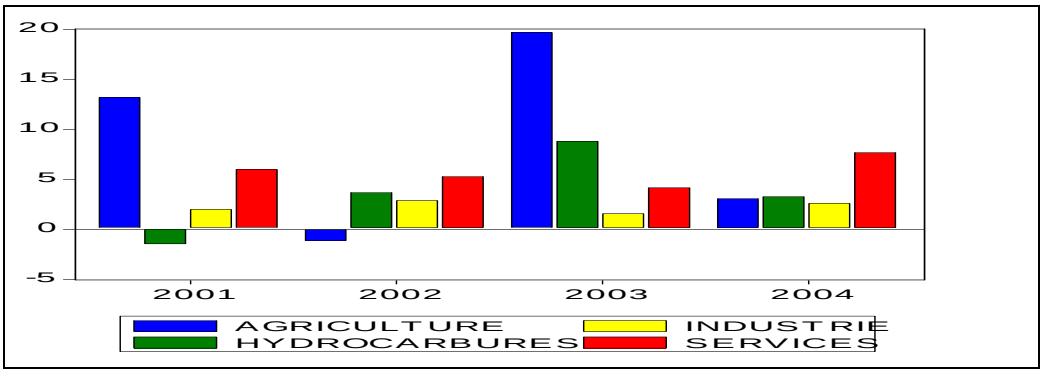

المصدر: بتصرف من معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

يتلخص من الشكل أعلاه ما يلي:

1- قطاع الصناعة:

بعد فترة ركود طويلة من سنة 1991 إلى غاية 1997، فإن الصناعة الوطنية خارج المحروقات استأنفت انتعاشها الذي خص القطاع العمومي(على التوالي 8,7 % و3,6 % خلال الثلاثيين الثالث والرابع من سنة 2002)[1].

ورغم النتائج الإيجابية التي حققها القطاع، بلغ كشفه البنكي 70 مليار دج ونسبة مخزون المنتجات الجاهزة بلغت 31,8 مليار دج مما تسبب في فقدان 7727 منصب شغل وانخفاض بنسبة 3 % في تكاليف المستخدمين[2]. وتعود النتائج السلبية المسجلة في القطاع العمومي إلى أعراض عامة تتمثل في عدم فعالية عدد كبير من المؤسسات وقدم التجهيزات والكتلة الضخمة لنفقات المستخدمين وتباطؤ أجهزة التسيير، أين وجد القطاع نفسه أمام ظروف نمو صعبة بسبب الضغوط المالية وعبء التكاليف المالية وفقدان الحصص في السوق وبسبب ممارسات تجارية مشبوهة في بعض الأحيان[3].

غير أن حركية النمو في سنة 2002 قد دعمها القطاع الخاص الذي حقق نسبة نمو قدرها 7 %[4]. وفي سنة 2003 انخفضت مساهمة الصناعات خارج المحروقات في الإنتاج الوطني بحوالي 5 نقاط، حيث انتقلت من 13,30 % سنة 1990 إلى 8,60 % سنة 2003[5].

---

[1] تقرير حول التنمية البشرية لسنة 2002، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[2] نفس المرجع، ص 26.

[3] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسيين الأول والثاني من سنة 2002، الدورتان العامتان 21و22، ص150.

[4] تقرير حول التنمية البشرية لسنة 2002، المرجع نفسه، ص 27.

[5] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2003: أهداف الألفية من أجل التنمية – إنجازات وآفاق- الدورة العامة الخامسة والعشرون، ديسمبر 2004، ص 27.

ومقارنة بمستويات الإنتاج لسنة 1989، يلاحظ أنه باستثناء فرع الماء والطاقة الذي تضاعف إنتاجه سنة 2003 فإن باقي فروع الصناعة العمومية سجلت انخفاضا متباينا جدا وممتدا عبر الزمن خاصة الانخفاض المحسوس بالنسبة للجلود والأحذية وهو ما قدر بـــ 88 %، ونسبة 76 % بالنسبة للصناعات المختلفة و52 % بالنسبة للصناعات الغذائية[1].

إن ضعف أداء المؤسسة الجزائرية انعكس بعدم قدرتها على المنافسة، مما تسبب في خسارة حصتها في السوق الدولية، وحتى في السوق المحلية التي نجحت المنتجات الصينية والتركية السيطرة عليها. ويمكن إرجاع هذا التعثر لقلة الاستثمارات، وصعوبة الحصول على العقار، وكذا بسبب الاستعمال الضعيف للطاقات الإنتاجية للمؤسسات الوطنية، والذي لا يتجاوز إلا نادرا نسبة 50 %[2].

وفيما يلي جدول يوضح تطور معدل استخدام الطاقات الإنتاجية وذلك في الحقبة (2001-2004) :

الجدول رقم (6) : تطور معدل استخدام الطاقات الإنتاجية (2001-2004)

	سنة الأساس 1989	2001	2002	2003	2004
المجموع خارج المحروقات (%)	57,4	43,9	46,8	45,8	46,3
الصناعات الورشية(%)	57,0	43,6	46,4	45,3	45,8
المجموع العام(%)	58,3	48,0	51,0	50,5	50,5

المصدر: معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

رغم القيود التي يعاني منها هذا القطاع، إلا أن مؤشر إنتاجه سجل سنة 2004 نموا نسبته 2,6 % ويظهر هذا التطور من خلال فرع الحديد والصلب- تصنيع المعادن (17%)، فرع الميكانيك- التعدين (14,3 %)، فرع الخشب والورق وغيره (8,3 %)، فرع الكيمياء-الصيدلة- الأسمدة (7,7 %)، فرع الكهرباء والإلكترونيك (9 %). أما عن فرع مواد البناء- الزجاج، فرع الزراعات الغذائية، وفرع النسيج والجلود فقد سجلت تراجعا في مؤشرها الإنتاجي بلغت نسبته على التوالي (-14 %)، (-15,8 %)، (-9,1 %)[3].

وما يمكن استخلاصه لما سبق وحسب تقرير CNES[4]، أنه بالرغم ما حققه القطاع العمومي الصناعي من إنجازات إيجابية، بالمقارنة مع السنوات المنصرمة، فإن بنية الإنتاج ضمن مختلف

---

[1] تقرير حول التنمية البشرية لسنة 2003، المرجع نفسه، ص 27.

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2003، الدورة العامة 24، جوان 2004، ص28.

[3] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2004، الدورة العامة العادية 25، ص43-46، بالتصرف.

[4] المرجع نفسه، ص50.

الفروع وهشاشة العناصر التي سمحت بتحقيق هذا النمو، تبين الأخطار التي قد تبرز إذا لم يتم اتخاذ إجراءات مناسبة،لاسيما تلك التي اقترحها المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي/ أو اقترحتها بعض القطاعات التي تستعمل المنتجات الصناعية في إطار منظم يضمن استمراريتها.

2- قطاع الفلاحة:

من بين الأهداف التي سطرها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2001-2004)، تحقيق نمو سنوي (عند نهاية تطبيق المخطط) للإنتاج نسبته 10%. وإنشاء 650.000 منصب شغل من بينها 250.000 منصب في إطار المخطط الوطني للتشجير[1].

زيادة على هذا وإلى غاية 2004، توقع المخطط ارتفاع في إنتاج الحبوب نسبته 66 % (40 مليون قنطار) وحدوث مضاعفة في إنتاج الخضروات بحوالي ثلاث مرات (1,5 مليون قنطار) وكذلك توقع زيادة في اللحوم الحمراء نسبتها 43 % (400.000 طن) واللحوم البيضاء بنسبة 76 % (300.000 طن)[2].

وقد سجل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية منذ تنفيذه سنة 2001 إنشاء 334.000 منصب شغل شبه دائم، استصلاح 151.000 هكتار من الأراضي. وحماية 700.000 هكتار (برنامج تكييف أجهزة الإنتاج مع الظروف الزراعية والمناخية)[3].

يلاحظ من الشكل رقم (7) أنه فيما يخص الإنتاج، وبعد نمو نسبته 13,2 % في سنة 2001، فقد سجل القطاع بسبب القحط تراجعا نسبته -1,3% في سنة 2002. وقد أدت الظروف المناخية السيئة إلى انخفاض بنسبة 10% في الإنتاج النباتي، 25% منها تخص الحبوب التي بلغت 19,5 مليون قنطار في سنة 2002، مقابل طلب قدر بـــ 80 مليون قنطار. وحقق الإنتاج الحيواني ارتفاعا نسبته 8% مسجلا رقما قياسيا في إنتاج بيض الاستهلاك الذي بلغ 3,2 مليار حبة أي بارتفاع نسبته 49 %[4].

ونظرا لتحسن الظروف المناخية، ارتفع الإنتاج الفلاحي في سنة 2003 إلى نسبة 19,7 %. وتحققت هذه النتيجة بفضل زيادة معتبرة في المحاصيل النباتية (35 %)، وذلك راجع إلى الزيادة في إنتاج الحبوب الذي بلغ 42,7 مليون قنطار أي بزيادة قدرها 117 %، وإنتاج أشجار الفاكهة

---

[1] تقرير حول التنمية البشرية لسنة 2002، مرجع سبق ذكره، ص 27.

[2] نفس المرجع، ص 27.

[3] نفس المرجع، ص 28.

[4] نفس المرجع، ص 28.

(27 %)، والخضر الجافة (36 %)، والحمضيات (3 %)، وذلك رغم النتائج السلبية المسجلة في إنتاج الزيتون (-13 %)، والتبغ (-5 %)[1].

وفي سنة 2004، عرف الإنتاج الزراعي انخفاضا نسبته 3,1 %، وذلك راجع ربما لانخفاض في إنتاج الحبوب حيث قدر إنتاجه بحوالي 40,8 مليون قنطار وكذلك للتطور السلبي لإنتاج اللحوم الحمراء (-4,8 %)[2].

وكخلاصة لهذا القطاع، فإن النتائج التي حققها هذا الأخير تبقى دون الأهداف التي رسمها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والمتمثلة في تحقيق نمو سنوي نسبته 10 % في نهاية المخطط والذي من شأنه ضمان الأمن الغذائي.

فيما يخص التشغيل، سمح المخطط بإنشاء 747.000 منصب شغل شبه دائم، منها 336.000 منصب شغل دائم (أي حوالي 45 %) مما يتجاوز نسبة 15 % المتوقعة حسب المخطط في نهاية 2004. غير أنه بالنسبة للمخطط الوطني للتشجير والذي يتمثل هدفه فيما يخص مناصب الشغل، في إنشاء 250.000 منصب خلال مدة أربعة سنوات، فقد أشارت النتائج المسجلة إلى حجم دون المستوى المرجو[3].

3- قطاع البناء والأشغال العمومية:

إن الأولويات التي خصصت لهذا القطاع لإنجاز السكنات والمنشآت القاعدية الاجتماعية والاقتصادية في إطار مخطط دعم الإنعـــاش الاقتصـــادي وبرنامج كراء وبيع السكنات التابعة للوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره (AADL) هي التي سمحت بتسجيل نمو في القطاع سنة 2002 بنسبة (8,2 %) والذي يعتبر الأكثر أهمية بالنسبة للقطاعات الأخرى.

وتحققت هذه النتيجة بفضل ميزانية التجهيز التي ارتفعت بنسبة 20 % وبتحسين توفر مواد البناء (10 % بالنسبة للإسمنت و8 % للحديد). وبالمقابل، فقد ساهم القطاع في التخفيف من حدة البطالة بفضل إنشاء أكثر من 457.000 منصب شغل في الفترة بين 2001 و2002[4].

وسجل القطاع في سنة 2003 انخفاضا في نموه قدر بـــ 5,5 %، بسبب تأثره بزلزال 21 ماي لنفس السنة، أين تم توجيه جميع قدرات القطاع نحو التكفل بالوضعية الاستثنائية الناجمة عن الكارثة. وكان لهذه الظاهرة الطبيعية انعكاس على مراجعة الملفات المتعلقة بمعايير البناء والتنظيم في مجال

---

[1] تقرير حول التنمية البشرية لسنة 2003، المرجع نفسه، ص 26.

[2] تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2004، المرجع نفسه، ص 77.

[3] نفس المرجع، ص 80.

[4] تقرير حول التنمية البشرية لسنة 2002، المرجع نفسه، ص 29.

العمران وكفاءة مؤسسات الإنجاز. كما تزايدت حدة الطلب رغم الانطلاق في برنامج البيع بالإيجار[1]. ومن جهة أخرى، فإن التذبذب في إنتاج الإسمنت وفي تموين السوق بمواد البناء قد عرقل نسبيا وتيرة الإنجاز والتحكم في تكاليف الإنتاج ضمن سوق سكن ومنشآت في أوج ازدهارها.

وفي سنة 2004 سجل القطاع على الصعيد النوعي تقدما حقيقيا، لاسيما فيما يتعلق بالهندسة المعمارية وتخفيض آجال الإنجاز (تطبيق نظام الغرف المزدوجة والغرف الثلاثية) وتكاليف الإنتاج وتطبيق معايير البناء.

وفي المجال التشريعي، تمت المصادقة على القوانين المضادة للزلازل وقد تم تحديد المناطق المعرضة للأخطار الطبيعية وتم التكفل بها في إطار مخطط شغل الأراضي والمخطط الرئيسي للتهيئة العمرانية. كما تم اتخاذ العديد من الإجراءات لوضع حد للعجز المسجل في مجال مكافحة الفوضى العمرانية[2].

4- قطاع المحروقات :

تعود النتيجة السلبية التي سجلها القطاع سنة 2001 إلى تفجيرات 11 سبتمبر التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية، والتي أدت إلى انخفاض في سعر البرميل أين بلغ قيمة 24,8 دولار مقارنة بسنة 2000(28,7 دولار للبرميل). كما انخفضت صادرات المحروقات من حيث الحجم بنسبة -5,1% (117 مليون طن معادل بترول مقابل 124 مليون طن معادل بترول سنة 2000)[3].

ونظرا للتزايد العالمي للطلب والزيادة في سعر البرميل تمكن القطاع من تسجيل تطور إيجابي طيلة سنة 2003، أين حقق نموا نسبته 8,8 % بمتوسط سعر البرميل قدر بـــ 29,2 دولار للبرميل الواحد مقابل 25,2 دولار سنة 2002 أي نمو قدره 3,7 %[4].

في الختام، يجدر الإشارة أن الصادرات من المحروقات تشكل في الجزائر نسبة 98 % من إجمالي الصادرات مقابل 3,18 % من الصادرات خارج المحروقات[5]. هذه الأخيرة توضح محدودية البلد في قدرته على تنويع المخرجات وهو ما جعل نموه الاقتصادي وتطوره مرتبطاً بالظروف الاقتصادية للدول الكبرى المستهلكة للطاقة.

---

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2003، الدورة العامة 23، نوفمبر 2003، ص68.

[2] تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2004، المرجع نفسه، ص 69.

[3] تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، مرجع سبق ذكره، ص 21، 35.

[4] تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES) حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2003، المرجع نفسه، ص 40، بالتصرف.

[5] باشي أحمد، الآثار المحتملة لاتفاق الشراكة الأوروبية على الاقتصاد الجزائري، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد 10، 2004،، ص 17.

ومع الاحتفاظ بنوع من الديناميكية في هذا القطاع، أصبح إنعاش الاستثمارات في القطاعات الأخرى أمرا ملحا لتخليص البلاد، إن أمكن من وضعيتها كمصدر للمحروقات فقط وكمستورد كبير للحبوب والمواد الاستهلاكية الأخرى.

5- قطاع الخدمات :

لقد عرفت نشاطات هذا القطاع تطورا سريعا جدا لأن انفتاح مختلف الأسواق وتحرير المبادلات وزيادة وسائل النقل والاتصالات وتطوير التوزيع أدخلت ديناميكية جديدة في قطاع الخدمات الذي يمثل الركيزة الثانية في الثروة الوطنية.

بصفة عامة، فإن النمو الاقتصادي الإيجابي المسجل خلال الفترة (2001-2004) والذي تقدر نسبة نموه في المتوسط بـــ 5,4 %[1] تحقق أساسا بفضل قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات، حيث سجلت قيّمهما المضافة نمو سنوي في المتوسط قدره 3,6 % و3,5 %[2] على التوالي. وخلافا لما حدث في السنوات السابقة، عرف قطاع الصناعة ارتفاع مقبول في قيمته المضافة قدرت بـــ 2,1%[3].

وعليه، ومن حيث القيمة المضافة الإجمالية فإن مساهمة النشاطات المنتجة في النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2003) تضع في المقدمة المحروقات التي تقدم نسبة 30 % من الثروة الوطنية، ثم يليه قطاع الخدمات بنسبة 29 %. وتساهم الفلاحة بنسبة 18,6%، بينما قطاع البناء والأشغال العمومية فهو يساهم في حدود 13 %. وانتقلت حصة الصناعة من 13,3 % سنة 1990 إلى 8,6 % في سنة 2003[4]. وهكذا، وعلى الرغم من تنفيذ الإصلاحات فإن شكل النشاطات المنتجة لم يعرف تغيرا كبيرا باستثناء الصناعة، وهو ما يوضحه الشكل أدناه.

---

[1] بتصرف من معطيات البنك العالمي، 2006.

[2] و [3] بتصرف من معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

[4] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي(CNES)، تقرير حول التنمية البشرية لسنة 2003، المرجع نفسه، ص 41.

الشكل رقم (8): مساهمة النشاطات المنتجة في النمو الاقتصادي سنة 2003

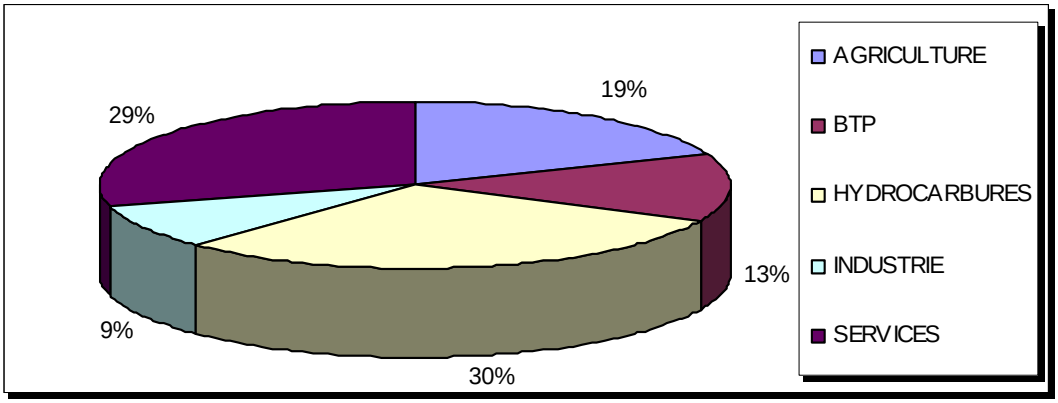

المصدر: بتصرف من معطيات تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي(CNES) حول التنمية البشرية لسنة 2003، المرجع نفسه، ص 41.

II.2. التوازنات المالية الكلية:

إن الضخ الهائل للنفقات العمومية، لاسيما من أجل التنمية وكذا الزيادات في الأجور التي تمت في سنة 2003، أدّيا إلى ارتفاع في نسبة التضخم التي كانت تقدر بـــ 1,4 % سنة 2002، وبـــ 2,5 % سنة 2003 إلى 3,6 % سنة 2004. إن هذا المستوى ما يزال مقبولا حسب تقرير حول التنمية لسنة 2004[1]، لكنه يدعو من الآن إلى التحلي بالحذر. بالفعل، وفي الوقت الذي يرشح فيه الإنفاق من أجل الاستثمار إلى الارتفاع في السنوات المقبلة، فإنه من الأهمية بمكان السهر على التحكم في التضخم، خصوصا على مستوى سياسة الأجور، وإلاّ تعرّض الاقتصاد في مجمله والقدرة الشرائية للعائلات على وجه الخصوص، للضرر.

وكان رصيد ميزان المدفوعات سنة 2004 إيجابيا حيث قدّر بـــ 9,6 مليار دولار، أي رصيد إيجابي هام مستمر للسنة الخامسة، منذ سنة 2000، غير أن الارتفاع القوي للواردات سنة 2004 (حوالي 40% مقارنة بسنة 2003) يجب أن يستوقف كل واحد في إطار الحرية التجارية بل وكذلك لمصلحة الجميع. ويجدر التساؤل، من الآن عما سيكون عليه الأمر في المستقبل، عندما ستنخفض أسعار النفط، وذلك أمام فاتورة واردات تمثل حاليا قرابة 25 % من الناتج الداخلي الخام[2].

وعن الديون الخارجية فقد بلغت 21,4 مليار دولار في نهاية سنة 2004، مواصلة بذلك اتجاهها نحو الانخفاض (كانت الديون الخارجية تقدر بـــ 25,1 مليار دولار سنة 2000). وقد كان بإمكان الديون الخارجية أن تنخفض أكثر من ذلك لولا توجّه مختلف الأعوان الاقتصادية العمومية والخواص إلى الاقتراض من الخارج بوتيرة هامة رغم توفر احتياطات صرف معتبرة. وبين سنتي 2000

[1] مصالح رئيس الحكومة، المرجع نفسه، ص 1 .

[2] المرجع نفسه، ص 2.

و2004، بلغ مجموع القروض الجديدة من الخارج 7,2 مليار دولار وتعتزم الحكومة اتخاذ تدابير فيما يخص القطاع العمومي على الأقل، من أجل إيقاف هذا الانحراف[1].

وأخيرا، فقد بلغ الناتج الداخلي الخام للبلاد 84,6 مليار دولار سنة 2004، (كان يقدّر بـــ 54,7 مليار دولار سنة 2000). وقد قدّر الناتج الداخلي الخام لكل فرد بـــ 2620 دولار سنة 2004 (في حين أنه لم يكن يتجاوز 1801 دولار سنة 2000). وهكذا، فإن الجزائر تعمل حاليا على استدراك مستوى ناتجها الداخلي الخام لكل فرد المسجل في الثمانينيات، رغم الانخفاض الهام لقيمة العملة الوطنية: في سنة 1987 (أعلى مستوى تم بلوغه منذ الاستقلال)، فقد قدّر الناتج الداخلي الخام لكل فرد بـــ 2892 دولار (كانت قيمة الدولار آنذاك تعادل 4,8 دينار). وفي سنة 2004، بلغ الناتج الداخلي الخام لكل فرد 2620 دولار (تعادل قيمة الدولار7,2 دينار)[2].

II.3. الجوانب الاجتماعية:

II.3.1. البطالة:

قدرت نسبة البطالة التي أعلن عنها الديوان الوطني للإحصائيات بالنسبة لسنة 2004 بـــ 17,7 %. حيث كانت تقدر هذه النسبة في سنة 2000 بحوالي 29,5 %. وأكثر من ذلك، فإن التقييم يتم على أساس المعايير الأكثر صرامة للمكتب الدولي للعمل، أي فئة سكانية عاملة اعتبارا من سن 15 سنة (وذلك بالرغم من أن التمدرس إجباري في بلادنا إلى غاية سن 16 سنة وبالرغم من أن الحصول على مناصب الشغل، يتوقف على الإعفاء من التزامات الخدمة الوطنية في السن 18 سنة على الأقل)[3].

II.3.2. مستوى الفقر:

من بين المؤشرات المهمة لقياس الفقر في البلدان، يمكن ذكر مقياسين مهمين ألاوهما:

1/ مستوى الفقر الغذائي: وهو المبلغ المالي الضروري لتلبية الحدّ الأدنى من الحاجيات الغذائية الأساسية، والتي قد توفر 2100 حريرة للفرد الواحد يومياً[4].

---

[1] المرجع نفسه، ص 2، بالتصرف.

[2] نفس المرجع، ص 2.

[3] نفس المرجع، ص 2، بالتصرف.

[4] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 1998، مرجع سابق، ص 187.

2/ مستوى الفقر العام: ويتم قياسه بإضافة عنصر أدنى غير غذائي إلى الحدّ الغذائي ويمثل هذا العنصر النفقات الأساسية غير الغذائية والتي يمكن لأسرة تملك وسائل تلبية حاجاتها الغذائية المقدّرة بـــ 2100 حريرة للفرد يومياً إضافة لحاجاتها الغذائية الأساسية[1].

إن المعطيات المستخلصة من خلال التحقيق الذي قام به الديوان الوطني للإحصائيات حول نفقات استهلاك الأسر على المستوى الوطني سنة 2000 (مارس 2000– أفريل 2001) تبيّن النتائج التالية:

* مستوى الفقر الغذائي، بلغ نسبة 3,1 % من مجموع السكان الكلي أي ما يعادل 952.000 شخص. وهو ما كان يقدّر بـــ 3,6 % سنة 1988 و5,7 % سنة 1995 .

* مستوى الفقر العام، بلغ انتشار الفقر نسبة 12,1 % أي ما يعادل 3.719.000 شخص فقير. وهو ما كان يقدّر بـــ 8,1 % سنة 1988 و14,1 % سنة 1995. إذ يلاحظ ارتفاع في نسبة الفقر بين سنتي 1988 و1995، وتراجع بين سنتي 1995 و2000.

وبمفهوم مطلق فإن مستوى الفقر العام قد ازداد بين سنتي 1988 و1995 من: 1.885.000 شخص إلى 3.986.000 شخص، لينخفض بعدها سنة 2000 إلى 3.719.000 شخص، ثم إلى 2,2 مليون شخص سنة 2004. بالإضافة إلى أن عدد السكان الذين يعيشون بدولار واحد في اليوم.

وحسب تصورات أنجزتها مصالح التخطيط والاستشراف، فقد انتقلت نسبة السكان الذين يعيشون تحت حد الفقر الغذائي أو المدقع من 2,0 % سنة 2002 إلى 1,9 % سنة 2003، لتصل إلى 1,6 % سنة 2004. كما انتقل مستوى الفقر العام من 8 % إلى 6,8 % ما بين سنتي 2003 و2004[2].

وفيما يلي جدول يبين التقديرات الوطنية حول الفقر:

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2001، ص 29.

[2] معطيات مصالح مندوبية التخطيط.

الجدول رقم (7) : التقديرات الوطنية حول الفقر

		الحضري	الريفي	الوطني	الحضري	الريفي	الوطني	الحضري	الريفي	الوطني	الوطني	الوطني	الوطني
		1988			1995			2000			2002	2003	2004
المستوى النقدي Seuil en DA/ an personne.	المستوى الغذائي SA	2181	2165	2172	10991	10895	10943	13946	13849	13905	–	–	–
	مستوى الفقر العام SPG	2771	2809	2791	14706	14946	14827	19794	19692	19751	–	–	–
معدل الفقر (%)	المستوى الغذائي SA	1,9	5,2	3,6	3,6	7,8	5,7	2,9	3,4	3,1	2,0	1,9	1,6
	مستوى الفقر العام SPG	4,8	11,0	8,1	8,9	19,3	14,1	10,3	14,7	12,1	8,5	8,0	6,8
عدد الفقراء (بالآلاف) Nombre de pauvres en milliers	المستوى الغذائي SA	210	639	850	504	1107	1611	523	429	952	–	–	–
	مستوى الفقر العام SPG	532	1353	1885	1247	2739	3986	1842	1876	3719	–	–	2200

المصدر: بتصرف من معطيات مصالح مندوبية التخطيط.

SA : Seuil alimentaire
SPG : Seuil de pauvreté générale

غير أن تراجع الفقر لا يمكن أن يحجب انتقال الحاجات نحو مستوى مطالبة أعلى، إذ يعطي معنى جديدا لإدراكه. ويتجلى هذا التطور بالفعل عبر مظاهر متعددة في مجالات تتنوع أكثر فأكثر. وبعد المطالبة بالسكنات والتشغيل، يطالب السكان اليوم أكثر بالتطبيق الأفضل للقوانين والحضور الأكثر صرامة للدولة في إطار أدائها للمهام المنوطه بها.

II.3.3. مناصب الشغل:

يجدر التذكير بأن برنامج الحكومة قد أخذ على عاتقه الالتزام الوارد في البرنامج الرئاسي المتمثل في استحداث في ظرف خمس سنوات (2004– 2009) مجموع مليوني منصب شغل، منها مليون منصب شغل عن طريق التوظيفات ومليون معادل منصب شغل.

وفي هذا الميدان، سجلت سنة 2004 استحداث مجموع قرابة 717.000 منصب شغل (منها قرابة 448.000 منصب عن طريق التوظيف وقرابة 268.000 معادل منصب شغل) مقابل قرابة 2.356.000 منصب شغل استحدث خلال الفترة المتراوحة من 1999 إلى 2003 (منها قرابة 1.451.000 منصب شغل عن طريق التوظيف وقرابة 905.000 معادل منصب شغل)[1].

وقد استفادت المؤسسات الخاصة بشكل معتبر من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، حيث بلغت حصيلة هذا البرنامج 22.400 مؤسسة، أساسا المؤسسات الخاصة (96 %) التي تنجز 16698 مشروعا في هذا الميدان[2].

كما أن توزيع حصة المناصب الجديدة لكل ألف ساكن حسب المناطق، يبرز حركية شديدة في منطقة الجنوب (40 منصب شغل لكل 1000 ساكن)، تليها منطقة الهضاب العليا (28 منصب شغل لكل 1000 ساكن). وتتراوح هذه الحصة ما بين 11 لكل 1000 ساكن في ولاية وهران و13 منصب/ 1000 ساكن في ولاية تندوف[3].

من حيث الأرقام، سجل بولاية الجزائر العاصمة أهم عدد من المناصب الجديدة (50.918 منصب شغل)، وسجل أضعف عدد بولاية تندوف (3381 منصب شغل)[4].

إن هذا التوزيع يترجم حرص السلطات العمومية على تخفيف الفوارق الجهوية كما جاء في مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي.

---

[1] مصالح رئيس الحكومة، مرجع سبق ذكره، ص 7.

[2] تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2004، المرجع نفسه، ص 120.

[3] نفس المرجع، ص 121.

[4] نفس المرجع، ص 121.

في الختام، لابد من الإشارة أن مناصب الشغل التي أحدثت والتي اعتبرت هدفاً جوهرياً تطغى عليها مناصب الشغل المؤقتة والموسمية[1].

4.II. الاستثمار:

إجمالا، لوحظ ما يلي[2]:

أ- أن الاستثمار التنموي من ميزانية الدولة قد بلغ:

- 2.348,7 مليار دينار (أي 29,3 مليار دولار) ما بين 1999 و2003.
- 652,2 مليار دينار (أي 8,9 مليار دولار) بالنسبة لسنة 2004 وحدها.

ب- أن الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي قد بلغ:

- 1.328,4 مليار دينار (أي 16,59 مليار دولار) ما بين 1999 و2003.
- 523,1 مليار دينار (أي 8,7 مليار دولار) خلال سنة 2004.

ت- في المجموع، إذا جمعنا الاستثمار العمومي والاستثمار الخاص (الوطني والأجنبي) تكون النتائج على النحو التالي:

- 3.677,1 مليار دينار (أي 46 مليار دولار) بالنسبة للفترة المتراوحة ما بين 1999 و2003.
- 1.175,3 مليار دينار (أي 17,6 مليار دولار) بالنسبة لسنة 2004.

ث- مجموع المؤسسات الجديدة التي أنشئت عام 2004 عن طريق جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وعن طريق القروض الممنوحة للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، بلغ أكثر من 57.000 مؤسسة في حين يجدر التذكير بأن الالتزامات المتخذة بالنسبة للفترة الخماسية (2004- 2009) تتعلق بإنشاء 100.000 مؤسسة وصناعة صغيرة ومتوسطة جديدة.

وما يمكن أن نستخلصه، أن حركية الاستثمار تعرف منذ سنة 2000، منحنى نمو دائم بفضل جهود الدولة. لكن ورغم التحسن الذي يشهده الاستثمار المحلي والأجنبي، فإن المناخ الاستثماري في الجزائر مازال بحاجة ماسة إلى إزالة الكثير من العوائق، تتعلق أساساً بـــ: الأمن، البنية التحتية، الجهاز المصرفي، العقار، الفساد وغيرها[3].

---

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004، الدورة العامة العادية 26، جويلية 2005، ص 121.

[2] مصالح رئيس الحكومة، المرجع نفسه، ص 10.

[3] زعباط عبد الحميد، المرجع سبق ذكره، ص 56.

III. آفاق النمو الفعلي والمستديم:

حتى يتمكن البلد من بعث نموه الاقتصادي، فإن الأمر يتطلب عملا متسارعا وعريضا في المجالات التالية:

1.III. تدعيم سياسات الاقتصاد الكلي:

من الضروري وبلا شك إيلاء أولوية عالية لتدعيم استقرار الاقتصاد الكلي وتقوية القدرة على المنافسة من خلال سياسات سليمة فيما يتعلق بالضرائب والنقد وسعر الصرف.

وفي هذا الصدد، سوف تلعب السياسة الضريبية دورا مهما على وجه الخصوص. فإلى جانب قيامها بضمان الاستقرار المالي، ينبغي توجيه هذه السياسة نحو تحقيق معدلات أعلى من النمو، وتخفيض أعداد الفقراء. ولذلك، سوف تبرز الحاجة في حالات كثيرة إلى رفع كفاءة الضرائب وتحصيل الإيرادات من خلال تدابير إصلاح مختلفة، بما في ذلك إعادة توجيه النظام الضريبي من نظام يعتمد على الضرائب على التجارة الخارجية إلى ضرائب على الاستهلاك المحلي ذات قاعدة عريضة، والحد من الإعفاءات الضريبية، وتدعيم الإدارات المعنية بالإيرادات. ومن الضروري، في الوقت ذاته، تخفيض الإنفاق غير المنتج (مثل الإنفاق العسكري والدعم الحكومي والتحويلات لصالح المشروعات العامة عديمة الكفاءة) وزيادة الإنفاق لصالح الفقراء، مما يؤدي إلى تحسين نوعية المصروفات العامة وتدعيم الترابط الاجتماعي. وينبغي أن تدعم إعادة توزيع الموارد هذه، تعزيز نظم إدارة المصروفات، خاصة بغرض مراقبة تقديم الخدمات العامة وشبكات الأمان الاجتماعي عن كثب. ورغم ذلك، ينبغي بصفة عامة الحد بشدة من قيام الحكومة بالاقتراض من القطاع المصرفي، إن لم يكن إلغاؤه، حتى يمكن توفير مجال أوسع للبنوك لتمويل القطاع الخاص وتسهيل الإدارة النقدية.

وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تسعى السياسة النقدية إلى احتواء النمو في عرض النقود بغرض الإبقاء على التضخم قيد السيطرة. وتحقيقا لهذا الغرض، قد يكون من المرغوب فيه الاعتماد بصورة متزايدة على وسائل غير مباشرة للرقابة النقدية خاصة عمليات السوق المفتوحة، مع التأكد من تحديد أسعار الفائدة بحرية وفقا لقوى السوق.

وفيما يتعلق بدور سياسة سعر الصرف، فقد أدى التحول تجاه زيادة مرونة سعر الصرف إلى تصحيح أوجه سوء التكافؤ الأساسية بين العملات. ورغم ذلك، فإن البلد مطالب بأن يدرك أهمية الإبقاء على أسعار الصرف الحقيقية المنافسة، تسهيلا لاندماجها في الاقتصاد العالمي، وجذب الاستثمار وتشجيع تنويع الصادرات والنمو[1].

---

[1] إيفانجيلوس أ. كالاميتسيس، الحاجة إلى سياسات محلية ودعم دولي أقوى، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2001، المجلد 38، العدد 4، ص 12، بالتصرف.

2.III. التعجيل بالإصلاحات الهيكلية:

مع دعم استقرار الاقتصاد الكلي، سوف يحتاج البلد إلى التعجيل بالإصلاحات الهيكلية لإزالة العقبات أمام النمو والاستثمار، وكذلك لتخفيض أعداد الفقراء وعدم المساواة. وذلك بإيلاء اهتمام خاص إلى المجالات الحاسمة التالية:

1.2.III. الاستثمار البشري وبناء القدرات:

تماشيا مع أهداف التنمية الدولية، سوف يكون من المهم تعزيز برامج التعليم الأساسي حتى يمكن تعميم التعليم الابتدائي الشامل، والقضاء على التفرقة بين الجنسين في الوصول إلى مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي. إلا أن التقدم في التعليم والتدريب ينبغي أن يكون أوسع وأعمق بما يساعد البلد على سد الفجوة الرقمية، والاستفادة الكاملة من الكم الهائل من المعارف المتاحة على الإنترنت، وتحسين قدرته على التنافس في الأسواق الدولية. وبالمثل يتعين بذل جهود مكثفة لتوسيع نطاق خدمات الرعاية الصحية، حتى يتسنى خفض معدلات وفيات الرضع والأطفال وكذا معدلات وفيات الأمهات أثناء الوضع. والأهم من ذلك هو ضرورة شن حملات قوية لمواجهة وباء فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز) من خلال برامج شاملة للوقاية والرعاية والعلاج[1].

2.2.III. تحسين البنية الأساسية ودفع التنمية الزراعية:

وذلك من خلال قيام البلد باستثمارات جديدة في الطرق والموانئ والمياه النقية والقوى الكهربائية والاتصالات السلكية واللاسلكية، كما يعتبر الاستثمار في مرافق النقل ذا أهمية كذلك. وسوف يكون من الضروري تغيير الممارسات الزراعية وزيادة الكفاية الإنتاجية بالنسبة لكل من الحاصلات الغذائية والتصديرية، حتى يتسنى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتخفيض أعداد الفقراء[2].

3.2.III. تحرير التجارة الخارجية:

لقد تعزز دافع الانفتاح على الاقتصاد العالمي للكثير من الدول من خلال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتوقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية لزيادة حجم التجارة البينية. بالنسبة للدول النامية فإن الانفتاح الاقتصادي والتحرير التجاري أصبح بالنسبة لحكوماتها حتمية وليس خيارا بعد اندثار كل البدائل التي كانت متاحة أمامها غير بديل اقتصاد السوق. إن الانغلاق وعدم الانفتاح على العالم الخارجي أصبح يعني بالنسبة للدول النامية تهميشا وحرمانها من رؤوس الأموال الأجنبية وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية.

---

[1] إيفانجيلوس أ. كالاميتسيس، المرجع نفسه، ص 12، بالتصرف.

[2] نفس المرجع، ص 13.

في هذا المجال كذلك، اتخذت الجزائر عدة إجراءات، وذلك بالترخيص والتسهيل للقطاع الخاص القيام بعمليات الاستيراد والتصدير. في حين كانت الليونة على القيود الجمركية جد واسعة، إلاّ أنّ القيود غير الجمركية ما تزال كذلك قائمة.

بالإضافة إلى ذلك، وقعت الجزائر مؤخرا على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى منطقة التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي كذلك انطلاقا من سنة 2018. بيد أن دخول الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في نهاية 2005 وبداية 2006، جاء متأخرا وسريعا. حيث كان يفترض على الجزائر أن تنضم باكرا إلى هذه المنظمة (OMC)، لكي تحمي اقتصادها الوطني، ومن جهة أخرى، كان قرار هذا الانضمام جد سريع نظرا لطابع الاقتصاد الوطني والذي مازال نموه يخضع بشكل كبير إلى الأسواق البترولية والظروف المناخية، كما أن التفكيك شبه الكلي للحماية الجمركية وغير الجمركية على اقتصادنا الوطني، سوف يفسح المجال للمنافسة الأجنبية من تقليل توسع نسيجنا الصناعي الموجود، وكمثال لذلك فقد شرعت الدولة في تفكيك الصناعات الغذائية، النسيجية، الصيدلانية... ولكي تتمكن الجزائر من مواجهة هذه المنافسة القوية فهي بحاجة إلى تنويع وزيادة حجم منتجاتها لاسيما المصنعة وتحسين نوعيتها طبقا للمعايير الدولية والتحكم في تكاليفها حتى تصبح قادرة على المنافسة.

وفي هذا الإطار يصبح من الضروري على الجزائر أن تواصل الإصلاحات المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي، وخاصة إصلاح القطاع المالي والمؤسسات العمومية[1].

4.2.III. تحرير الأسعار:

تشكل القيود على الأسعار، مصدر إشارات مغلطة عن التكاليف الحقيقية أو هامش الربح الحقيقي بالنسبة للمنتجين. والعودة إلى حقيقة الأوضاع تقتضي استرجاع مكانة السوق في تحديده لحقيقة الأسعار.

ويضاف إلى هذا، فإن تحرير الأسعار يجب أن يكون مصحوبا بالإدخال الجدي للمنافسة، حتى لا يقع المستهلكين رهينة في يد الاحتكاريين (monopolistes).

فبالنسبة للجزائر، فقد تم إنجاز خطوات متقدمة في هذا المجال. حيث ارتكز إصلاح الأسعار على تركها تتحدد وبكل حرية عن طريق السوق، لاسيما بإلغاء تدريجيا دعم الأسعار والضغوط المطبقة على هامش ربح لمعظم السلع والخدمات.

وفي الأخير، نشير إلى أن بعض الأسعار ما تزال تتحدد إداريا كأسعار المياه، والكهرباء والبنزين. إن إتاحة المجال للمؤسسات في تحديدها لهذه الأسعار وبكل حرية سوف يمكنها من تغطية تكاليفها، رفع طاقتها في تمويل استثماراتها المتعلقة بتجديد تجهيزاتها، رفع إنتاجها، تقديم للمستهلكين منتجات

[1] KADA. AKACEM, op.cit, P 145.

وخدمات ذات جودة ونوعية جيدة، وبلوغ أيضا مشاركة حسنة في النمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي. غير أن الجزائر من مصلحتها الحرس على بلوغ بعض الأسعار مستوى أعلى من الأسعار العالمية، خاصة في مجال الطاقة، وهذا لإعطاء المؤسسات الجزائرية ميزة نسبية تمكنها من مواجهة المنافسة الدولية[1].

5.2.III.إعادة هيكلة وخوصصة المؤسسات العمومية:

في هذا المجال كذلك الجزائر ما تزال بعيدة مقارنة بالدول التي سبقتها (تونس، المغرب، مصر، الأردن،...)، مما ينعكس سلبا على النمو الاقتصادي. إن بطء الجزائر في هذا المجال ليس لكونها لم تخوصص بعد معظم مؤسساتها الاقتصادية العمومية (م.ا.ع)، لكن السبب يعود أن البعض من هذه المؤسسات التي تم إعادة هيكلتها، تشكل في الواقع عبئا ثقيلا على الاقتصاد الوطني في حين كان يفترض في النموذج السابق للتنمية الجزائرية أن تقوم هذه المؤسسات بدورها الرئيسي المتمثل في خلق الثروة والنمو :

* حيث أنها تنتج أقل من طاقتها الإنتاجية.
* نوعية منتجاتها وخدماتها هي دون المتوسط العالمي.
* تكاليف منتجاتها الجد مرتفعة هي بعيدة عن المنافسة.
* وتشكل عبئا ماليا ثقيلا على الدولة.

ومن جهة أخرى، فإن الجزء الأكبر من ديون الجزائر الخارجية توجه إلى تمويل هذه المؤسسات (م.ا.ع)، والتي يفترض عليها أن تكون كما أشرنا سابقا، المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي. وإذا به ليس فقط النمو الاقتصادي المرتقب فهو لم يجسد على أرض الواقع، إنما وبدون أي مبالغة، كانت المؤسسات الاقتصادية العمومية (خاصة ديونها)، المسؤولة الأولى عن حدوث أزمة متعددة الأبعاد (multidimensionnelle) (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الأمنية...) والتي مازالت تزعزع البلاد.

ولحل هذا المشكل شرعت الجزائر في تطبيق برنامج إعادة هيكلة وخوصصة للمؤسسات الاقتصادية العمومية.

فإعادة الهيكلة التي شرعت في تنفيذها الجزائر منذ بداية الثمانينيات (1980)، يعني قبل بدأ تنفيذ التوجه نحو اقتصاد السوق، في سنة 1989، ترتكز على اتخاذ تدابير قابلة لتحسين تسيير المؤسسات العمومية. مما يسمح هذا على التصنيف بين المؤسسات القابلة للاستمرار في اقتصاد السوق وتلك التي يجب خوصصتها.

[1] Idem, P 145.

لكن النتائج والوضعية الحالية المزرية لأغلب المؤسسات العمومية، تبقى بعيدة لتتوافق مع المجهودات والتضحيات التي تمت، خاصة المالية. بالفعل فقد كلفت الدولة إعادة الهيكلة المالية خلال الفترة 1990-1996 حوالي 10 مليار دولار[1].

وابتداء"من سنة 1996 تم خوصصة وحل مئات من المؤسسات الصغيرة، خاصة على المستوى المحلي والجهوي. في حين أن، ورغم البرنامج المصمم بمساعدة البنك العالمي، خوصصة المؤسسات العمومية ذات الحجم الكبير المعلنة، لم تجسد بعد على أرض الواقع.

مع ذلك، فإن خوصصة الاقتصاد، عرفت نجاحا منذ بداية الإصلاحات، وذلك بفضل إلغاء احتكار الدولة، خاصة في قطاع التجارة، الخدمات، البناء، المحروقات، الاتصالات، التأمينات، والقطاع البنكي.

وفي الأخير، لابد من الإشارة أن الحكومة في هذه الحالة سوف تواجه معضلتين[2]. فمن جهة، إذا واصلت الحكومة مساندتها للمؤسسات الاقتصادية العمومية عن طريق التطهيرات المالية، فهي بذلك ستشجع، التبذير، الفساد، الرداءة والإدارة غير الفعالة. بالإضافة إلى ذلك سوف تخلق عند العمال والإدارة الشعور بعدم الاضطرار لبذل المجهودات الضرورية لمواجهة المنافسة الوطنية والدولية، مادام أن الدولة تؤمّن لهم في كل مرة ما يحتاجون إليه. ومن أجل تجنب هذا المشكل يجب على السلطات العمومية القيام ببعث إنذار واضح وبدون أي تساهل لهذه المؤسسات العمومية. ومن جهة أخرى، في حالة أن الدولة ستنفذ فعلا برنامج إعادة هيكلة وخوصصة للمؤسسات العمومية، فهذا يعني أن عددا كبيرا من التسريحات التي ستضاف إلى العدد الهام من البطالين المسجلين قبلا". مما يؤدي هذا إلى زيادة مقاومة ومعارضة النقابيين. غير أن البرنامج الثاني للإنعاش الاقتصادي لابد أن يسمح بتخفيف الآثار. فضلا عن ذلك، يجب الإشارة أنه على الدولة المسؤولية في إيجاد حل للعمال الذين سيتم تسريحهم، وأيضا بخلق الوظائف من أجل المواطنين الذين هم في سن العمل. وكذلك لها المسؤولية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية أين يتمكن كل السكان الجزائريين من الاستفادة منها. لأنه سيكون من غير العدل وغير ديمقراطي، غير وطني بالتضحية والرهان بسعادة الأغلبية مقابل أقلية والتي تم إعانتها تكراراً عن طريق مختلف التطهيرات، وذلك لأبسط الأسباب كون هؤلاء الأقلية من العمال لديهم الحظ في تواجدهم مسجلين في سجل كشوفات الأجور للمؤسسات العمومية، في حين أن العدد الكبير منهم يمثلون في الواقع، موظفين وهمين، بطالين مقنعين. في هذه الحالة سيكون من غير العدل دفع أجور (زائد علاوات فوق ذلك) لهذه الفئة بدل من دفعها لمن يستحقون ذلك، كالبطالين، والمعوقين، والمسنين بدون معاش...

[1] Idem,, p148.
[2] Idem, P 148.

III.2.6. إصلاح سوق العمل:

إن التخفيف من ضيق سوق العمل والبطالة وانعكاساتها السلبية على الجانب الاجتماعي، وخاصة على فئة الشباب، يتطلب من الدولة الإسراع بالقيام بتحسين حركية ومرونة سوق العمل، وكذا الحفاظ على حقوق العمال وبإعادة النظر في القوانين خاصة تلك المتعلقة بتأمين البطالة والتقاعد المسبق، وإلا ستكون لشريعة الغاب مكانة في تسيير سوق العمل.

III.2.7. إصلاح القطاع المالي:

هناك علاقة وطيدة بين نجاعة القطاع المالي (البنوك، شركات التأمين، بورصة القيم، صندوق المعاش...) والنشاط الاقتصادي لبلد ما وبالتالي النمو الاقتصادي. بالفعل، فإلى جانب كونه عنصر جوهري في السياسة النقدية، يعتبر القطاع المالي عامل ضروري في تمويل القطاع الخاص الذي يعد هذا الأخير القاطرة الرئيسية للنمو الاقتصادي في اقتصاد السوق. ومن جهة أخرى، فإن النظام المالي الفعال يعد ضروريا أيضا من أجل إعادة هيكلة وخوصصة المؤسسات العمومية.

لأجل ذلك، يجب أن تتخذ كامل الإجراءات حتى يتمكن القطاع المالي من مباشرة وظائفه الوسيطية بكل لياقة (جمع والتخصيص الأكثر كفاءة للأموال المتداولة) والدفع.

بالنسبة للجزائر ورغم بعض التدابير السليمة التي اتخذت، كتلك المتعلقة بقانون النقد والقرض لسنة 1990 (الترخيص بخلق بنوك خاصة)، تبقى بعيدة في هذا المجال وبالتالي ترقية النمو. وتعود الحالة السلبية للقطاع المالي الجزائري بالدرجة الأولى إلى ضعف البلد في تفوقه في تحقيق النمو الاقتصادي، مادامت البنوك تعمل أكثر كصناديق بسيطة تابعة للدولة وليس كبنوك تجارية حقيقية، بورصة القيم معدومة بشكل مطلق.

ويضاف إلى هذا، أن حالة القطاع المالي الجزائري تعتبر كعامل سلبي في ضعف الاستثمارات الأجنبية. فحسب المستثمرين الأجانب المتواجدين بالبلد يرون أن هذه الحالة تشكل مصدرا للإحباط. بيد أن، تدابير جديدة أعلنتها الجزائر والتي يفترض أن تساهم في تغير بنية وديناميكية القطاع : وعلى سبيل المثال، الخوصصة الجزئية للقرض الشعبي الجزائري، أحد البنوك العمومية الستة، ويتوقع ذلك في نهاية جويلية 2006؛ تعزيز الرقابة البنكية، خاصة منذ مشكلة البنك الخاص الخليفة[1].

III.2.8. اعتبارات أخرى:

III.2.8.1. تعزيز القدرات الهندسية:

تتمثل القدرات الهندسية في مجمل كفاءات التصميم ووضع الخطط التي بدونها يفشل تنفيذ أو إنجاز المشاريع الاستثمارية. بمعنى آخر، هي تلك القدرات الفنية التي تضع حيز التطبيق مخططات إنجاز الأعمال والعمليات الضرورية لإقامة المرافق أو الهياكل الصناعية مثل الورشات والمصانع وهياكل

[1]Idem,, p147.

أخرى للخدمات المختلفة. وعليه، فباعتبار القدرات الهندسية سابقة لعمليات التنفيذ والإنجاز، يصبح توفرها وتعزيزها أمرا يضمن تحقيق المشاريع الاستثمارية، الصناعية منها وغيرها[1].

III.2.8.2. تشجيع الاستثمار الخاص:

بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يمكنه تحقيق فوائد مضافة من خلال نقل التكنولوجيا والدراية الفنية وكذا زيادة فرص الوصول إلى الأسواق الدولية. لكن توفير المناخ الداعم للاستثمار الخاص يتطلب أولا وقبل كل شيء إطارا تنظيميا موثوقا به، ونظاما قانونيا عادلا وكفؤا، يحمي حقوق الملكية، وينفذ العقود على نحو ملائم، ويحمي المنافسة الصحية.[2]

III.3. التعجيل بالإصلاحات المؤسساتية:

III.1.3. إعادة تحديد دور الدولة:

لم يكن هناك حدود مقررة لمجال نشاط الدولة، حتى وقت قريب. فبالإضافة إلى الوظائف السيادية لها (مثل الأمن، والعدالة والتعليم، والرعاية الصحية) انخرطت في الحياة الاقتصادية عن طريق سيطرتها المباشرة على إنتاج وتوزيع عدد كبير من السلع والخدمات. وكانت الدولة مسؤولة أيضا عن إدارة المؤسسات المالية.

وفي النهاية خارت قوى نظام التدخل هذا، الذي كان يجرى تبريره بطرق مختلفة. إلا أنه لم يفسح الطريق للمبادرة الخاصة المزدهرة. فقد حد إطار تنظيمي تقييدي من المبادرات الخاصة بحيث أصبحت مقصورة على نواحي النشاط الهامشية، كما أجهض بزوغ طبقة من منظمي المشروعات الحقيقيين.

ويتعين على الدولة أن تخلص نفسها تحديدا من هذا الإطار التنظيمي التقييدي، إذا ما كانت تريد أن تحقق ما تصبو إليه من إمكانات في الاقتصاد العالمي. ولكي يحدث هذا، يجب أن يركز العمل الحكومي على أربعة مجالات[3] :

أ- تحقيق استقرار وضع الاقتصاد الكلي. ويعتبر هذا أمرا أساسيا إذا أرادت الدولة أن تكون قادرة على المنافسة في الاقتصاد المعولم. ويتطلب هذا ضرورة احتواء معدلات التضخم المرتفعة، والإنفاق غير المنتج، واختلال الموازنات المالية والعجز الضخم في موازين المدفوعات. وعندئذ فقط

---

[1] محند سعيد أوكيل، معضلة النمو الاقتصادي وآفاقه في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، قرص الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر14-2005/11/15، ص7.

[2] إيفانجيلوس أ. كالاميتسيس، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[3] سينى ندياى، دور الإصلاحات المؤسسية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، ديسمبر2001، المجلد38، العدد4، ص18-19، بالتصرف.

يمكن للدولة أن تخصص موارد أكبر لإقامة البنية الأساسية الكافية (مثل الطرق، والموانئ والمطارات، والكهرباء والمياه)، وتدعيم قواعد التنمية طويلة الأجل (مثل التعليم، والرعاية الصحية، والبيئة)، ومكافحة الفقر والاستبعاد.

ب- تخفيض حجم القطاع العام. يتطلب الأمر أن تنسحب الدولة من القطاع التجاري وتخصيص مزيد من الوقت والموارد لتقديم الخدمات العامة الأساسية. وخصخصة المنشآت العامة غير الكفؤة هي الأداة لتحقيق ذلك. إذ أن القطاع الخاص مؤهل بدرجة أفضل كثيرا من الحكومة لإدارة نواحي الأنشطة التجارية بطريقة فعالة، نظرا لأن أجهزة اتخاذ القرار بها أقل تعقيدا، كما أن قدرتها على التكيف مع البيئة أكبر.

ت- إصلاح الإطار التنظيمي. يجب أن تسترشد الإصلاحات في هذا المجال بالرغبة في تحرير الأنشطة الاقتصادية، وتشجيع المنشآت الحرة. ومن ثم، فإن الدولة يجب أن تشجع المنافسة الصحية بين منشآت الأعمال مع القضاء على الريع والربح المتراكم الاقتصادي.
ويقتضي الأمر وضع إطار يسمح لقوى السوق بتحديد الأسعار. ويؤدي مثل هذا الإطار إلى تشجيع المنافسة بين منشآت الأعمال وإلى تقليص التشوهات اللصيقة في أي نظام للرقابة وتحديد الأسعار إداريا. وعلى الجبهة الخارجية، فإن الأمر يقتضي أن تقوم الدولة بتحرير عمليات التجارة ومعاملات الصرف الأجنبي لجذب الاستثمار الأجنبي.

ث- نظام الإدارة الجيد. يتطلب الأمر أن تقوم الدولة بالتركيز على الموضوعات التالية:
* شفافية الحكومة. يجب أن يبقى المواطنون على علم بالقرارات التي تصدرها الدولة ومبرراتها.
* بساطة الإجراءات. سواء بالنسبة لموضوعات المالية العامة والاستثمار أو المجالات الأخرى يجب أن تكون الإجراءات الإدارية أبسط ما يمكن، مع تقليل عدد المشاركين فيها إلى أدنى حد ممكن.
* المسؤولية. يجب أن يكون الموظفون العموميون خاضعين للمساءلة ومعاقبتهم عند الضرورة على أي جريمة.
* محاربة الفساد. يعتبر القضاء على هذا البلاء أمرا حتميا لتشجيع المنافسة الصحية، والقضاء على التكلفة الإضافية، وتدعيم كفاءة الإدارة الاقتصادية.
* الحرية الفردية والتعبير الجماعي. يعتبر وجود صحافة حرة ومسؤولة بصفة خاصة أحد الأعمدة المهمة للديمقراطية.
* استقلال النظام القانوني. يجب أن يكون النظام القانوني متحررا من أي ضغط أو تدخل من جانب القوى السياسية أو أية منظمة أخرى، لكفالة استقلال ونزاهة القرارات التي يتخذها.

III.2.3. استغلال فرص التصدير ما بين الدول العربية:

باعتبار الصعوبات التي قد تعترض عملية التبادل مع الدول الغربية، فإن البلدان العربية ذاتها يمكن أن تعزز التعاون ما بينها مع التركيز على الاستثمارات الصناعية والإنتاجية[1].

خاتمة الفصل:

لقد عرف النمو الاقتصادي خلال فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) ارتفاعاً مقبولاً في وتيرته، مسجلا بذلك نمو في المتوسط نسبته 5,4 %. كما أحرز النمو الاقتصادي خارج المحروقات تقدما قدرت نسبته في المتوسط بـــ 6,5 %[2] لنفس الفترة. والذي تحقق أساسا بفضل قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات. وخلافا لما حدث في السنوات السابقة، فقد شهد قطاع الصناعة تحسنا طفيفا في قيمته المضافة قدرت بـــ 2,1 %. في هذا الشأن، سمح التحسن في معدل النمو الاقتصادي باستحداث العديد من فرص العمل الجديدة، وهبوط معدلات البطالة، وتقليص الفقر. كما شهد البلد في نهاية سنة 2004 تقدما في مجال تحسين أهم المؤشرات المالية الكلية. كما سبق ورأينا آنفا.

في نفس السياق، ورغم الانتعاش الطفيف الذي شهده نشاط القطاعات الإنتاجية في السنوات القليلة الأخيرة، إلا أن النمو الاقتصادي يبقى دائما متأثراً بما يحدث في قطاع المحروقات والذي يقدم نسبة 30 % من الثروة الوطنية، ثم يليه قطاع الخدمات بنسبة 29 %، وتساهم الفلاحة وقطاع البناء والأشغال العمومية في حدود 30 %. أما عن القطاع الصناعي فهو يقدم نسبة 8,6 % من الناتج المحلي الخام.

ويجدر الإشارة، أن الاعتماد المستمر على قطاع المحروقات دون القدرة على تنويع المخرجات، والتأخر الحاصل في مجال عصرنة المؤسسات العمومية، وكذا التأخر في مجال إصلاح القطاع المالي، بالإضافة إلى العراقيل التي تواجه الاستثمار في الجزائر بالرغم من ارتفاع حجمه، ومع عوامل أخرى، من شأنها أن تمنع من الاحتفاظ بنسب نمو اقتصادي معتبرة على الدوام.

وفي ظل هذه الظروف، فإن النمو الاقتصادي الذي يميز الجزائر منذ سنة 2000، في الواقع له ثلاث خصائص تتمثل في :

1- هو نمو ناتج عن ضخ مبالغ كبيرة في استثمارات عمومية جديدة.

---

[1] محند سعيد أوكيل، المرجع نفسه، ص8.

[2] بتصرف من معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

2- هذا النمو ناتج عن الارتفاع المعتبر للنفقات العمومية، وهذه الأخيرة تمولها الدولة بواسطة المحروقات.

3- النمو الاقتصادي عندنا مرتبط بالظرف البترولي العالمي، فمادامت الأسعار مرتفعة فإن الدولة قادرة على تمويل هذا النمو، وبالعكس إذا ما انخفضت أسعار النفط أو أننا نتوقف عن إنتاج النفط بكميات كبيرة، فإن النمو الاقتصادي سيتوقف.

إن ما يتطلب الآن على الجزائر للعودة إلى مسار النمو السريع والكافي هو القيام ببناء اقتصادها على مثال ما قامت به الدول السابقة، وذلك من خلال المواصلة والتعمق في الإصلاحات التي لم تكتمل خاصة تلك المتعلقة بالإصلاحات الهيكلية والمؤسساتية. لأن تحقيق الاستقرار الكلي للاقتصاد الوطني هو شرط ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي ولكنه ليس بشرط كافي.

الفصـــل الرابـــع:
الدراسة التطبيقية

تمهيـــد:

يهتم الباحث في مجالات القياس الاقتصادي بدراسة وتحديد العلاقات السببية بين المتغيرات الاقتصادية، الذي يتطلب بالأساس الإلمام الجيد بجوانب النظرية الاقتصادية المتعلقة بالظاهرة والتي تحدد اتجاهاتها العامة. كما يتطلب مجال البحث في هذا الميدان، الإلمام بأدوات التحليل الرياضي والإحصائي والتي تساهم في تصميم النموذج.

خصصن هذا الفصل إلى موضوع الدراسة التطبيقية، أين نحاول من خلاله تصميم وتقدير مع تفسير العلاقة بين ظاهرة النمو الاقتصادي في الجزائر وتطور المتغيرات المفسرة لها استناداً إلى بعض النظريات الاقتصادية التي تطرقنا إليها في الفصل الأول. في هذا الشأن، يمكن صياغة جملة هذه الأفكار المطروحة في شكل نموذج قياسي عام بما توفرت لدينا من معطيات إحصائية واقتصادية.

يتكلل عملنا هذا بمحاولة استخدام النموذج المقدر لأغراض تحليل السياسة الاقتصادية في مجالها الضيق وكذا التنبؤ باتجاهات النمو المستقبلية.

في هذا السياق واستجابة لمقتضيات تقنية، نستعين بعد عملية تصميم النموذج في تقدير النموذج المقترح المعطيات المتوفرة للفترة 1970–2005 قصد الإلمام بالظروف الكاملة لتحليل النشاط الاقتصادي للفترة المدروسة.

إن مصدر المعلومات المتوفرة هو البنك العالمي (WDI CD-ROM 2006)، والتي ادرجت فيه المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على شكل معدلات وليس بالحجم.

هذه الطبيعة سمحت بالتخلص بعدد معتبر من المشاكل التقنية أهمها عدم الاستقرارية، التقدير المزيف...إلخ.

I. أثر السياسة الاقتصادية على النمو الاقتصادي، دراسات سابقة:

إن الدراسات الكلاسيكية المختلفة ترجع مسلسل النمو الاقتصادي إلى عاملي العمل والرأس المال. إلا أن الأبحاث الحديثة بينت أن تفاوت النمو الاقتصادي عبر البلدان مرده إلى عوامل إضافية. ومن بين هذه الدراسات يمكن الإشارة إلى :

ذهب الكثير من الباحثين إلى أن ضعف الإنفاق في مجال البنية التحتية والرأس المال البشري، له تأثير غير فعال في تعزيز النمو الاقتصادي[1]. البعض الآخر إن الأداء الضعيف للنمو الاقتصادي في هذه البلدان لعدم مواصلة والتعمق في الإصلاحات الاقتصادية[2]. كما أن الإخفاق في بعث النمو

[1] ZAKANE Ahmed, Dépenses publiques productives et dynamique de croissance : Approches théorique et empirique appliqué au cas de l'Algérie, CD-ROM de deuxième colloque scientifique international sur la problématique de la croissance économique dans les pays du MENA, 14 – 15/11/2005, Université d'Alger, P 131-138.

[2] AKACEM.K, op.cit, P139-151.

الاقتصادي يعود بالدرجة الأولى إلى السياسة الاقتصادية الداخلية وكذلك للاستعمال غير الأمثل للثروات الطبيعية، بالإضافة إلى محدودية مسار الإصلاحات الاقتصادية[1]. إن للسياسة التجارية، الحكم، المورد البشري، والاستثمار لها أثر موجب على النمو الاقتصادي[2]. وقد تبين عند البعض أن للسياسة المالية والاستثمارات الأجنبية المباشرة أثر موجب ومعنوي ومفعول تشجيعي على النمو الاقتصادي[3 ،4]. بينما يرى البعض الآخر أن التفاعل بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع الحكم له مفعول إيجابي على النمو

الاقتصادي[5]. من ناحية أخرى يمكن الإشارة إلى أهمية تحفيز الابتكار التكنولوجي من أجل إحراز النمو الاقتصادي[6] وذلك عند توفر الشروط والسياسات المذكورة أعلاه سابقا.

II . النموذج العام للنمو الاقتصادي في الجزائر:

إن الصياغة النظرية للنموذج، جاءت وبعد الإلمام بالجوانب النظرية المختلفة والمتمثلة في قياس متغير النمو الاقتصادي، في شكل دمج محددات النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية من خلال دالة الإنتاج التقنية.

تستدعي دراسة النمو الاقتصادي في الجزائر بالضرورة حصر عدد من المتغيرات المستقلة المفسرة له، وذلك استنادا إلى النظرية الاقتصادية وكذا الدراسات السابقة الواردة في هذا الفصل. في هذا الشأن تم اختيار جملة من المتغيرات المتمثلة في : (bir_r ، $fcons_r$ ، fdi_r ، l_r ، m_r ، s_r ، x_r ، i_r) وذلك بهدف دراسة علاقتها بالنمو الاقتصادي المعبر عنه في هذه الحالة بـــ gdp_r في الجزائر خلال الفترة 1970-2005.

---

[1] تومي صالح، ماذا تحقق في الجزائر بعد أكثر من عقد من التحول الاقتصادي، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد 11، 2004، ص 12.

[2] RAAD ALI, Effects of Economic Policy and Governance indicators on Growth, the speed of convergence, and human capital. a Cross Country Analysis, Revue des Sciences Économiques de Gestion et de Commerce, Université D'Alger, N° 13, 2005, P 11

[3] منصوري إبراهيم، مفعول السياسة المالية على النمو الاقتصادي: مقارنة بين المغرب وتونس ومصر، قرص الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، جامعة الجزائر، 14-2005/11/15، ص 88، 94 .

[4] الشوربجي مجدي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، قرص الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، جامعة الجزائر، 14-2005/11/15، ص 257، 272.

[5] AYOUB Hassan & KAMAL Abdelhak, IDE, Croissance et Gouvernance dans les Pays Sud de la Mediterrannee : Une Estimation sur Donnée de Panel, CD-ROM de deuxième colloque scientifique international sur la problématique de la croissance économique dans les pays du MENA, 14 – 15/11/2005, Université d'Alger, P 325 -332.

[6] مصيطفى بشير، المعرفة والابتكار التكنولوجي ودورهما في حفز النمو الاقتصادي: مؤشرات من الوطن العربي، مجلة جديد الاقتصاد، جامعة الجزائر، العدد 00، ديسمبر 2006، ص 14، 23.

ويمكن التعبير على دالة النمو الاقتصادي بالصيغة التالية:

$$gdp_r = f(bir_r, fcons_r, fdi_r, l_r, m_r, s_r, x_r, i_r) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

ولتحقيق هذا الهدف، تم تحليل هذه المتغيرات بيانيا من حيث مركباتها الجوهرية واتجاهاتها العامة، ويمكن إدراج النتائج المتوصل إليها على النحو التالي:

الجدول رقم (8) : العلاقة بين المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع

المستقل / التابع	bir_r	$fcons_r$	fdi_r	l_r	m_r	s_r	x_r	i_r
gdp_r	عدم وضوح العلاقة	وجود علاقة خطية	عدم وضوح العلاقة	عدم وضوح العلاقة	عدم وضوح العلاقة	عدم وضوح العلاقة	عدم وضوح العلاقة	وجود علاقة خطية

من الملاحظ في الأشكال البيانية المختلفة أن العلاقات السببية كانت متميزة لعدم التشابه فنلاحظ العلاقة الخطية واضحة رغم ضعف ميلها في الشكل رقم (9) لمتغير الاستهلاك $fcons_r$ ومبهمة في الشكل رقم (10) لمتغير الصادرات x_r.

الشكل رقم (9): علاقة الاستهلاك النهائي بالنمو الاقتصادي

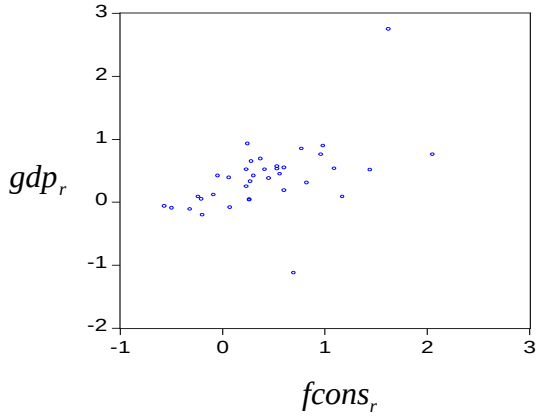

الشكل رقم (10): علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي

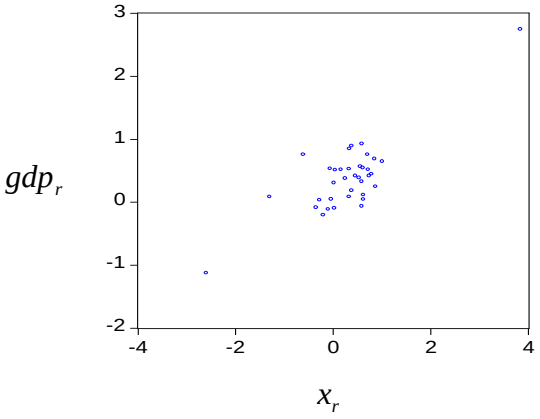

ولتوضيح الرؤية وبحساب معامل الارتباط بين هذه المتغيرات والنمو الاقتصادي gdp_r خلال الفترة محل الدراسة، تبين أن معامل الارتباط بين المتغير x_r والمتغير gdp_r والذي يساوي 0,81 هو من أكثر المعاملات قوة مقارنة بالمتغيرات الأخرى. ويعني هذا أن هناك علاقة ارتباط موجبة وقوية بين المتغيرين. وتتضح هذه العلاقة أكثر عند تفحص الجدول رقم (9). والذي ستبينه الدراسة التقديرية.

الجدول رقم (9) : معاملات ارتباط المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع

المستقل / التابع	bir_r	$fcons_r$	fdi_r	l_r	s_r	m_r	x_r	i_r
gdp_r	0.10	0.52	0.12	0.01-	-0.26	0.41	0.81	0.21

من الضروري وفي هذه المرحلة أن نلفت الانتباه أن هذا التحليل آني لم يأخذ بعين الاعتبار العامل الديناميكي للمتغيرات سواء منها الداخلية أو الخارجية. ولهذا سنستعين وعن طريق التجربة من جهة والخبرة من جهة ثانية في التكفل بهذا الموضوع خاصة ما تعلق بمتغيرات الاستثمار سواء منه المحلي أو الأجنبي المباشر.

III . الصيغة الرياضية للنموذج العام:

بشكل عام، وبافتراض وجود علاقة خطية بين هذه المتغيرات والمتغير التابع، يمكن صياغة العلاقة (1) وفق الشكل التالي:

$$gdp_r = a + b_1 bir_r + b_2\, fcons_r + b_3\, fdi_r + b_4 l_r + b_5 s_r + b_6 i_r + b_7 x_r - b_8 m_r + \vartheta_t$$

بما أن النموذج المقترح هو نموذج خطي متعدد، سوف نعتمد في تقديره على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS).

لتوضيح الرؤية، والتأكد من صحة ومعقولية الخطوات المعتمدة سابقاً والمتعلقة بتحليل الأشكال البيانية ودراسة الارتباط، يمكن الاستعانة بالتقدير التالي للنموذج العام:

$$\hat{gdp}_r = \underset{(-0,22)}{-128,16} + \underset{(0,19)}{0,04}\, bir_r + \underset{(4,18)}{0,36}\, fcons_r + \underset{(0,93)}{0,08}\, fdi_r + \underset{(0,59)}{0,14}\, l_r - \underset{(-0,59)}{0,03}\, s_r + \underset{(1,87)}{1,19}\, i_r + \underset{(14,15)}{0,49}\, x_r + \underset{(0,62)}{0,02}\, m_r$$

$R^2 = 0,91$ $\quad F^c = 37,67$ $\quad D.W^c = 2,86$ $\quad N = 36$

إن هذا التقدير قد بلور فكرة أساسية متمثلة في تدعيم نتائج التحليل البياني ودراسة الارتباط حيث تبين أن المتغيرين $fcons_r$ و x_r يمثلان عند هذا الحد من الدراسة المتغيرين الأساسين الشارحين لمتغير gdp_r.

يمكن وفي نفس السياق تأكيد الدراسة والتحليل المتعلق بمتغير i_r الذي نرى أنه مهماً جداً في تفسير الظاهرة المدروسة.

إلا أنه يبدو أن الصيغة الدالية للنموذج المقدر غير موفقة، ويدعم هذا التوجه إشارة الحد الثابت والتي تتناقض مع النظرية الاقتصادية وكذلك إشارة المتغيرين (s_r ، m_r) غير المقبولة اقتصاديا بحكم الارتباط المتوقع والموجود بين هذين المتغيرين والمتغير التابع gdp_r.

يتبين من الدراسة المعمقة لنتائج هذا التقدير أن هناك معلمات متغيرات غير معنوية، رغم ذلك اختبار فيشر يثبت أن المتغيرات مقبولة إجمالا. تعرف هذه الظاهرة في مجال النمذجة بشكل تظارب المقاييس وهو دليل على فشل الصياغة المقترحة في تفسير الظاهرة مما يقتضي الإستمرار في عملية التصميم.

كما نلاحظ من نتائج التقدير أعلاه، أن نسبة 91 % من التغيرات الحاصلة في متغير النمو الاقتصادي مفسرة من طرف المتغيرات المستقلة فقط، ويوعز الباقي إلى العوامل العشوائية الأخرى.

كما يتضح من اختبار داربن– واتسون (DW)، أن هذا النموذج قد يعاني من مشكل الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى كما قد يعكس ضعف الصيغة الدالية المستخدمة.

لقد تبين من نتائج الدراسة أن بعض المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج العام، لها تأثير لا فعال ولا ديناميكي على متغير النمو الاقتصادي والمعبّر عنه بـــ gdp_r، ولأجل ذلك سيتم إزالتها من النموذج. ويمكن تفسير ضعف معنوية هذه المتغيرات على النحو التالي:

كان متغير الولادات في نمط الإنتاج التقليدي الجزائري يلعب دوراً رئيسياً في العملية الإنتاجية للأسر وذلك لتخلف أساليب الإنتاج وتقليديتها. إلا أنه وفي هذا الإطار وضمن العينة المدروسة لم يلعب هذا المتغير الدور المنوط به. ولهذا فإن إزالة المتغير الديمغرافي للولادات bir_r، وهي مخالفة لقوانين الاقتصاد الحديثة ومعبرة عن واقع يعكس عدم مساهمة الفرد في تكوين الثروة.

إن ضعف المعنوية الإحصائية لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر fdi_r تعكس الوضع الحقيقي للبلد، فالجزائر، ورغم مختلف التدابير والإجراءات والسياسات الرامية إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية

المباشرة وتشجيعها تظل من الدول الأقل استقطاباً لها[1]. كما أن الإجراءات المرافقة لها وفي كثير من الحالات تؤثر سلباً على الأداء الآني لهذه المتغيرات. وبالتالي فالعامل الديناميكي يبقى وارداً.

الشكل رقم (11): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1970-2005)

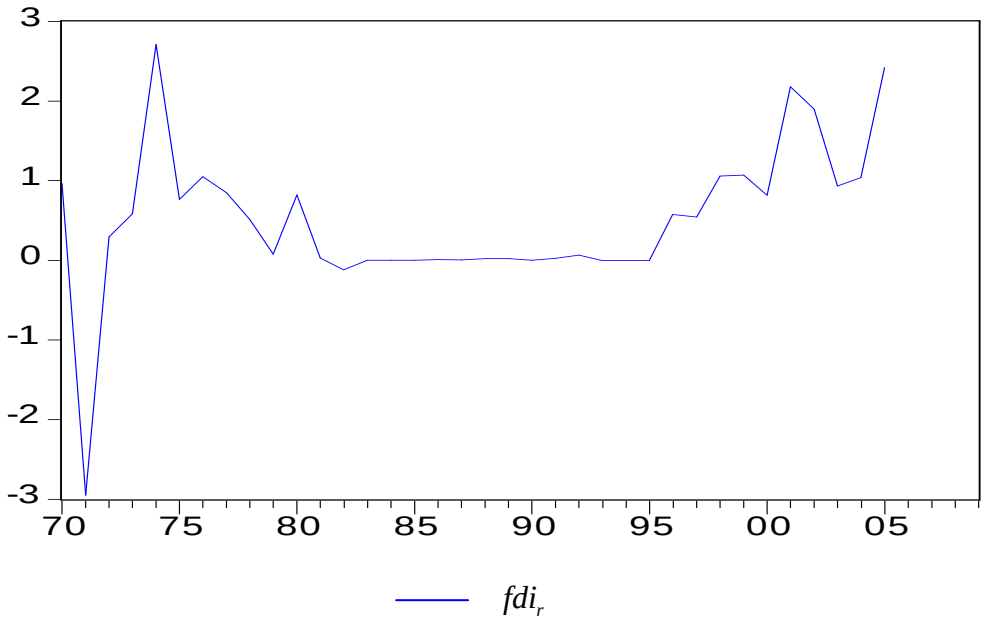

المصدر: معطيات البنك العالمي، 2006.

في نفس السياق، إن ضعف المعنوية الإحصائية لمتغير اليد العاملة l_r، قد ترجع إلى ضعف إنتاجيته وضعف مساهمته في العملية الإنتاجية.

إن العلاقة السلبية الموجود بين معدل التمدرس s_r ومتغير النمو الاقتصادي تشبه إلى حد بعيد فكـــرة "Pritchett" [2] الذي توصل إلى تأكيد وجود ارتباط سلبي بين هذين المتغيرين. كما أن معدل التمدرس المستعمل في الدراسة يمثل الفئة العمرية من 6 إلى 15 سنة. هذه الأخيرة تدرج في فئة سكانية غير منتجة للثروة. ومنه، فالنتائج كانت متوقعة وحتى يكون هذا المتغير ذو معنوية نقترح في حالة توفر عينة معتبرة من المشاهدات، تأخيره بمدة زمنية معتبرة.

تعكس إشارة متغير الواردات m_r أن الاقتصاد الجزائري هو رهن التبعية الخارجية اتجاه الواردات الأجنبية. وقد يعزى هذا النمو المتزايد في وتيرة الاستيراد إلى زيادة الطلب المحلي الناتج عـــن

[1] عماري عمار وبوسعدة سعيدة، مرجع سبق ذكره، ص 215.

[2] ZAKANE . A, op.cit, P 121.

تنفــيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، وكذلك بسبب التخفيض المطبق على التكاليف الجمركية للاستيراد[1].

الشكل رقم (12): تطور الواردات خلال الفترة (1970-2005)

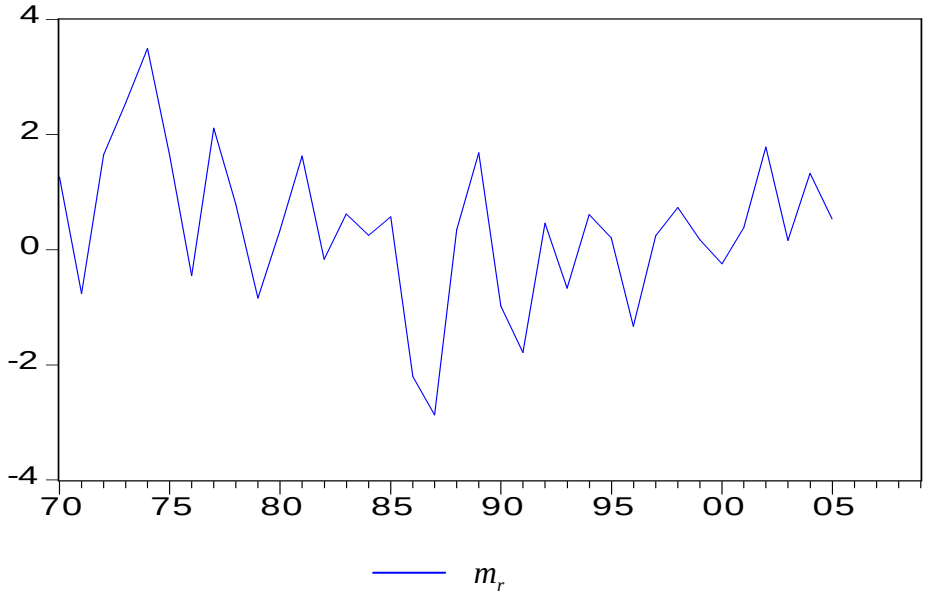

المصدر: معطيات البنك العالمي، 2006.

إجمالاً وبشكل مختصر يمكن تجميع المتغيرات الناقصة المعنوية في الجدول التالي:

الجدول رقم (10) : المتغيرات المستقلة الناقصة المعنوية

المتغير	bir_r	fdi_r	l_r	m_r	s_r
القرار الاقتصادي	مقبول	مقبول	مقبول	غير مقبول	غير مقبول
القرار الإحصائي	غير معنوي	غير معنوي	غير معنوي	غير معنوي	غير معنوي

إن الوضع الاقتصادي المحلي يبرر أداء هذا النموذج والرافض للمتغيرات المدرجة فيه على أسس نظرية بحتة. وقصد تصميم النموذج المعبر عن الواقع وبالاستعانة بالوسائل الاقتصادية، الإحصائية والقياسية يمكن القيام بما يلي:

[1] Ministère de finances, note sur le programme complémentaire de soutien à la croissance (PCSC) et la loi de finance complémentaire pour 2005 (n'est pas publié), juillet 2005, P11-12.

1/ إبعاد المتغيرات غير المعنوية، بما في ذلك الحد الثابت؛

2/ البحث في مدى مناسبة الصيغة الدالية للنموذج؛

3/ بسبب عدم استقرارية، ولتوحيد المتغيرات (معدلات نمو سنوي)، تم استبدال i_r بـــ di_r.

في الأخير يمكن اقتراح النموذج المقدر التالي:

$$\hat{gdp}_r = \underset{(5,36)}{0,35}\ fcons_r + \underset{(13,85)}{0,49}\ x_r + \underset{(2,03)}{1,66}\ di_r + \underset{(2,64)}{0,70}\ gdp_r(-2)$$

$R^2_0 = 0,95$ $\quad F^c = 95,52$ $\quad Rss = 811668,3$ $\quad N = 34$

$D.W^c = 2,14$ $\quad BIC = 13,33$ $\quad AIC = 13,15$

رغم أهمية هذا النموذج من حيث التفسير الاقتصادي للظاهرة، إلا أنه يطرح إشكال التنبؤ بحكم مشكل الآنية المطروح في حساب di_r الذي يعتمد على gdp_r.

ولهذا، ولتفادي الخوض في موضوع النمذجة الآنية، رأينا إعادة التركيز على موضوع الديناميكية والذي تمثل فيما يلي:

- إن تأثير $gdp_r(-2)$ على gdp_r الحالي نراه بعيد المدى، ولهذا اقترحنا اعتبار أن ناتج السنة الماضية يمكن استخدامه في السنة الموالية مباشرة من أجل ترشيد الموارد المتاحة.
- إنه من غير المعقول دراسة تأثير fdi_r على gdp_r آنيا. لقد سجلت كثير من الدراسات ثقل الإجراءات الإدارية التي تواجه المستثمر الأجنبي. وقد رأينا تفسير هذا التأخير بتجسيد الديناميكية في هذا المتغير. لقد بينت هذه الدراسة أن $fdi_r(-4)$ يساهم في تفسير نمو gdp_r.

إذن وبعد التقدير تحصلنا على النتائج التالية:

$$\hat{gdp}_r = \underset{(6,31)}{0,36}\ fcons_r + \underset{(6,39)}{0,33}\ x_r + \underset{(1,97)}{0,18}\ gdp_r(-1) + \underset{(2,82)}{0,86}\ fdi_r(-4)$$

$R^2_0 = 0,96$ $\quad F^c = 33,10$ $\quad Rss = 649361,6$ $\quad N = 32$

$D.W^c = 2,34$ $\quad BIC = 13,19$ $\quad AIC = 13$

نلاحظ في النموذج الديناميكي النهائي أعلاه ومن خلال متغيرة الإستثمارات الأجنبية المباشرة fdi_r بطئ استجابة المتغير التابع gdp_r لتغيرات fdi_r التي تباشر تأثيرها بعد أربع سنوات من استقطابها. إن هذا الأمر يعكس البيئة غير المشجعة لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

كما يتميز هذا النموذج بما يلي:

صواب الصيغة الدالية لهذا النموذج موفقة، ويدعم هذا التوجه الإشارة الموجبة للمتغيرات المستقلة والتي تتوافق مع النظرية الاقتصادية. كما يتميز النموذج بمعنوية إحصائية لمعلمات المتغيرات المستقلة، ويثبت اختبار فيشر أن هذه الأخيرة مقبولة إجمالا.

يتبين كذلك من نتائج التقدير أن نسبة 96 % من متغير النمو الاقتصادي مفسرة من طرف المتغيرات المستقلة فقط، ويوعز الباقي إلى العوامل العشوائية الأخرى.

إن وجود المتغير التابع مؤخراً بفترة واحدة في المعادلة، لا يسمح باستخدام الاختبار (DW) التقليدي لقياس وجود أو عدم وجود الارتباط الذاتي. في هذا الشأن، وبعد الاستعانة باختبار (LM-TEST) المعروف وذلك بإتباع الخطوات التالية:

1/ حساب البواقي.

2/ تقدير البواقي.

3/ حساب LM كما يلي: $LM = N^* R^2 \rightarrow \chi^2_\rho$

قدر LM بـــ 1,55 وبمقارنته بقيمة χ^2_1 والذي يساوي 3,84 مع α=5 %، اتضح أن النموذج لا يعاني من مشكل الارتباط الذاتي.

IV. التنبؤ:

إن التنبؤ هو عملية عرض حالي لمعلومات مستقبلية باستخدام معلومات مشاهدة تاريخية بعد دراسة سلوكها في الماضي، وبالتالي فإن الهدف من التنبؤ هو معرفة قيم مستقبلية لمتغير داخلي لفترات مستقبلية[1].

ولقياس أهمية النموذج التنبؤية قمنا بإسقاط متغيري الصادرات x_r والإستهلاك النهائي $fcons_r$ بيانيا باعتبارها متغيرات مفسرة وآنية التأثير، حيث لاحظنا ما يلي:

[1] حشمان مولود، نماذج وتقنيات التنبؤ القصير المدى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص 177.

- إن السلسلة الزمنية للمتغير الصادرات x_r تسلك مساراً عشوائياً حول وسط حسابي ثابت، بالتالي للتنبؤ بقيمه المستقبلية استعملنا طريقة التمهيد الأسي الأحادي. ويتضح هذا من الشكل رقم (13) أدناه:

الشكل رقم (13): تطور الصادرات من السلع والخدمات خلال الفترة (1970-2005)

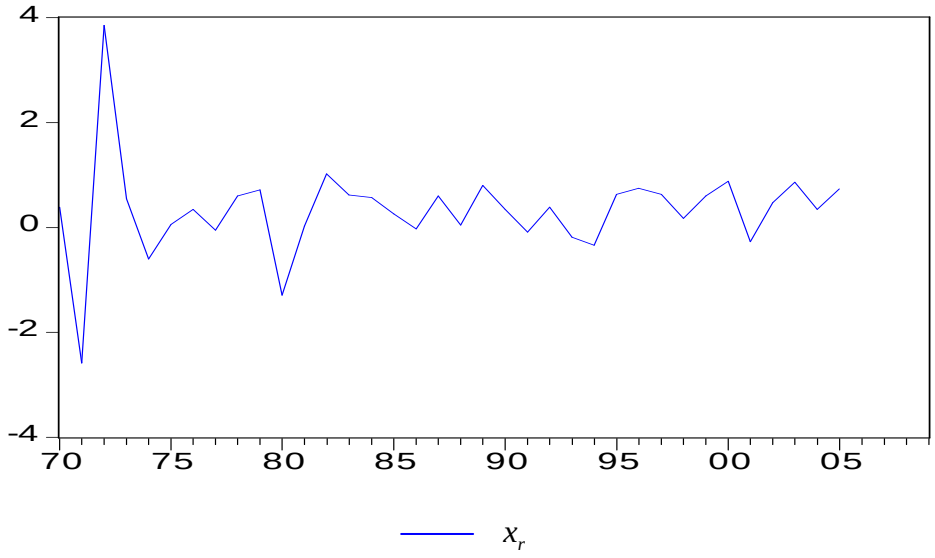

المصدر: معطيات البنك العالمي، 2006.

- إن السلسلة الزمنية لمتغير الإستهلاك النهائي $fcons_r$ تحوي إضافة إلى المركبة العشوائية مركبة اتجاه عام، وهو ما يبرر استخدام طريقة التمهيد الأسي الثنائي للتنبؤ المستقبلي. ويتضح هذا من الشكل رقم (14) أدناه:

الشكل رقم (14): تطور الاستهلاك النهائي خلال الفترة (1970-2005)

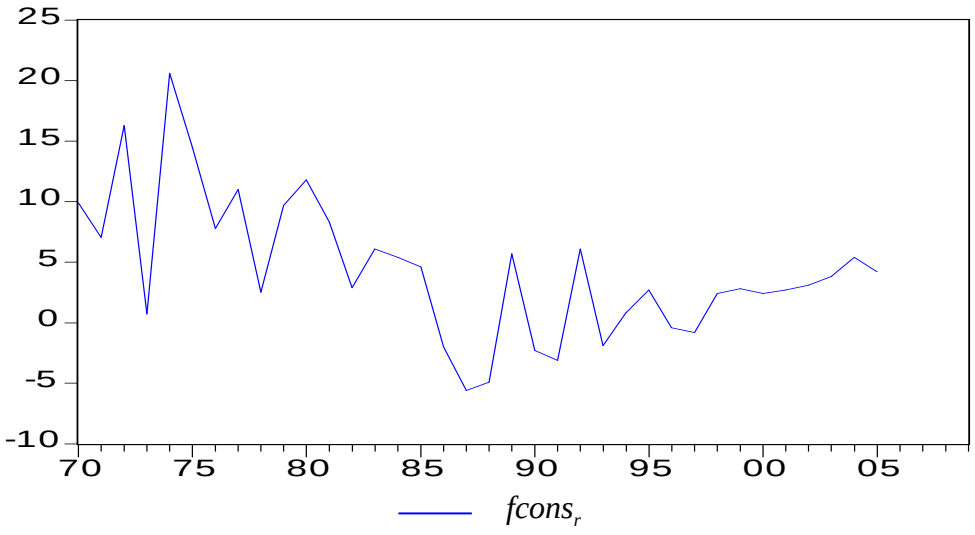

المصدر: معطيات البنك العالمي، 2006.

إن نتائج التنبؤ للفترة (2006–2009) كانت كما يلي:

الجدول رقم (11): التنبؤ بالنمو الاقتصادي للفترة (2006–2009) **الوحدة : %**

	$fcons_r$ المتوقع	x_r المتوقع	$gdp_r(-1)$	$fdi_r(-4)$	$gdpf_r$
2006	3,93	2,82	5,10	1,90	4,89
2007	4,12	2,82	4,89	0,93	4,09
2008	4,31	2,82	4,09	1,04	4,11
2009	4,49	2,82	4,11	2,42	5,36

يتبين من الجدول رقم (11) أن النمو الاقتصادي المعبر عنه بـــ gdp_r والمفسر بواسطة المتغيرات المتمثلة في الاستهلاك النهائي، الصادرات، الاستثمار الأجنبي المباشر $(t_{(-4)})$، والناتج المحلي الخام $(t_{(-1)})$ ، سيشهد ارتفاع في وتيرته ابتداء من سنة 2007. وقد توقعنا أن يصل معدل النمو الاقتصادي سنة 2009 إلى حوالي نسبة 5,4%. ويتضح هذا عند تفحص الشكل رقم (15) أدناه:

الشكل رقم (15): اتجاهات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2006-2009)

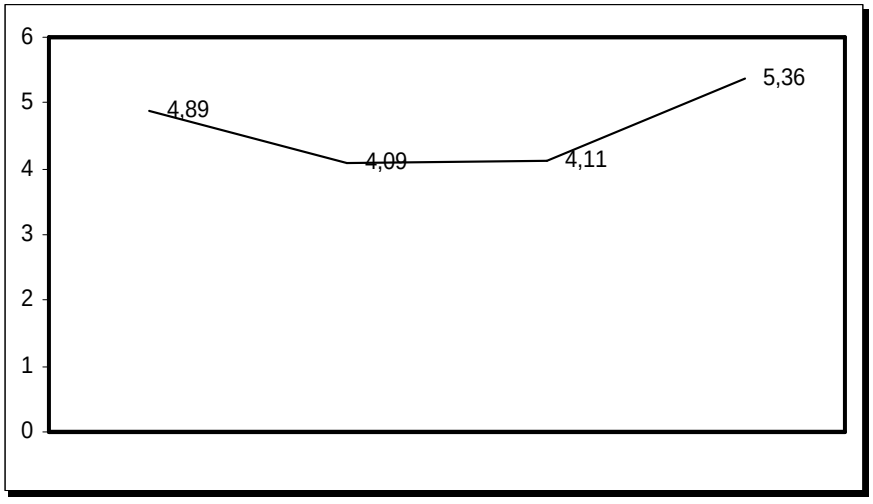

—— $gdpf_r$

المصدر: بتصرف من معطيات البنك العالمي، 2006

إن نسبة 5,4 % هي ضئيلة لا تعكس رغبة السلطات العمومية ومتخذ القرار الاقتصادي ولا القدرات المتاحة، إلا أننا نلاحظ من خلال الشكل أعلاه تحسن طفيف سيشهده النمو الاقتصادي ابتداء من سنة 2007 كما سبق ذكره.

خاتمة الفصل:

إن اطلاعنا على النظرية الاقتصادية، سمحت لنا بتحديد جملة من العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك بما توفرت لدينا من معطيات إحصائية واقتصادية. وقد تمثلت هذه المتغيرات في: المعدل الخام للولادات، الاستهلاك النهائي (نمو سنوي %)، إجمالي الصادرات من السلع والخدمات (نمو سنوي %)، الواردات من السلع والخدمات (نمو سنوي %)، الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي (% من الناتج المحلي الخام)، اليد العاملة (نمو سنوي %)، المعدل الحقيقي للتمدرس، معدل الاستثمار المحلي الخام (% من الناتج المحلي الخام). وبعد محاولتنا في إلقاء نظرة مبدئية على علاقة هذه المعطيات بالنمو الاقتصادي، توصلنا إلى صياغة نموذج قياسي عام الخاص بالجزائر.

باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) تم تقدير النموذج العام، أين توصلنا في الأخير وبعد عدة محاولات، إلى اقتراح نموذج ديناميكي يفسر النمو الاقتصادي في الجزائر بواسطة أربع متغيرات هي: الاستهلاك النهائي، الصادرات، الاستثمار الأجنبي المباشر، والناتج المحلي الخام$(t_{(-1)})$. ولأغراض التنبؤ يمكن إتباع هذا المنهاج المبسط والذي يبقى أداة مهمة في يد متخذ القرار. وقد توقعنا بعد إجراء عملية التنبؤ على هذا النموذج الديناميكي أن يصل معدل النمو الاقتصادي سنة 2009 إلى حوالي 5,4%.

الخاتمة العامّة

إن دورة الانتعاش التي عرفها النمو الاقتصادي خلال عشريتي السبعينات والثمانينات، سرعان ما تلاشت وتحولت إلى انكماش منذ هبوط أسعار النفط سنة 1986. ومع منتصف التسعينات، بدأ الاقتصاد الوطني يشهد استئناف النمو.

لقد دفع هذا الأمر السلطات العمومية، في سعيها لاستئناف النمو، إلى إجراء إصلاحات عميقة والتي حظيت بمساندة صندوق النقد الدولي منذ بداية سنة 1990[1]. وفي هذا الإطار، وعلى الرغم من التقدم الملموس الذي حققته الجزائر نحو تحقيق الاستقرار المالي والنقدي، فإن النمو كان وما يزال أقل من الإمكانات المتاحة. حيث سجل متوسط النمو للناتج الداخلي الخام الحقيقي في بداية سنوات الإصلاح الاقتصادي نسبته −0,6 %، واستمر هذا الكساد حتى عام 1995. أين سجل متوسط النمو السنوي للناتج الداخلي الخام الحقيقي نسبة 3,2 % خلال الفترة (1995−2000)، غير أن، هذه النسبة بقيت غير كافية لتلبية حاجات السكان المستعجلة لاسيما في مجال الشغل والسكن والمرافق الاجتماعية وظروف المعيشة.

وتجدر الإشارة، أن مؤشر النمو السنوي في المتوسط للناتج المحلي الخام خارج المحروقات سجل نسبة 2,1 % خلال الفترة (1995−2000)، وذلك بفضل قطاع الفلاحة، بينما عرفت باقي القطاعات الاقتصادية المتمثلة في القطاع الصناعي، البناء والأشغال العمومية، والخدمات نمواً ضعيفاً في قيّمها المضافة، لاسيما قطاع الصناعات المصنعة التي تشكل هيكل الإنتاج العصري. وقد أدى النمو الاقتصادي المحدود إلى تزايد معدلات البطالة، وتدهور القدرة الشرائية للسكان. وكان الفقر واسع الانتشار خلال التسعينات. كما سبق ورأينا آنفا.

إن هذا الأداء الضعيف للنمو الاقتصادي يمكن إرجاعه بالدرجة الأولى إلى الوتيرة المتواضعة للإصلاحات الاقتصادية وضعف سياسات الاقتصاد الكلي. ومن العوامل الرئيسية التي أسهمت في ذلك وأخرت الانطلاق الاقتصادي نجد: تعثر البلد في تحقيق الإصلاحات السياسية، سيادة القطاع العام، عدم شفافية مسار الخوصصة، ضعف مشاركة القطاع الخاص في قيادة النمو والاستثمار، ضعف القطاع المالي، بالإضافة إلى بطء البلد في تحقيق تقدم نحو فتح اقتصاداته أمام التجارة والاستثمار. وكذلك لضعف تنوع صادرات الاقتصاد الجزائري.

وفي سنة 2000 عرفت أسعار المحروقات ارتفاعاً هاماً في السوق النفطية العالمية، مما مكن الجزائر من تحقيق زيادة معتبرة في احتياطات الصرف، والذي سمح بتنفيذ برنامج رباعي لدعم النمو

[1] Akacem. K, op. cit, P 139.

الاقتصادي (2001–2004). يرمي البرنامج إلى ثلاثة أهداف نوعية كبرى هي: تحقيق التوازن الجهوي وإنعاش الاقتصاد الجزائري، إنشاء مناصب الشغل، مكافحة الفقر.

وفي هذا السياق، عرف النمو الاقتصادي ارتفاعاً مقبولاً في وتيرته مسجلا بذلك نمو في المتوسط نسبته 5,4 % خلال الفترة (2001–2004). كما أحرز النمو الاقتصادي خارج المحروقات تقدما قدرت نسبته في المتوسط 6,5 % لنفس الفترة، والذي تحقق أساسا بفضل قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات. وقد سمح هذا التحسن باستحداث العديد من فرص العمل الجديدة، وهبوط معدلات البطالة، وتقليص الفقر. كما شهد البلد في نهاية سنة 2004 تقدما في مجال تحسين أهم المؤشرات المالية الكلية.

ولكن ما يجب الإشارة إليه، هو حقيقة أن نشاط القطاعات الإنتاجية شهد تحسن طفيف في السنوات القليلة الأخيرة، بيد أن، النمو الاقتصادي يبقى دائما متأثراً بما يحدث في قطاع المحروقات والذي يقدم نسبة 30 % من الثروة الوطنية، ثم يليه قطاع الخدمات بنسبة 29 %، وتساهم الفلاحة وقطاع البناء والأشغال العمومية في حدود 30 %. أما عن القطاع الصناعي فهو يقدم نسبة 8,6 % من الناتج المحلي الخام.

إن الاعتماد المستمر على قطاع المحروقات دون القدرة على تنويع المخرجات، والتأخر الحاصل في مجال عصرنة المؤسسات العمومية، وكذا التأخر في مجال إصلاح القطاع المالي، بالإضافة إلى العراقيل التي تواجه الاستثمار في الجزائر بالرغم من ارتفاع حجمه، ومع عوامل أخرى، من شأنها أن تمنع من الاحتفاظ بنسب نمو اقتصادي معتبرة على الدوام.

وفي ظل هذه الظروف، فإن النمو الاقتصادي الذي يميز الجزائر منذ سنة 2000، في الواقع له ثلاث خصائص تتمثل في :

1– هو نمو ناتج عن ضخ مبالغ كبيرة في استثمارات عمومية جديدة.
2– هذا النمو ناتج عن الارتفاع المعتبر للنفقات العمومية، وهذه الأخيرة تمولها الدولة بواسطة المحروقات.
3– النمو الاقتصادي عندنا مرتبط بالظرف البترولي العالمي، فمادامت الأسعار مرتفعة فإن الدولة قادرة على تمويل هذا النمو، وبالعكس إذا ما انخفضت أسعار النفط أو أننا نتوقف عن إنتاج النفط بكميات كبيرة، فإن النمو الاقتصادي سيتوقف.

إن النمو ووفق هذا النموذج الديناميكي يبقى مربوطاً بالاستهلاك النهائي، الصادرات، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والناتج المحلي الخام $(t_{(-1)})$.

وبعد دراستنا للإشكالية المطروحة وتحليلها توصلنا إلى النتائج الآتية :

- **ضعف أداء المؤسسة الجزائرية** الذي انعكس في انحصار قدرتها على المنافسة، والذي تسبب في تراجع حصتها في السوقين المحلية والدولية، فاسحة المجال للمؤسسات الصينية والتركية على الخصوص. يمكن إرجاع هذا التعثر **لقلة استثماراتها**، مع صعوبة الحصول على العقار، ناهيك عن الاستعمال الضعيف للطاقات الإنتاجية للمؤسسات الوطنية، والذي لا يتجاوز إلا نادرا 50 %.

- رغم المجهودات تبقى **مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الخام** تقدر بـــ 30 %. في حين تبقى مساهمة النشاطات المنتجة الأخرى في النمو الاقتصادي أقل من ذلك.

- تمكن برنامج الإنعاش من **امتصاص التكاليف الاجتماعية التي خلفها برنامج الإصلاح**، وكذا **تحقيق معدلات نمو مقبولة**. إضافة إلى تسجيل تراجعاً معتبراً لمعدل البطالة خلال السنوات الأخيرة رغم الأداء غير الكافي للاقتصاد الوطني. كما أن مناصب الشغل التي أحدثت والتي اعتبرت هدفاً جوهرياً تطغى عليها مناصب الشغل المؤقتة والموسمية.

- **كلما زادت معدلات الاستثمار زادت معدلات النمو الاقتصادي**. إن التحسن الذي تشهده مستويات الاستثمار المحلي أو الأجنبي خلال السنوات الأخيرة، لم يكن نتاج التحسن في المناخ الاستثماري بالجزائر الذي يبقى مقيداً بجملة من العوائق المتمثلة أساساً فـــي: البنية التحتية، القوانين، العقليات، العقار، الجهاز المصرفي، الفساد والأمن وغيرها.

كما أن ارتباط معدلات النمو الاقتصادي بالبترول وتذبذبات أسعاره من شأنها أن ترسم بيئة استثمارية غير مواتية لاستمرارية تدفق الاستثمارات.

- **إن الإسراع في استكمال الإصلاحات الاقتصادية** التي مازالت متعثرة – سيما منها الهيكلية والمؤسساتية – من شأنها أن **تضمن النمو الكافي والمستمر**، كون أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي ما هو إلا شرط ضروري للنمو، ولكنه ليس بالشرط الكافي. وهو ما يتوافق مع ما ذهب إليه **الأستاذ أقاسم**.

- يتسم النموذج الديناميكي للنمو الاقتصادي في الجزائر بالخطية وهو مفسر من طرف المتغيرات التالية: الاستهلاك النهائي، الاستثمارات الأجنبية المباشرة($t_{(-4)}$) ، الناتج المحلي الخام ($t_{(-1)}$) ، والصادرات.

وبناءً على ما توصلنا إليه من النتائج فإنه يمكننا إبداء التوصيات التالية :

- من أجل ضمان نمو مستديم وكافي، لابد من تعميق الإصلاحات الاقتصادية القائمة منذ سنة 1990 والمتمثلة في: محاربة الفساد، إصلاح منظومة الحكم واعتماد الحكم الراشد، إصلاح القطاع العام الاقتصادي، إصلاح القطاع المصرفي، وغيرها.
- يجب أن يرتكز إنعاش النمو أساساً على الصادرات خارج المحروقات، الاستهلاك النهائي، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والناتج المحلي الخام $(t_{(-1)})$.
- تحيـــيـــن (Actualisation) إجراءات استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- نظرا لتأثر معدلات النمو الاقتصادي بتقلبات أسعار المحروقات في السوق البترولية. فقد أصبح من الضروري تعزيز مصادر النمو في الاقتصاد، ليبلغ معدلات تتراوح بين 7%-8 % بما تمتلكه البلاد من زراعة متنوعة قادرة على تأمين حاجات البلاد الاستهلاكية، وأن تكون مجال رحب للاستثمار، وتضاريس متمايزة صالحة لإقامة وبناء سياحة متعددة ومتنوعة وما يمكن أن تحققه من كسب خاصة إذا ما استقطبت المستثمر الأجنبي.

المـراجـع

I. الكتب:

باللّغة العربية:

1- أحمين شفير، التحولات الاقتصادية والاجتماعية وآثارها على البطالة والتشغيل في بلدان المغرب العربي، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر، مطبعة النور، القليعة 1999.

2- القريشي محمد صالح تركي ، مقدمة في الاقتصاد القياسي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان 2004.

3- القرضاوى يوسف ، دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة وهبة، القاهرة 1995.

4- النجفي سالم توفيق ومحمد صالح تركي القريشى، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل 1988.

5- حربي موسى محمد عريقات، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الكرمل 1993.

6-حشمان مولود، نماذج وتقنيات التنبؤ القصير المدى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1998.

7- روستو.و.و، (ترجمة برهان دجاني)، مراحل النمو الاقتصادي، منشورات المكتبة الأهلية، بيروت 1960.

8- صايغ يوسف عبد الله ، مقررات التنمية الاقتصادية العربية، الجزء الثالث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، بيروت 1975.

9- عجمية محمد عبد العزيز ومحمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية –مفهومها- نظرياتها- سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية 2000.

10- فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي: مدخل للدراسات الاقتصادية، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 1981.

11- كلاوس روزه، (ترجمة: عدنان عباس علي)، الأسس العامة لنظرية النمو الاقتصادي، جامعة قاريونسس، بنغازي 1990.

12- محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية الإسكندرية 1999.

13- منظور أحمد الأزهري، ترشيد الاستهلاك الفردي في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة 2002.

باللّغة الأجنبية:

1- ABDOUN Rabah, UN bilan du programme de stabilisation économique en Algérie (1994-1998), les cahiers de CREAD, N° 46/ 4eme trimestre, 1998, Alger.

2- BENBITOUR Ahmed, l'Algérie au troisième millénaire : défis et potentialités, Alger, 1998, éditions MARINOOR.

3- BOUZIDI Abdelmadjid, les années 90 de l'économie algérienne : les limites des politiques conjoncturelles, Alger 1999, éditions ENAG.

4- Higgins. B, economic development, problems and polices, 1959.

5- Hugon Philippe, économie du développement, édition Dalloz, Paris 1989.

6- REGIS BOURBONNAIS, Econométrie, Manuel et exercices corrigés, 4e édition, DUNOD, PARIS 2002.

II. الأبحاث:

1- بدعيدة عبد الله، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط (C.E .N .E .A .P)، الجزائر، الطبعة الأولى، بيروت 1999.

2- شرابي عبد العزيز، برامج التصحيح الهيكلي و إشكالية التشغيل في البلدان المغاربية، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط (C.E.N.E.A.P) الجزائر، الطبعة الأولى، بيروت 1994.

III. الأطروحات:

1- ZAKANE Ahmed, Dépenses publiques productives croissance à long terme et politique économique, essai d'analyse économétrique appliquée au cas de l'Algérie, thèse doctorat d'Etat, Faculté des Sciences Economiques et des Sciences de Gestion, Université D'Alger 2003.

IV. المجلات والتقارير:

1- إيفانجيلوس أ. كالاميتسيس، الحاجة إلى سياسات محلية ودعم دولي أقوى، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2001، المجلد 38، العدد 4.

2- باشي أحمد، الآثار المحتملة لاتفاق الشراكة الأوروبية على الاقتصاد الجزائري، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد 10، 2004.

3- براكش لونجاني وعساف رزين، ما مدى فائدة الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية؟، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، يونيه 2001، المجلد38، العدد 2.

4- تومي صالح، ماذا تحقق في الجزائر بعد أكثر من عقد من التحول الاقتصادي، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد 11، 2004.

5- تومي صالح وشقبقب عيسى، محاولة بناء نموذج قياسي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2002)، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد 12، 2005.
6- جورج . ت. عابد، "وعد ... لم يتحقق: لماذا تخلفت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في النمو والعولمة؟"، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2003، المجلد 40، العدد 1.
7- زعباط عبد الحميد، المناخ الاستثماري في الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد 11، 2004.
8- سينى نديای، دور الإصلاحات المؤسسية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2001، المجلد 38 ، العدد 4.
9- قدي عبد المجيد، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: محاولة تقويمية، مجلة CREAD، رقم 61/ الفصل 3، الجزائر 2002.
10- مصيطفى بشير، المعرفة والابتكار التكنولوجي ودورهما في حفز النمو الاقتصادي: مؤشرات من الوطن العربي، مجلة جديد الاقتصاد، جامعة الجزائر، العدد 00، ديسمبر 2006.
11- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1995.
12- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 1998، الدورة الثانية عشرة، نوفمبر 1998.
13- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، نوفمبر 1998.
14- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية 1998، الدورة العامة الثالثة عشرة، ماي 1999.
15- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000، الدورة العامة التاسعة عشرة.
16- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، الدورة العامة التاسعة عشرة، نوفمبر 2001.
17- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2001.
18- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسيين الأول والثاني من سنة 2002، الدورتان العامتان 21و22.
19- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني الرابع حول التنمية البشرية لسنة 2002.

20- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2003، الدورة العامة 23، نوفمبر 2003.
21- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2003، الدورة العامة 24، جوان 2004.
22- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2003: أهداف الألفية من أجل التنمية – إنجازات وآفاق- الدورة العامة الخامسة والعشرون، ديسمبر 2004.
23- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2004، الدورة العامة العادية 25.
24- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004، الدورة العامة العادية 26، جويلية 2005.

25- RAAD ALI, Effects of Economic Policy and Governance indicators on Growth, the speed of convergence, and human capital. a Cross Country Analysis, Revue des Sciences Économiques de Gestion et de Commerce, publiée par la Faculté des Sciences Economiques et des Sciences de Gestion, Université D'Alger, N° 13, 2005.

26- Conseil National Economique et Social (C.N.E.S), Rapport sur la conjoncture du 2eme semèstre 1994 .

27- Conseil National Economique et Social (C.N.E.S), projet de rapport sur la conjoncture du second semestre 1998, 13eme session, Mai 1999.

28- Groupe de la banque mondiale, rapport sur la stratégie de coopération avec l'Algérie 2003- 2006, juin 2003

29- Ministère de l'action sociale et de la solidarité nationale, carte de la pauvreté en Algérie: programme des nations unies pour le développement, Mai 2001.

V. الملتقيات الدّولية:

1- الشوربجي مجدي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، قرص الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، جامعة الجزائر، 14-2005/11/15.

2- أوكيل محند سعيد، معضلة النمو الاقتصادي وآفاقه في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، قرص الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر14-2005/11/15.

3- عماري عمار وبوسعدة سعيدة، معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر وسبل تفعيله في الجزائر، قرص الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة (الجزائر)، 14-2005/11/15.

4- منصوري إبراهيم، مفعول السياسة المالية على النمو الاقتصادي: مقارنة بين المغرب وتونس ومصر، قرص الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، جامعة الجزائر، 14-2005/11/15.

5- AKACEM KADA, croissance et réformes économiques dans les pays du MENA, deuxième colloque scientifique international sur la problématique de la croissance économique dans les pays du MENA, Université d'Alger, 14 – 15/11/2005 .

6- AYOUB Hassan & KAMAL Abdelhak, IDE, Croissance et Gouvernance dans les Pays Sud de la Mediterrannee : Une Estimation sur Donnée de Panel, CD-ROM de deuxième colloque scientifique international sur la problématique de la croissance économique dans les pays du MENA, Université d'Alger, 14 – 15/11/2005.

7- ZAKANE Ahmed, Dépenses publiques productives et dynamique de croissance : Approches théorique et empirique appliqué au cas de l'Algérie, CD-ROM de deuxième colloque scientifique international sur la problématique de la croissance économique dans les pays du MENA, Université d'Alger, 14 – 15/11/2005.

VI. الوثائق:

1- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، رقم 31، نشرة 2002.

2- مصالح رئيس الحكومة، الجزائر: معطيات حول تطور التنمية سنة 2004، مارس 2005.

3- معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

4- معطيات مصالح مندوبية التخطيط.

5- ALGEROSCOPE, L'Algérie en chiffres: annuaires économique et social 2004, édition ACOM, EL-WATAN.

6- Banque Mondiale, World Development Indicators (WDI) CD-ROM 2006.

7- Dossier investissement, conjoncture, N° 57, Août 1999.

8- Ministère de finances, note sur le programme complémentaire de soutien à la croissance (PCSC) et la loi de finance complémentaire pour 2005 (n'est pas publié), juillet 2005.

9- Problèmes Economiques ″La croissance économique″. Pourquoi la croissance ? La croissance pourquoi? La documentation française, Hebdomadaire 1977.

VII. الأنترنيت:

1- مجلة البيئة والاقتصاد، النمو المادي وغياب التوازنات البيئية:

www.greenline.com

2- مرزوق نبيل، توسيع حجم السوق الداخلي من أجل تفعيل النشاط الاقتصادي:

www.mafhoum.com/syr/articles99/marzouk/marzouk.htm.

3- الحسيني محمد علي، التنمية الاقتصادية في العالم الإسلامي رؤية لمفهومها وعناصرها ومقوماتها:

www.e-resanch.com

4- Le Plan de Relance Economique: http : // membres.lycos.fr/ algo/ down load/ Plan de Relance.doc

الملاحـــق

أ- مكونات البرنامج القطاعي لدعم الإنعاش الاقتصادي : قطاع الفلاحة والصيد البحري والتنمية المحلية:

1- خصص في هذا التوزيع، مبلغ 55,9 مليار دينار من الميزانية لقطاع الفلاحة. ويندرج برنامج الدعم في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)، ويرمي إلى ثلاثة أهداف رئيسية:

* توسيع الإنتاج الفلاحي، بما في ذلك الصادرات.

* الحد من النزوح الريفي، لاسيما عن طريق حماية الأحواض المنحدرة، وتوسيع مناصب الشغل في الأرياف، وتنمية المناطق الرعوية، وحماية النظام البيئي الرعوي، وتحسين العرض في مجال الأعلاف.

* محاربة الفقر والإقصاء، لاسيما عن طريق تشجيع برامج تجريبية للتنمية المحلية وبالشروع في معالجة الديون المستحقة على الفلاحين.

2- خصص لقطاع الصيد البحري غلاف مالي قدره 9,5 مليار دينار، وتشمل البرامج أساسا مايلي:

* دعم نشاطات القطاع ما قبل الإنتاج (بناء وتصليح وصيانة السفن) وما بعد الإنتاج (التصبير، التثمين، النقل، التبريد).

* إجراءات دعم مؤسساتية وهيكلية.

3- تقدر تكلفة برنامج التنمية المحلية بمبلغ 114 مليار دينار، ويعتبر أحد العناصر الأساسية في عملية دعم الإنعاش، عن طريق نشاطات رد الاعتبار لمناطق بأسرها، وذلك بضمان الوسائل اللازمة لانطلاق الاقتصاد.

ويتضمن هذا البرنامج إنجاز مخططات التنمية المحلية والتوزيع (PDC) موجهة لتشجيع التنمية والتوزيع الجغرافي المتوازن للتجهيزات والنشاطات. ويشمل أيضا برامج خاصة بالتحكم في المساحات والمياه والبيئة، وكذا الهياكل القاعدية للاتصال.

وهناك نوعان من المشاريع ذات الأولوية:

* مشاريع يمكن الشروع في إنجازها على الفور.

* وتلك التي لها تأثير كبير ومباشر على السكان.

ب- مكونات البرنامج القطاعي لدعم الإنعاش الاقتصادي: قطاع الأشغال الكبرى للتجهيز وتهيئة الإقليم:

يقدر المبلغ المخصص لهذا القطاع بـــ 210,4 مليار دينار، ويتضمن ما يلي:

* التجهيزات الخاصة بتنظيم الإقليم (142,9 مليار دينار) وترمي إلى تحسين إطار معيشة السكان في المراكز الحضرية، وإعادة تشكيل المساحات الريفية. ويشمل هذا القسم المنشآت القاعدية للري (31,3

مليار دينار)، ومنشآت النقل بالسكك الحديدية (54,3 مليار دينار) والطرق والموانئ والمطارات (البالغ عددها 25 بتكلفة قدرها 54,6 مليار دينار) وتأمين نقاط الدخول على مستوى الموانئ والمطارات والطرقات، والمنشآت القاعدية للاتصالات السلكية واللاسلكية، لاسيما عن طريق إنشاء حظيرة معلوماتية يقدر مبلغها بـــ 10 ملايير دينار.

* إعادة تنشيط المناطق الريفية الواقعة في الجبال والهضاب العليا والواحات. ويهدف هذا البرنامج الذي خصص له غلاف إجمالي بقيمة 67,6 مليار دينار، إلى الانطلاق في تنمية محلية تصحح الفوارق الجهوية. ويتضمن عدة أقسام:

– البيئة، بمبلغ 6,1 مليار دينار (خارج التنمية المحلية).

– الطاقة، عن طريق اعتماد برنامج تكميلي للإنارة الريفية وتوزيع الغاز. ويقدر الغلاف المالي المخصص لمنطقة الهضاب العليا والجنوب بـــ 16,8 مليار دينار.

– الفلاحة، التي خصص لها مبلغ 9,1 مليار دينار لحماية الأحواض المنحدرة والمناطق السهبية وتوسيع برنامج التشغيل في المناطق الريفية.

– السكن، والذي خصص له غلاف مالي قدره 35,6 مليار دينار.

ت– مكونات البرنامج القطاعي للإنعاش الاقتصادي: قطاع التشغيل والحماية الاجتماعية وتنمية الموارد البشرية:

1– خصص لبرنامج التشغيل والحماية الاجتماعية غلاف مالي قدره 16 مليار دينار، ويخص أساسا:

* برامج النشاطات ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة، الموجهة للولايات المحرومة. ويكمن الهدف في توفير 70.000 منصب شغل إضافي، بما يعادل عدد المناصب الدائمة خلال هذه الفترة، أي بمعدل 22000 منصب شغل إضافي في السنة، وذلك بتكلفة قدرها 7 مليار دينار.

* نشاطات التضامن الموجهة للفئات الأكثر فقرا (3 ملايير دينار) ورد الاعتبار للمؤسسات المختصة (3 ملايير دينار)، واقتناء 500 حافلة للنقل المدرسي لصالح البلديات المعزولة (0,7 مليار دينار).

* تأطير سوق العمل، عن طريق تخصيص مبلغ (0,3 مليار دينار) للوكالة الوطنية للشغل.

2– تنمية الموارد البشرية: يتضمن هذا القسم من برنامج دعم النمو المشاريع التي وقع الاختيار عليها على أساس تأثيرها المباشر على حاجات السكان، وعلى تثمين القدرات المتوفرة في مجال الهياكل القاعدية الخاصة بقطاعي الصحة والتربية.

* في قطاع التربية الوطنية، خصص مبلغ 27 مليار دينار للاستدراك المدرسي في المناطق الريفية وذات كثافة ديمغرافية، وإعادة الاعتبار وتهيئة وتجهيز المؤسسات المتوفرة، وبناء مطاعم والنظام الداخلي.

* بالنسبة للتكوين المهني، إن تخصيص مبلغ 9,5 مليار دينار للبرنامج من شأنه أن يسمح ببذل مجهودات ترمي إلى ضمان عمليات تكوين في مجال التكنولوجيات الجديدة. وتنصب الأولوية على امتصاص العجز في مجال التجهيز التقني- البيداغوجي، ورد الاعتبار للمؤسسات التي تتطلب قدرات إضافية وتجهيزها، وإنجاز قدرات جديدة في المناطق الواجب إنعاشها.

* في قطاع التعليم العالي، تمنح الأولوية لتحسين ظروف معيشة المجموعات الجامعية وظروف عملها، بتكثيف الجهد في مجال إنجاز الهياكل القاعدية. ولهذا الغرض، عمد البرنامج على إنجاز 50.000 مقعد بيداغوجي، و25000 سرير للإيواء، واقتناء تجهيزات خاصة بالهياكل القاعدية. ويقدر المبلغ المخصص لهذا القطاع بـــ 18,9 مليار دينار.

* برنامج البحث العلمي، الذي استفاد من غلاف قدره 12,38 مليار دينار، وجه نحو تطوير التكنولوجيات ذات المستوى العالي (التكنولوجيات الخاصة بالإعلام والاتصالات السلكية واللاسلكية والبيوتكنولوجيات).

* فيما يخص الصحة، يرتكز المحور الأساسي على رد الاعتبار لهياكل العلاج وتحسين خدماتها. تبلغ كلفة هذا البرنامج 14,7 مليار دينار.

* وأخيرا قطاعات الشباب والرياضة، والثقافة والاتصال، والشؤون الدينية، التي خصصت لها أغلفة قدرها على التوالي : 4 مليار دينار و2,3 مليار دينار و1,5 مليار دينار.

ث- سياسات الدعم " تدابير استعجاليه "

هناك أربعة تدابير ذات أولوية، وتتمثل فيما يلي:

* حماية بعض الفروع، عن طريق إلغاء الرسم الخاص الإضافي والقيم المحددة إداريا للسلع التي لا تنافس أي إنتاج محلي يذكر، ومنع تصدير المواد الخام التي يمكن تصنيعها محليا.

* تخفيض الاقتطاعات الإجبارية، الذي سيؤدي إلى تقليص معتبر للدفع الجزافي والرسم على النشاط المهني وتحويل المنح العائلية إلى صندوق الضمان الاجتماعي. ومعالجة الاقتطاعات المتعلقة بالرسم على القيمة المضافة.

* تعزيز قدرات استغلال المؤسسات، وتشمل التدابير أساسا دفع تعويضات عن الأملاك المخصصة للمؤسسات العمومية، وتعويض الخسائر نتيجة تبعية الخدمة العمومية، وتطبيق تدابير تنظيمية تتعلق بتحديد تعريفة الطاقة والمياه، وتسديد الديون المستحقة على الدولة.

* تعزيز قدرات التسيير، عن طريق تنظيم تكوين قصير المدى في مجال التسيير، وإنشاء بنوك للمعطيات التقنية وللمعطيات الخاصة بالأسواق المحلية والأجنبية ، وإنشاء مركز للاستشارة في مجال التسيير والقانون.

ج- سياسات الدعم " تدابير متوسطة المدى ":

تندرج باقي سياسات الدعم في إطار مواصلة الإصلاحات المؤسساتية والهيكلية. وتشمل على وجه الخصوص:

* تعبئة الموارد الداخلية والخارجية، عن طريق توسيع الموارد المتأتية عن الجباية العادية والثروات الاقتصادية للدولة.

ويقتضي تحقيق هذا الهدف عصرنة الإدارة الجبائية، وإخضاع الفلاحة تدريجيا إلى الضريبة، ومحاربة النشاطات غير الرسمية والتهرب الجبائي، وتثمين ممتلكات الدولة، وإنشاء مؤسسة لتسيير الموارد الخارجية، وتنظيم ندوة لمقرضي الأموال لفائدة قطاع الري.

* مواصلة الإصلاحات القطاعية وتعميقها، لاسيما عن طريق إنشاء صندوق للشراكة تخصص له موارد توفرها الدولة تقدر بمبلغ 22,5 مليار دينار، والإصلاح المصرفي وإنشاء مؤسسة متخصصة في القروض المصغرة، وإصلاح التعريفة.

* تحسين إطار الاستثمار، باعتماد ثلاثة تدابير أساسية تتعلق بإصدار قانون جديد خاص بالاستثمار، والتعجيل بدراسة ملف العقار وتهيئة المناطق الصناعية.

* تحسين تسيير الهياكل القاعدية، عن طريق الإسراع في التنازل عن الهياكل القاعدية عن طريق الامتياز وتوسيع هذا الإجراء، ومراجعة آليات تحديد تعريفة الخدمات العمومية الأساسية.

* تحسين تسيير التحويلات، اقتضت وضعية منظومة الضمان الاجتماعي إجراء دراسة ترمي إلى البحث عن حلول بديلة. ومن جهة أخرى، فإن ترشيد النفقات العمومية استلزم الشروع في دراسات حول إصلاح نظام الخدمات الاجتماعية الجامعية، والاتفاق التعاقدي بين المستشفيات والصناديق الاجتماعية، وإصلاح نظام تسيير الصحة العمومية، وإصلاح نظام المساعدة على السكن.

* تحسين فعالية النفقات العمومية، عن طريق ربط ميزانيتي التجهيز والتسيير بشكل جيد. وضبط ميزانية متكاملة متعددة السنوات، والتكوين المكثف للإطارات في مجال تسيير المشاريع من جهة، وتسيير التجهيزات الكبرى من جهة أخرى.

* تدابير دعم تأهيل المؤسسات، عن طريق تنشيط صندوق ترقية المنافسة الصناعية بتزويده بالموارد اللازمة (2 مليار دينار).